الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

السياسة الصناعية كآلية للتحول الهيكلي والتنويع في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1970-2022)

Industrial policy as a mechanism for structural transformation and diversification in the Syrian economy (1970-2022)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

إعداد

الطالب عمرو سفر

إشراف

الدكتور حسين قبلان

2025م

صفحة قرار لجنة الحكم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: عمرو سفر

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 22/ 12/ 2025

قرار لجنة الحكم:

.....

.....

.....

.....

.....

أعضاء لجنة الحكم:

د. أحمد صالح	**الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق**	**عضوا**	
د. مدين علي	**المدرس في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق**	**عضوا**	
د. حسين قبلان	**المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق**	**عضوا مشرفا**	

إقرار

أنا الطالب عمرو سفر (ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق)

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

اسم الطالب: عمرو سفر

التوقيع:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ

إهداء

أهدي رسالتي هذه لمعلم الناس الخير سيدي رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ومن حضرة جنابه الكريم ومقامه المعطر الشريف أهديها لوالدي الغاليين الكريمين، أمي وأبي لولاهما ما تم لي هذا العمل ولا أي عمل، أطال الله بعمرهما وبارك فيهما وأدام عليهما الصحة والعافية والإيمان وجعل هذه الرسالة في ميزان حسناتهما.

ومن بعدهما أهديها لأخي الغالي وأخواتي الكريمات، بارك الله بهم وأسعدهم في دينهم ودنياهم وآخرتهم ورزقهم العافية على مساعدتهم ومساندتهم لي طيلة حياتي.

ومن بعدهم أهديها للصالحين الناصحين من أقاربي واسأل الله لهم ولأحبابهم البركة والخير والتوفيق الدائم.

شكر وتقدير

أشكر أستاذي الفاضل، القدوة في أخلاقه ورقي تعامله، الدكتور الموقر حسين قبلان على إشرافه وحسن توجيهه وتسييره للرسالة، وأسأل الله أن يبارك به وبعلمه وأحبابه وأن يحفظهم ويرزقهم هناء المعيشة والصلاح والبركة.

أشكر أعضاء لجنة الحكم الأستاذين الموقرين، الدكتور أحمد صالح والدكتور مدين علي على منحي ثقتهم وتصويب الرسالة وتحسينها، راجيا لهما التوفيق في مسيرتهما العلمية المثمرة ودوام الصحة والعافية.

أشكر كافة من علّم بإخلاص وعمل بجهد في كليتنا العزيزة.

المحتويات:

قائمة الجداول:.....9

قائمة الأشكال البيانية:.....10

قائمة جداول الملحق:.....12

قائمة الإطارات:.....12

الملخص:.....13

مقدمة البحث :.....14

مشكلة البحث :.....15

فرضيات البحث :.....16

أهمية البحث :.....16

أهداف البحث :.....16

حدود البحث الزمنية والمكانية :.....17

منهجية البحث :.....17

الدراسات السابقة :.....17

الفصل الأول: السياسة الصناعية (الإطار النظري).....21

مقدمة الفصل:.....21

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول السياسة الصناعية.....22

أولا: تعريف السياسة الصناعية.....22

ثانيا: أدوات السياسة الصناعية.....24

ثالثا: أهمية السياسة الصناعية (متطلب التحول الهيكلي).....32

المبحث الثاني: مبادئ وشروط السياسة الصناعية الناجحة.....39

أولا: الحجج المؤيدة والمعارضة للسياسة الصناعية.....40

ثانيا: متطلبات السياسة الصناعية (شروط النجاح).....45

الفصل الثاني: السياسة الصناعية في سورية.....59

مقدمة الفصل:.....59

المبحث الأول: تشخيص السياسة الصناعية في الاقتصاد السوري.....60

أولا: السياسة الصناعية السورية ما بين الحماية والتحرير.....60

ثانيا: كفاءة الحوكمة والأجهزة الإدارية في سورية (استنادا إلى مؤشرات الحوكمة العالمية WGI) 82

المبحث الثاني: سلوك عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري (استنادا إلى حركة القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2022) 95

أولا: قطاع الزراعة 96

ثانيا: قطاع الصناعة 99

ثالثا: قطاع الخدمات 102

رابعا: قطاع البناء والتشييد.....105

الفصل الثالث: فرص ترقية النشاط الإنتاجي وتنويع الاقتصاد في سورية.....109

مقدمة الفصل: 109

المبحث الأول: أثر الانفتاح الاقتصادي (داخليا وخارجيا) في مشاركة التصنيع في الاقتصاد السوري.....110

أولا: تحفيز رؤوس الأموال، وتحرير الاقتصاد في الداخل (تحرير الجهاز الإنتاجي).....110

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) 118

المبحث الثاني: فرص تنويع المنتجات السلعية في الاقتصاد السوري في ضوء السياسة الانتقائية (نهج التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات) 122

أولا: تطور تعقيد المعرفة المنتجة في الاقتصاد السوري، وبعض دول المقارنة، استنادا لمؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022 122

ثانيا: تحديد فرص التنويع (نهج فضاء المنتجات) 130

النتائج، واختبار الفرضيات: 138

التوصيات والمقترحات : 143

مقترحات للبحث العلمي:.....145

المراجع: 147

الملحق :.....152

قائمة الجداول:

الجدول 1: مجالات وأدوات السياسة الصناعية 25

الجدول 2: التغيرات في السياسة الصناعية في كوريا حسب المرحلة خلال 1960 وما بعده 28

الجدول 3: العوائد الجمركية كنسبة من صافي قيم الواردات في بريطانيا وفرنسا (%) 36

الجدول 4: تطور نظرية وممارسة السياسة الصناعية 38

الجدول5: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 1970–1985 (بالأسعار الثابتة لعام 2000) 62

الجدول 6: عدد المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وتكاليفها الاستثمارية حسب توزعها على القطاعات الاقتصادية حتى منتصف عام 2001 66

الجدول 7: الناتج المحلي الإجمالي في سورية (أسعار 1995 الثابتة)، ومعدلات النمو للفترة 1990–1999 (مليار ليرة سورية) 67

جدول8: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 1985–2000 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)..... 67

الجدول 9: صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 1983–2000 (مليون ليرة سورية) 69

الجدول 10: مؤشرات تطور الصناعة التحويلية للفترة 2006–2009 74

الجدول11: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 2000–2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)..... 75

الجدول 12: صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 2000–2010 (مليون ليرة سورية) 76

الجدول13: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 2010–2022 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)..... 78

الجدول 14: صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 2010–2022 (مليون ليرة سورية) 79

جدول 15: أسماء المنظمات والتقارير والمؤشرات العالمية التي استخدمت كقاعدة بيانات المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الصوت والمسائلة في WGI.85

الجدول 16: ملخص نتائج تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية، القيم الخاصة بالقطر السوري 92

الجدول17 : ملخص تحليل مسار التحول الهيكلي للاقتصاد السوري استنادا إلى حركة القيمة المضافة الإجمالية وتوزعها على القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، خدمات، بناء وتشييد) خلال الفترة 1970–2011 107

الجدول18 : نسبة مشاركة صناعات الهامش المكثف الأكثر تعقيدا في القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد السوري لعام 2022 (50صناعة). 131

الجدول19 : نسبة مشاركة صناعات الهامش الموسع في القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد السوري لعام 2022، حيث مسافة الصناعات d أقل ما يمكن، و $PCI > -0.74$ ، (100 صناعة). 135

قائمة الأشكال البيانية:

الشكل 1: الحصص القطاعية للعمالة والقيمة المضافة – دول متقدمة مختارة 1800–2000 33

الشكل 2: الحصص القطاعية للقيمة المضافة الاسمية – مقطع عرضي من الدول 1975–2005 34

الشكل 3: فضاء المنتجات العالمي، بيانات التجارة الدولية للأعوام 2006–2008 51

الشكل 4: تطور تايلند وتركيا في فضاء المنتجات للأعوام 1975، 1990، 2009، حيث RCA>1. 53

الشكل 5: إنتاجية العمل وحصة العمالة النسبية حسب القطاعات الرئيسية، في مجموعة من الدول النامية لعام2005 57

الشكل 6: معدل نمو الناتج المحلي المخطط والفعلي حسب القطاع 2006–2010، (بالأسعار الثابتة) % 73

الشكل7: تطور الاستثمار العام والخاص في سورية خلال الفترة 1970–2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)، وحدة القياس: مليون ل.س... 81

الشكل8: النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في سورية خلال الفترة 1970–2010 81

الشكل9: قيمة صادرات القطاعين العام والخاص في سورية خلال الفترة 1983–2010 (بملايين الليرات السورية) 82

الشكل10 : النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة 1983–2010 82

الشكل 11: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر الصوت والمسائلة، للعامين (1996، 2010). 86

الشكل 12: سلوك مؤشر الصوت والمسائلة في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022). 87

الشكل 13: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر سيادة القانون، للعامين (1996، 2010) 88

الشكل 14: سلوك مؤشر سيادة القانون في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022). 89

الشكل 15: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر مكافحة الفساد، للعامين (1996، 2010) 89

الشكل 16: سلوك مؤشر السيطرة على الفساد في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022). 90

الشكل 17: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر فعالية الحكومة، للعامين (1996، 2010) 91

الشكل 18: سلوك مؤشر فعالية الحكومة في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022). 91

الشكل 19: سلوك المؤشرات (الصوت والمسائلة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة) في الصين، في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022). 93

الشكل20 : تطور إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970–2022 (مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام 2015) 96

الشكل 21: تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري 97

الشكل22 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الزراعة في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970–2011 99

الشكل 23: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري 100

الشكل24 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970–2011 101

الشكل25 : العلاقة بين نسبة مشاركة صناعات التعدين والاستخراج والمرافق، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 102

الشكل 26: تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري 103

الشكل27 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الخدمات في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-1042011

الشكل 28: تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري 105

الشكل29 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع البناء والتشييد، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 107

الشكل30 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت العام، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 111

الشكل31 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت العام، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري 2011-2022 112

الشكل32 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت الخاص، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 113

الشكل33 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت الخاص، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري 2011-2022 114

الشكل34 : تطور نسبة مشاركة الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2011-2022 114

الشكل35 : تطور قيمة رأس المال الثابت الخاص في الاقتصاد السوري (الأسعار الثابتة لعام 2000)، خلال الفترة 2011-2022..... 115

الشكل36 : قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1970-2022 116

الشكل37 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 117

الشكل38 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 2011-2022 117

الشكل39 : قيمة مؤشر تحرير الصادرات في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1983-2011 118

الشكل40 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الصادرات، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 119

الشكل41 : قيمة مؤشر تحرير الواردات في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1983-2011 120

الشكل42 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الواردات، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011 121

الشكل 43: العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ECI لعام 2008، ودخل الأفراد في 128 دولة لعام 2009. 123

الشكل44 : تطور قيمة ECI في عدد من الدول المختارة، خلال 2000–2022 126

الشكل 45: فضاء المنتجات في الاقتصاد السوري ودول المقارنة، لعام 2010. 127

الشكل 46: فضاء المنتجات في الاقتصاد السوري، في العامين 2015 و 2022. 130

الشكل 47: العلاقة بين قيمة مؤشر المسافة لصناعات الهامش الموسع ودرجة تعقيد تلك الصناعات، في الاقتصاد السوري لعام2022..... 134

قائمة جداول الملحق:

الجدول أ: القيمة المضافة حسب النشاط في الاقتصاد السوري، بالأسعار الثابتة لعام 2015 – (مليار ل.س) 152

الجدول ب: تصنيف الصناعات الأكثر تعقيدا في صناعات الهامش المكثف في الاقتصاد السوري لعام 2022، بناء على مؤشر PCI، (50صناعة) 156

الجدول ج: تصنيف صناعات الهامش الموسع في الاقتصاد السوري لعام 2022، حيث مسافة الصناعات d أقل ما يمكن، و $PCI > -0.74$ ، (100 صناعة) 159

قائمة الإطارات:

الإطار 1: أثر تعقيد المعرفة الإنتاجية في الاقتصاد 31

الإطار 2: أهمية بناء المؤسسات، والآجال الزمنية اللازمة للبناء. 94

الملخص:

تشير المراجع والأبحاث الحديثة الصادرة عن الباحثين التنمويين والمنظمات العالمية المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية إلى ضرورة وجود سياسة صناعية (Industrial policy) تعمل بآليات ومنهجيات وشروط صحيحة تساهم في خلق مسار التحول الهيكلي للبلاد (Structural transformation) وتنويع الاقتصاد (Economic diversification). في الفصل الأول من هذه الأطروحة تم تقديم الإطار النظري للسياسة الصناعية، للوقوف على مفهومها وأهميتها وأدواتها وأهم الشروط والمتطلبات التي تساهم في إنجاح دور هذه السياسة في تحويل هياكل الاقتصاد وترقية الأجهزة الإنتاجية. في الفصل الثاني تم تشخيص السياسة الصناعية في سورية، من خلال مراجعة أهم الإجراءات وآليات العمل التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية بدءاً من ستينات القرن الماضي وصولا للعقد الثاني من الألفية الجديدة، وتقييم جودة المؤسسات وبنية الحوكمة الناظمة استنادا لبعض مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WGI) خلال الفترة 1996–2022، أيضا تم تحليل مسار التحول الهيكلي للاقتصاد استنادا إلى حركة القيمة المضافة الإجمالية وتوزعها على القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، خدمات، بناء وتشييد) خلال الفترة 1970–2022 بغرض الوقوف على أثر الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية السورية في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد. في الفصل الثالث تم دراسة أثر تحرير كل من رأس المال الثابت والميزان التجاري(كونها إحدى أهم أدوات السياسة الصناعية في سورية) في نسبة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في مجمل القيمة المضافة (كونها إحدى أهم ملامح التحول الهيكلي للاقتصادات) بغرض إثراء نتائج المباحث والفصول السابقة، وبشكل خاص للنظر في جدوى وجود سياسة صناعية انتقائية (Selective industrial policy) من عدمه في الاقتصاد السوري. كما تم الكشف عن مكانة الاقتصاد السوري في فضاء المنتجات العالمي (Product space)، وتحديد مجالات وأنشطة اقتصادية واعدة تشكل احتمالات ذات أولوية كقاطرة لعملية التحول الهيكلي والتنويع في ضوء سياسة الانتقاء في المرحلة الراهنة، وذلك استنادا لمنهجية تقوم على مبادئ التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات العالمي. يمكن تلخيص أهم نتائج المباحث السابقة :

- عانت الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية في سورية من عدم توفر الشروط الأساسية والآليات الصحيحة اللازمة لتفعيل دورها في عملية التنمية.
- من خلال تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية، أظهرت القيم الخاصة بالقطر السوري تدني جودة الإدارة وتصميم السياسات وتنفيذها إلى مستويات سحيقة.
- تم رصد سلوك سلبي في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد السوري خلال الفترة 1970–2022، استنادا لتحليل حركة القيمة المضافة الإجمالية وتوزعها على القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات، بناء وتشييد).
- ارتبط تحرير كل من رأس المال الثابت والصادرات والواردات بعلاقة عكسية مع نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري. الأمر الذي تم تفسيره بأن التحريرات الجزئية المتعاقبة في الاقتصاد السوري في ضوء غياب سياسة صناعية مثالية أدت إلى إعاقة مسيرة التحول الهيكلي الصحية، حيث اتجهت الاستثمارات نحو الأنشطة التي لا تخدم عملية التشبيك الصناعي.
- تم تحديد مجالات وأنشطة اقتصادية واعدة يمكن أن تلهم السياسة الصناعية الانتقائية في المرحلة الراهنة، استنادا إلى مكانة الاقتصاد السوري في فضاء المنتجات.

مقدمة البحث :

مع مطلع الألفية الثالثة أعيدت قضية السياسة الصناعية (Industrial policy) إلى وسط الجدل العلمي، بعد أن فشلت معظم تجارب التحرير الاقتصادي في إحداث التغيرات اللازمة في الدول النامية لنقلها نحو الصناعة والتقدم، كما أن التجربة السابقة لنفس الدول في هيمنة السياسات الحمائية لم تقد نحو التنمية أيضا. يطرح هذا في ضوء نجاح بعض الاقتصادات الصناعية حديثا النامية قديما، كبعض الاقتصادات الآسيوية، والتي اعتمدت السياسة الصناعية بشكل فعال وبشروط محددة وأدوات وطرق معينة لإحداث التغييرات الهيكلية العميقة في اقتصاداتها، فضلا عن حقيقة أن الاقتصادات المتقدمة، كبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا واليابان، كانت أيضا قد استعملت أدوات السياسة الصناعية بنطاق كبير في العقود أو حتى القرون السابقة، فوصلت العوائد الجمركية في بريطانيا لنسب تفوق ال 50% من صافي قيمة الواردات كمثال. هذه الحقائق حملت الاقتصاديين إلى تخطي النقاش حول أهمية تدخل الحكومات في الاقتصاد من عدمه، وبدلا من ذلك صار البحث مركزا حول الشروط والطرق والآليات الناجعة التي تستخدمها الحكومات ومراكز التخطيط لتهيئة السبل الصحية لعملية التنمية وفك الاختناقات التي تقف بوجه القطاع الخاص، يطرح ذلك في إطار ما يعرف بالسياسة الصناعية الحديثة " Modern industrial policies "، وكلمة " حديثة " هنا لها مدلولها الخاص، ذلك أن السياسة الصناعية التي مورست قديما لم يعد نسخها بشكل كامل ممكنا في ظل هيمنة القوانين الدولية وتربع منظمة التجارة العالمية على عرش الاتفاقيات والممارسات التجارية بين الاقتصادات.

يبين الرصد التاريخي لعملية التنمية الاقتصادية أنها تحدث نتيجة تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد، بحيث تنتقل الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الأكثر انتاجية، ويرافق هذه العملية تنوع قاعدة الانتاج، أي يصبح الاقتصاد قادرا على انتاج طيف واسع من المنتجات المختلفة وبقدر تقدم الاقتصاد تكون هذه المنتجات معرفية وذات تقانة وتكنلوجيا عالية، إلا أن هذه العملية لا تتم بموجب الصدفة، ويجادل الكثير من الاقتصاديين بأن على الحكومات توجيه الموارد نحو القطاعات الواعدة، أي انتقاء القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تأسس لعملية التنمية والتحول الهيكلي (Structural transformation)، لكن هذا الانتقاء ليس بالأمر السهل، وتبين التجارب الانتقائية لكثير من الدول النامية أنها سعت للقفز على عملية التحول الهيكلي (البطيئة والتدريجية) وتحدي المزايا النسبية للاقتصادات ومحاولة توجيه الامكانيات نحو الصناعات كثيفة رأس المال والتكنلوجيا دفعة واحدة وبغير تدرج، ما أفشل عملية التحول المطلوبة نتيجة فشل معايير الانتقاء والتوجيه أصلا. إن عملية الانتقاء تشمل جميع القطاعات الاقتصادية سواء الزراعة والصناعة والخدمات، لكن المشاهد تاريخيا أن القطاع الصناعي هو رائد عملية التنمية في مراحلها الأولى والمتوسطة على الأقل، وعليه فإن السياسة الصناعية لا تنحصر في الصناعة فقط و إنما تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية.

سورية واحدة من تلك الدول التي تبنت أنماطا مختلفة للسياسات والنظم الاقتصادية الكلية، بدأت بالسياسات الحمائية الصارمة منذ ستينيات القرن المنصرم، ثم انتقلت تدريجيا وخلال فترات متعاقبة نحو التحرير والانفتاح التجاري، عن طريق تبني إجراءات وإصدار مراسيم تحريرية، كان من أبرزها إصدار قانون الاستثمار السوري رقم 10 لعام 1991، إلى أن تم اطلاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في عام 2005، دون أن يكون هناك استراتيجية واضحة في أي مرحلة من تلك المراحل تلتزم بها الحكومات المتعاقبة وتحدد المسار والاتجاه السليم في المجال التنموي. يأخذ البحث في السياسة الصناعية في سورية أهمية جوهرية خاصة بعد الثورة السورية التي انطلقت عام 2011 والتي توجت بتحرير

البلاد من نظام المخلوع بشار الأسد في 2024، لكن أخلفت هذه الأعوام دمارا في القطاعات الاقتصادية والجهاز الانتاجي وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة ونسب الفقر، ومن جهة أخرى العقوبات الدولية على الاقتصاد السوري، ما يطرح أسئلة حول شروط وآليات السياسة الصناعية وفرص التنويع والتحول الهيكلي.

مشكلة البحث :

تبنت الحكومة السورية بدءاً من ستينيات القرن المنصرم نهجا اشتراكيا لإدارة البلاد، ورجح وزن القطاع العام بشكل أعظمي في إدارة عمليات الإنتاج والتوزيع، وفي العقود اللاحقة، شهد الاقتصاد موجات متعاقبة من التحرير سمحت للقوى الخاصة بمزيد من المشاركة في النشاط الاقتصادي على الصعيدين المحلي والخارجي، سواء في عقد السبعينات الذي شهد بعض الخطوات التحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة وإغراء رؤوس الأموال الهاربة إثر التأميم، أو في عقد الثمانينات، خاصة في النصف الثاني منه، حيث ترأست السياسات التجارية عناوين المرحلة وتم إطلاق قوى التصدير لتلبية متطلبات اتفاقات المدفوعات بين سورية والدول المستحقة، ولأجل ذلك تم تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في الجهاز الإنتاجي بشكل أوسع، وإبراز دوره في عمليات الإنتاج والتصدير بعد فترة من الانكفاء والتراجع، أو في عقد التسعينات الذي كان من أبرز عناوينه قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وتوجت موجات التحرير هذه في العقد الجديد من الألفية الجديدة حيث تم اطلاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي مع حزمة كبيرة من الإجراءات والقوانين التحريرية، إذ يرى بعض الباحثين أن هذه الإجراءات ساهمت في تحرير مساحة كبيرة من النشاط الإنتاجي السوري، بأكثر مما ساهمت في توفير عدالة التوزيع وتأمين عوامل إنتاج التنمية. بالرغم من الأحوال المختلفة التي مر بها الاقتصاد السوري، ما بين الحماية والتحرير، إلا أن أيا من ذلك لم يساهم في إنتاج عوامل التنمية الاقتصادية. ولاحقا أدت مفرزات الصراع العسكري والعقوبات الاقتصادية خلال أعوام الثورة إلى تزايد الاختلالات في بنية الاقتصاد السوري وتخريب الجهاز الانتاجي على نطاق واسع. تحت مسمى السياسة الصناعية، تشير المراجع والأبحاث الحديثة الصادرة عن الباحثين التنمويين والمنظمات العالمية المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية إلى حقيقة أن أيا من الإجراءات الحمائية أو التحريرية لن تساهم في تطوير هيكل الاقتصاد وتنويع جهازه الإنتاجي إلا أذا توفرت آليات ومنهجيات وشروط معينة تسمح بخلق مسار التحول الهيكلي وانتقاء الأنشطة الواعدة وتنويع الاقتصاد، إذ لم تعد الأسئلة تطرح حول إذا ما كان ينبغي على الحكومات أن تتدخل في الاقتصاد أو لا تتدخل، إنما صار السؤال الأكثر أهمية هو: " كيف تتدخل الحكومات لتطوير الهياكل الاقتصادية وترقية الأجهزة الإنتاجية وتنويعها؟ " تشير تلك المراجع إلى حقيقة أن ترقية القدرات الإنتاجية (Production capabilities) وتنويع الاقتصادات لا تتم بشكل عشوائي، إنما من خلال سياسات وعمليات تقودها الوزارات والمؤسسات الإدارية العليا، في هذا السياق يتم الإشارة إلى أهمية وجود سياسة انتقاء، يتم خلالها تمييز بعض الأنشطة الاقتصادية وتحفيزها أو دعمها أو حمايتها، لخلق مسار التحول الهيكلي ضمن رؤية طويلة الأمد، ويعد حسن اختيار هذه الأنشطة المستهدفة من العوامل المهمة لإنجاح السياسة الصناعية، كما أن سوء اختيار هذه الأنشطة قد يفضي – ضمن جملة من العوامل والمسببات الأخرى – إلى فشل السياسة الصناعية وإعاقة تطوير الهياكل الاقتصادية.

إن هذه المشكلة تطرح عدة أسئلة:

اذا كانت السياسة الصناعية في الاقتصاد السوري قد مرت بمراحل مختلفة ما بين الحماية والتحرير، لماذا لم تستطع هذه السياسة أن تقود عملية التنمية الاقتصادية؟

كيف أثرت الإجراءات المتخذة في إطار السياسة الصناعية السورية في التحول الهيكلي للاقتصاد؟

ما هي فرص التنويع الممكنة للقاعدة الانتاجية في المرحلة الراهنة لريادة عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري؟

فرضيات البحث :

ينبثق عن مشكلة وأسئلة الدراسة عدد من الفرضيات :

1- تعاني السياسة الصناعية في سورية من عدم توفر الشروط الأساسية اللازمة لتفعيل دورها في عملية التنمية.
2- لم تحقق الاجراءات المدرجة في إطار السياسة الصناعية السورية تحولا هيكليا إيجابيا في الاقتصاد.
3- يوجد مجالات وأنشطة اقتصادية واعدة تشكل احتمالات ذات أولوية كقاطرة لعملية التحول الهيكلي والتنويع في ضوء سياسة الانتقاء.

أهمية البحث :

بشكل عام يعتبر الجدل حول السياسة الصناعية (خاصة السياسة الصناعية الانتقائية) أحد أهم مواضيع الساعة كون المراجع والأدبيات الحديثة تجادل بأن عملية التنمية في الاقتصادات النامية لن تحدث من دون تدخلات حكومية بآليات وشروط وطرق معينة تعتبر من المباحث الأساسية في إطار هذه السياسة، ولسورية خصوصية كبيرة في هذا الشأن إثر الجدل القديم بين الاقتصاديين حول هوية الاقتصاد في ظل انعدام الرؤية الواضحة، ولاحقا بسبب العطب الذي أصاب الجهاز الانتاجي مع انطلاق الصراع العسكري والعقوبات الاقتصادية في فترة الثورة. ترجح أهمية هذا البحث كونه يستفيد من أحدث المنهجيات والممارسات العلمية في محاولة استكشاف القطاعات و المجالات الواعدة لتنويع الاقتصاد السوري من خلال منهجيات التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات، أيضا لجهة تشخيص السياسة الصناعية للوقوف على الشروط اللازمة لإنجاح دورها في ريادة عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد.

أهداف البحث :

يوجد عدة أهداف رئيسية تندرج تحت مساعي هذا البحث :

- التعرف على المفاهيم النظرية للسياسة الصناعية، واستخلاص الشروط الأساسية والطرق الفعالة لإنجاح دور هذه السياسة.
- تشخيص السياسات والاجراءات السورية التي يمكن أن تندرج تحت اطار السياسة الصناعية، للوقوف على كفاءة هذه الاجراءات ومدى اعتمادها الأسس والشروط الضرورية.
- تشخيص مسار التحول الهيكلي للاقتصاد السوري في العقود السابقة، لمحاولة الوقوف على أثر الاجراءات المندرجة ضمن اطار السياسة الصناعية السورية في هيكل الاقتصاد وترقية جهازه الانتاجي.

- دراسة الهيكل الانتاجي للاقتصاد السوري، من خلال منهجية فضاء المنتجات، للوقوف على القطاعات والأنشطة الصناعية التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري ميزة كامنة، والمحتملة كنشاطات واعدة لريادة عملية التنويع والتقدم الاقتصادي.

حدود البحث الزمنية والمكانية :

الحدود الزمنية : يسعى البحث لتغطية الفترة الممتدة ما بين بداية ستينيات القرن الماضي حتى العام 2022، وهي الفترة التي تغطي جملة السياسات والاجراءات التي يمكن أن تندرج في إطار السياسة الصناعية في سورية. سيتوقف البحث عند عام 2022 بسبب عدم توفر بيانات رسمية تخدم طرق التحليل المعتمدة في البحث في الأعوام التالية.

الحدود المكانية : الجمهورية العربية السورية .

منهجية البحث :

يمكن الاعتماد على منهجين أساسيين في البحث :

- منهج وصفي تحليلي : يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها نظريا.
- منهج تحليلي إحصائي : لتحليل الظواهر المدروسة ومتغيرات الدراسة، بآليات نظرية وعملية من خلال الطرق الإحصائية.

الدراسات السابقة :

يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الصناعية (بمعناه الحديث الذي لا ينحصر في قطاع الصناعة فقط) سواء للنظر في طبيعة هذه السياسات عبر الدول والتجارب التاريخية، أو لدراسة أثر هذه السياسات في تنمية الاقتصادات والتحول الهيكلي وتنويع الإنتاج. أما فيما يخص الاقتصاد السوري فيوجد عدد قليل جدا من الدراسات التي بحثت في موضوع السياسة الصناعية بمعناه المراد في هذه الأطروحة، وإن توفر الكثير من الأبحاث في موضوعات سياسات التصنيع أو استراتيجيات التصنيع التي تنحصر في قطاع الصناعة، كما يتوفر الكثير من الأبحاث المحلية التي تتناول مواضيع السياسات الاقتصادية بشكل عام مثل سياسات الاقتصاد الكلي ودور القطاعين العام والخاص والإجراءات والقوانين الحكومية المتبعة التي توثر في النشاط الاقتصادي، وهي سياسات تشكل جزءا من السياسة الصناعية بطبيعة الحال.

دراسات دولية:

- **Atiyas, I., Galal, A., & Selim, H. (2015).** ***Structural Transformation and Industrial Policy: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey.*** **FEMISE.European Investment Bank.**

هذه الدراسة أجراها المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية FEMISE، بهدف استكشاف مقدار التحول الهيكلي الذي حدث في دول البحر المتوسط (مصر، المغرب، تونس، تركيا)، وتحليل دور السياسة الصناعية في عملية التحول خلال عقود سابقة (تقريبا منذ ستينات القرن الماضي). توصلت النتائج إلى أن الدول محل الدراسة حققت – بشكل متباين– درجة ما في التحول الهيكلي مع مرور الوقت، مثل الانتقال من الاعتماد على القطاع الزراعي نحو الخدمات والقطاعات الصناعية، ومع ذلك من الواضح أن هذا التحول غير كاف. يمكن القول أن تركيا حققت النجاح الأكبر من بين بقية الدول من حيث التحول الهيكلي والتنويع. بالرغم من وجود سياسات صناعية انتقائية في جميع الدول محل الدراسة خلال سنوات ما بعد الاستقلال (مثل سياسات استبدال الواردات، التحكم في الأسعار، النظام المالي المكبوت، هيمنة الشركات المملوكة للدولة في الخدمات المصرفية والصناعات الحرجة)، إلا أن السياسات في هذه الدول تبتعد عن الإجراءات الانتقائية نحو الحوافز والإجراءات الأفقية منذ سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، مثل دعم البحث والتطوير وحماية البيئة وحوافز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولو أن الإجراءات الانتقائية متاحة لتكون أكثر شعبية في المستقبل.

- **Guadagno, F. (2015).** ***Why have so few countries industrialised?.*** **Doctoral Thesis. Maastricht University.**

تمثلت مشكلة البحث الأساسية في فهم الأسباب وراء نجاح بعض الدول في تطوير عملية التصنيع، في حين أخفقت الكثير من الدول الأخرى. في الفصل الثاني من الأطروحة تم تقدير معادلة نمو مخرجات الصناعة في 70 دولة نامية ومتطورة خلال الفترة 1960–2005، استنادا لنموذج التصنيع كمحرك للنمو الذي طوره جون كورنوال عام 1977 مع التنقيحات التي قدمها عدة علماء لاحقين، توصلت النتائج إلى أهمية وجود أسواق محلية كبيرة وأسعار صرف محفزة والتوجه نحو التصدير ودعم الابتكار كمحددات لتطوير التصنيع في البلاد. في الفصلين الثالث والرابع تمت مناقشة طبيعة السياسات الصناعية المستخدمة في بعض دول شرق آسيا (باعتبارها تجارب ناجحة) وبعض دول أميركا اللاتينية (باعتبارها تجارب غير ناجحة) خلال العقود الماضية، حيث لوحظ أن دول أميركا اللاتينية تحمي أسواقها المحلية بقوة، على الرغم من أن درجة حماية السوق المحلية في شرق آسيا لم تكن ضئيلة. كما أنفقت حكومات شرق آسيا لتعزيز التصدير أكثر من حكومات أميركا اللاتينية. أيضا وجهت حكومات شرق آسيا موارد مالية نحو الصناعات الاستراتيجية مثل تكنلوجيا المعلومات والاتصال، ودعمت العلوم والابتكار وحفزت التفاعلات بين كل منهما. في الفصل الخامس تم دراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي (السياسات المالية، الديون الخارجية، التضخم، أسعار الصرف) في قرارات الاستثمار للشركات، باستخدام بيانات استطلاعات البنك الدولي التي تغطي ما يقرب من 50 دولة من مناطق نامية مختلفة خلال 2002–2010، وأشارت النتائج أن عوامل الاقتصاد الكلي هي محددات كبيرة للاستثمار وتساهم في شرح السبب الذي تقرر الشركات بناء عليه أن تستثمر وكيف تستثمر.

- **Hausmann, R., Goldstein, P., Grisanti, A., O'Brien, T., Tapia, J., & Angel Santos, M. (2020). A Roadmap for Investment Promotion and Export Diversification:The Case of Jordan. Working Paper No. 374. Center for International Development at Harvard University.**

أجريت هذه الدراسة بالتعاون بين فريق معمل النمو (Growth lab) في هارفرد والحكومة الأردنية، بهدف استكشاف فرص تنويع الميزان التجاري الأردني باستخدام نظرية التعقيد الاقتصادي ونموذج فضاء المنتجات، طورت الورقة مجموعة جديدة من الاجراءات التي تسمح بتضمين قطاع الخدمات في نموذج فضاء المنتجات، وتوصلت لثمان مجالات استراتيجية للتصدير في الأردن وهي : خدمات الأعمال وتكنلوجيا المعلومات والخدمات المهنية، خدمات التعليم، خدمات الرعاية الصحية، صناعات ابداعية، السياحة، النقل واللوجستيات، مواد وخدمات البناء، الزراعة ومعالجة الغذاء. توصي الدراسة بالنسبة لفرص التنويع على الهامش المكثف (وهي أنشطة إنتاجية موجودة فعلا في الأردن) بأهمية العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في الاردن، والانفتاح على التكرار والتجريب في تنفيذ الخطوات من أجل فهم وحل القيود الخاصة بالصناعة، وبالنسبة للفرص على الهامش الموسع (وهي أنشطة جديدة لا يتم إنتاجها في الاقتصاد الأردني) توصي الدراسة بأهمية العمل على الاستثمار الموجه وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع نطاق الجهود لمعالجة الاختناقات في النظام.

تقرير التنمية العربية. (2018). *التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية* . المعهد العربي للتخطيط .الكويت.

جاء هذا التقرير في ستة فصول، تُوصل من خلالها إلى ضعف مستويات التنويع في الاقتصادات العربية بشكل عام ما أفرز اختلالات هيكلية أثرت على استدامة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، كما ناقش التقرير حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من بناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا وذلك بتمييزه بين مجموعتين رئيسيتين من الحزم هما حزم السياسات الأفقية والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الكلي وتحسن تنافسية الاقتصاد وبناء البنية التحتية ورأس المال البشري وتقوية حوكمة المؤسسات، وحزم السياسات الرأسية الانتقائية النى تهدف لدعم الاستثمار في القطاعات المختارة الواعدة، وعليه طرح التقرير عددا من المنهجيات التي تساعد على استكشاف وانتقاء القطاعات والأنشطة ذات الأولوية في دعم التنويع الاقتصادي، مع بيان أهمية قطاع الطاقة في إنجاز التنويع خاصة ما يتعلق بتطوير صناعات الطاقة المتجددة وتكوين المزيج الأمثل للطاقة.

الدراسات المحلية:

- أحمد صالح. (2017). *السياسة الصناعية والتحول الهيكلي: مدخل للاستدامة* . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد33. العدد الثاني. ص181-203.

تناول البحث أهمية السياسة الصناعية في تحقيق التحول الهيكلي والنمو المستدام القائم على الإنتاجية، بغرض ذلك تمت مراجعة أهم المفاهيم التي تبين دور الدولة في قيادة عملية التنمية، حسب النظريات الحديثة والمدارس الفكرية المعنية بالتنمية. ناقشت الدراسة أهمية التعبئة الشاملة للقدرات في القطاعين العام والخاص، وضرورة وضع أهداف بعيدة المدى تنطلق من فهم واقع الاقتصاد بمكوناته ومقدراته واستقراء مستقبله، مع التأكيد على خصوصية تجارب التحول الهيكلي في الدول. كما تم مناقشة أهمية قطاع الصناعة التحويلية الصناعية بشكل خاص كركيزة أساسية من ركائز التنمية. ناقشت الدراسة أيضا عوامل نجاح السياسة الصناعية، والتي من أهمها تكامل هذه السياسة مع سياسات الاقتصاد الكلي، ووجود بنية مؤسساتية مؤهلة قادرة على إدارة وتطوير هذه السياسات.

تاتيانا شحود. (2011). *السياسة الصناعية السورية*. معهد التنمية الألماني (DIE). منشور مترجم للعربية.

تناول التقرير بعض المفاهيم البارزة حول السياسة الصناعية في سورية خاصة في فترة انطلاق اقتصاد السوق الاجتماعي، مثل طبيعة الإجراءات المتخذة في تلك الفترة، ودور كل من القطاعين العام والخاص، وبعض الآثار والنتائج. تم تسليط الضوء على أهمية الصناعة التحويلية في القطر في الخطة الخمسية العاشرة وأهم التدابير المتخذة لتطوير القطاع، وعلى برنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي أطلقته وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والذي تركزت مهامه بشكل أساسي في دعم قطاع النسيج في والملبوسات. ومنه تضمن التقرير تحليل واقع صناعة النسيج والملبوسات وأهم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع.

- **طارق حيدر. (2016).** ***أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2000-2015).*** **أطروحة ماجستير. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.**

جنحت هذه الأطروحة للتركيز على تشخيص واقع السياسات الصناعية في سورية بالمعنى المنحصر في إطار القطاع الصناعي، خاصة الصناعة التحويلية، مع تحليل أثر هذه السياسات في كل من: (إنتاج الصناعة التحويلية، صادرات الصناعة التحويلية ، الاستثمار الصناعي، التشغيل في المنشآت الصناعية) خلال الفترة 2000-2015. خلصت النتائج إلى وجود أثر ايجابي بين تلك السياسات الصناعية والعوامل المذكورة.

الفصل الأول: السياسة الصناعية (الإطار النظري)

مقدمة الفصل:

استعملت الدول المتقدمة، وكذلك الدول الصناعية حديثا، إجراءات تدخلية في الاقتصاد للتأثير على أجزاءه وتطوير هيكليته، وذلك منذ الأعوام الأولى لعصر التصنيع حتى اليوم، وعلى نطاق واسع في مختلف دول العالم. وبنفس الوقت لوحظ الكثير من تجارب التنمية الفاشلة حيث كان أثر التدخل الحكومي سلبيا. هذه الإجراءات التدخلية تناقش في الأدبيات والمراجع المعنية من حيث جدواها وشروط نجاحها تحت ما يعرف بالسياسة الصناعية.

في هذا الفصل سيتم تحرير أهم المفاهيم حول السياسة الصناعية (المبحث الأول)، وكذلك المتطلبات والشروط الأساسية للسياسة الصناعية الناجحة (المبحث الثاني):

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول السياسة الصناعية

للوقوف على أهم المفاهيم حول السياسة الصناعية، يتضمن هذا المبحث تعريف السياسة الصناعية، والنظر في أدواتها، وأهميتها.

أولا: تعريف السياسة الصناعية

يعتمد تعريف السياسة الصناعية على التجارب التاريخية للدول التي استعملت أدوات واجراءات حكومية /اقتصادية مختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي. وسواء عبرت تلك الحكومات عن هذه الاجراءات بأنها جزء من " سياسة صناعية " محددة ومعلنة، أو لم تعبر، فإن الأدبيات والمراجع الحديثة تعيد تأطير تلك الإجراءات والتدخلات الحكومية تحت إطار السياسة الصناعية. من هنا، وبما أن هذه التجارب استخدمت أدوات مختلفة من طيف واسع من الإجراءات التدخلية، وانطلاقا من ظروف وشروط اقتصادية متغايرة (كهبة الموارد المتوفرة، ووفرة عوامل الإنتاج، وطبيعة العلاقات الدولية السائدة ، وجودة المؤسسة الحاكمة ...الخ) وسعيا لتحقيق أهداف مختلفة، لا يوجد تعريف توافقي بين الباحثين يختصر الجدل الواسع حول السياسة الصناعية.

عرف البنك الدولي عام 1992 السياسة الصناعية بأنها: " جهود حكومية لتغيير الهيكل الصناعي لتعزيز النمو القائم على الإنتاجية " (Bora, et al., 2000, p. 1). وفي سياق مشابه تعرف بأنها: " العملية التي تهدف الحكومات بموجبها إلى التأثير عمدا على الخصائص الهيكلية لاقتصاداتها " (Naudé, 2010, p. 4). يلاحظ أن هذه التعاريف تشير إلى عنصرين أساسيين من عناصر السياسة الصناعية، الأول: أنها جهود " تدخلية " حكومية تؤثر من خلالها الحكومات على قوى السوق، والثاني: أنها عملية تهدف لتغيير خصائص " هيكل الاقتصاد " بما يدعم نمو الإنتاجية الكلية في المجتمعات. بالرغم من أن التأثير على هيكل النشاط الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية هو مطلب أساسي من مطالب السياسة الصناعية، خاصة على المدى الطويل، ألا أنه يؤخذ على هذين التعريفين أن أهداف السياسة الصناعية، كما تبين التجارب التاريخية، لم تقتصر على تغيير هيكل النشاط الاقتصادي، بل أنها تشمل جملة واسعة من الأهداف الاقتصادية، كأهداف التشغيل وزيادة الإنتاج وتحسين توزيع الدخول وتعزيز القدرات التكنلوجية، أو حتى أهداف السيادة الوطنية والأمن القومي والبعد السياسي (Bora, et al., 2000). أيضا من الجدير بذكره في هذا المقام، كمآخذ على تعريف البنك الدولي آنف الذكر، أن السياسة الصناعية لا تستهدف بالضرورة التصنيع، أو تقتصر على القطاع الصناعي فقط، بل تتسع لتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنشطة الزراعية والخدمية، في هذا المعنى يعرفها (Rodrik, 2004, p. 2) بأنها : " سياسات إعادة الهيكلة لصالح أنشطة أكثر ديناميكية بشكل عام، بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات تقع داخل – أي تؤثر على– التصنيع أو الصناعة التحويلية في حد ذاتها ".

يفرق الاقتصاديون بين التدخلات الحكومية التي تؤثر على كافة النشاطات الاقتصادية في الدولة (كدعم البنية التحتية وتأمين الخدمات العامة وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الأعمال ...الخ)، وبين التدخلات الهادفة لتعزيز بعض القطاعات المحددة، أو تمييز نشاطات اقتصادية معينة على حساب نشاطات أخرى. في هذا السياق تتفرع السياسة الصناعية لسياسة أفقية/وظيفية (Horizontal industrial policy)، للدلالة على الاجراءات التي تؤثر على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وأخرى عامودية/انتقائية (Selective industrial policy) تهدف للتأثير على

قطاعات محددة، أو حتى نشاطات اقتصادية معينة بشكل أكثر عمقا وانتقائية. بمعنى أن السياسات الأفقية هي سياسات **محايدة** وأقل تدخلية في بنية النشاط الاقتصادي، أما السياسات الانتقائية فهي سياسات **تمييزية** وأكثر تدخلية وعمقا، تعمل من خلال مقاومة قوى السوق لصالح صناعات أو مجالات اقتصادية محددة[1]، الأمر الذي يجعل الجدل والنقاش العلمي مركزا حول البحث في أي مدى يمكن للحكومات أن تستهدف قطاعات محددة، وبأي عمق تختار أنشطة أو مجالات محددة بالترتيب سعيا في تغيير هيكل الاقتصاد ؟ (UNCTAD, 2016).

فيما يخص صفة الانتقائية، فإن تعريف (Pack & Saggi, 2006, p. 2) هو الأكثر شيوعا واستشهادا على نطاق واسع، حيث يعرفان السياسة الصناعية بأنها: " أي نوع من تدخل انتقائي أو سياسة حكومية تحاول تغيير هيكل الإنتاج نحو القطاعات التي من المتوقع أن تقدم احتمالات أفضل للنمو الاقتصادي مما سيحدث في حال غياب مثل هذا التدخل، أي في توازن السوق ". يؤخذ على هذا التعريف ، بالرغم من شيوعه ، أنه لم يتضمن الصفة الأفقية للسياسة الصناعية، كما أنه يحصر أهداف السياسة الصناعية بالبعد الاقتصادي فقط، وعلى الرغم من كونه بعدا أساسيا وجوهريا بالطبع، إلا أن أهداف السياسة الصناعية قد تتسع لتشمل أبعادا أخرى كما تقدم. بناء على هذه المآخذ، يمكن اعتماد التعريف الذي قدمه (Warwick, 2013, p. 16) بعد أن بحث في عدد كبير من تعاريف السياسة الصناعية التي سادت في النصف الثاني من القرن الماضي، مرورا بالتعاريف الحديثة، حيث يعرف السياسة الصناعية بأنها: " أي نوع من التدخل أو السياسات الحكومية التي تحاول تحسين بيئة الأعمال أو تغيير هيكل النشاط الاقتصادي تجاه القطاعات أو التقنيات أو المهام التي من المتوقع أن توفر آفاقا أفضل للنمو الاقتصادي أو الرفاهية المجتمعية بشكل أكبر من الذي يمكن أن يحدث في حالة عدم وجود مثل هذا التدخل ".

بالنظر للتعريف السابق يلاحظ أنه يتضمن الأبعاد التالية (Warwick, 2013, p. 16) :

- يتسع هذا التعريف ليشمل أي نوع من أنواع التدخل الحكومي بما في ذلك الاجراءات الأفقية عريضة النطاق، ولا ينحصر في التدخلات الانتقائية أو المستهدفة فقط.
- يتضمن السياسات التي تهدف لتحسين بيئة الأعمال، وليس فقط تلك السياسات الهادفة لتغيير بنية الاقتصاد
- كما أنه يشمل تلك السياسات الهادفة إلى تغيير هيكل النشاط الاقتصادي، باعتباره متطلب أوسع من زيادة "الإنتاج" في القطاعات الاقتصادية، ولا ينحصر في قطاع التصنيع وحده.
- يشير إلى أن السياسة الصناعية قد تستهدف تقنيات معينة وليس فقط قطاعات معينة (مثلا تقنية تكنلوجيا المعلومات و الاتصالات، أو التكنلوجيا النظيفة)، أو حتى مهام وأنشطة اقتصادية معينة تشكل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة في التجارة العالمية (كالخدمات اللوجستية، أو استهداف حلقة التصميم في سلسلة المنتجات المصنعة عالميا).
- على الرغم من أن زيادة الإنتاجية، وتوظيف اليد العاملة، والنمو المستدام، هي من الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية، يشير التعريف إلى مصطلح" الرفاهية الاجتماعية " كدلالة للسعي وراء أهداف أخرى قد تشمل، على

[1] بعض الباحثين يقسمون السياسة الصناعية الأفقية و الوظيفية إلى قسمين منفصلين، حسب هؤلاء فإن الاجراءات الوظيفية هي الأكثر حيادية في الاقتصاد، في حين أن الإجراءات الأفقية تقع في مكان ما بين السياسات الرأسية والوظيفية بالنظر لحياديتها وتمييزها لبعض أجزاء الاقتصاد.

سبيل المثال، السياسات الإقليمية (العلاقات الدولية مع البلدان المجاورة)، أو سياسات الطاقة والمحافظة على البيئة في إطار الاقتصاد الأخضر، أو سياسات الدفاع والأمن القوميين. إذ غالبا ما يتم دمج السياسة الصناعية بشكل وثيق مع السياسات الأخرى كجزء من استراتيجية تنموية شاملة.

من الجدير بذكره، أن بعض الاقتصاديين لاحظوا أن التفريق بين التدابير الأفقية (التي يفترض أنها محايدة عبر القطاعات)، والتدابير الرأسية (التي تستهدف قطاعات معينة) هو أمر خاطئ، حيث أن أكثر التدابير انتشارا وعمومية تفضل بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى. على سبيل المثال القرارات حول البنية التحتية دائما ما تنطوي على اختيار الأولويات، بناء طريق يفضل مناطق معينة على حساب الأخرى، وبناء الجسور يفضل مجتمعات معينة، وكذلك الميناء قد يجهز بمرافق للحاويات أو طرق نقل الحبوب. يتم تقديم سياسات التعليم والتدريب أيضا على أنها محايدة، لكن في الواقع غالبا ما تستهدف هذه السياسات حل اختناقات مهارات معينة، أو توفير المهارات اللازمة لقطاعات معينة، كما أن المفاضلة بين دعم كل من التعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي له تداعيات مختلفة على قوة العمل. حتى ضبط سعر صرف معين يفضل بعض القطاعات أو الصناعات على غيرها (Salazar–Xirinachs, et al., 2014, p. 20).

ثانيا: أدوات السياسة الصناعية

ينظر إلى أدوات السياسة الصناعية على أنها الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تستعملها الحكومات لتنفيذ السياسة الصناعية. بهذا المعنى، وبهذه الشمولية، تتنوع وتتسع هذه الأدوات لتشمل مظلة واسعة تشكل جميع الاجراءات التي اتبعتها الحكومات للتأثير على الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد. يلاحظ في هذا المقام، أن الحكومات لم تعبر بالضرورة عن هذه الإجراءات تحت إطار سياسة صناعية معلنة، بل عبرت عنها في كثير من الأحيان تحت إطار سياسات أخرى، كسياسات استقرار الاقتصاد الكلي، أو سياسات التنمية الاقتصادية، أو السياسات التجارية ... الخ، وربما تم التعبير عن تلك الاجراءات بأنها جزء من " سياسة صناعية " كإشارة للإجراءات التي تؤثر على القطاع الصناعي فقط، وهذا المعنى مختلف عن السياسة الصناعية المرادة في هذه الدراسة ، كما جاء تعريفها في الفقرة الأولى من هذا المبحث، وكما هي معروفة في الأدبيات والمراجع المعنية[2].

صنف المؤلفون أدوات السياسة الصناعية بطرق عدة، بعضهم قام بتصنيفها بناء على التمييز بين السياسة الصناعية الأفقية والانتقائية، وآخرون صنفوا هذه الأدوات وفقا لمجالات عمل السياسة الصناعية، أي طبيعة المجالات التي تتأثر بفعل هذه الأدوات. في هذا السياق، قام (Naudé, 2010) بتصنيف أدوات السياسة الصناعية الأكثر شيوعا وفقا لسبعة مجالات (الجدول1)، وهي:

[2] يمكن التفريق بين مصطلحي السياسة الصناعية واستراتيجية التصنيع، حيث يتعلق الثاني بقطاع الصناعة فقط، في حين أن السياسة الصناعية تشمل جميع التدخلات الحكومية التي تؤثر في بنية الاقتصاد. يمكن اعتبار استراتيجية التصنيع جزء من السياسة الصناعية.

- **الإشارات والحوافز الاقتصادية:** تهدف الأدوات ضمن هذا المجال لتأمين بيئة كلية محفزة ومواتية للأنشطة الاقتصادية، وهي أكثر انتشارا وأفقية في تأثيرها، والأجهزة العامة المسؤولة عن تنفيذها تعمل بمستويات بيروقراطية عالية، ومن أبرزها : السياسات النقدية والمالية، سياسات سعر الصرف، سياسات حقوق الملكية الفكرية.

الجدول 1: مجالات وأدوات السياسة الصناعية	
المجال	**الأدوات**
الإشارات والحوافز الاقتصادية	– حقوق الملكية الفكرية – لوائح الأسعار (تنظيم الأسعار) – سياسات أسعار الصرف (على سبيل المثال، تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية "undervaluation") – السياسة النقدية (أسعار الفائدة) – السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية – الإعفاءات الضريبية
الابتكار العلمي والتكنلوجي	– السياسات العلمية – مشاريع ريادية عالية التقنية – تمويل الأبحاث الجامعية – إنشاء المراكز البحثية – إعانات البحث والتطوير و/أو الإعفاءات الضريبية
التدريب وبناء القدرات التقنية	– سياسات التدريب المهني – الاستبصار والتنبؤ التكنلوجي (لتحديد أولويات البحث الوطني) – الإعانات الموجهة لتدريب العمال و/أو الإعفاءات الضريبية – مخططات تكوين المهارات والارتقاء بها – التعاون التدريبي والبحث الدولي – حوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة
دعم الأنشطة الانتقائي	– التعريفات الجمركية على الواردات و/أو الحصص – دعم الصادرات/ الائتمان – إقامة مناطق اقتصادية خاصة – الشركات المملوكة للدولة / الخصخصة – إنشاء مرافق عامة توفر المدخلات الحيوية – التمويل الموجه / الإعانات – تقديم ضمانات عامة – سياسة المشتريات الحكومية الموجهة
آليات الانتقاء	– لوائح دخول وخروج الشركات

	– مبدأ " عش ودع غيرك يموت" (وضع حد لدعم الأنشطة الفاشلة) – سياسات المنافسة ومكافحة الاحتكار – دعم الشركات التجارية الوطنية – وصول تفضيلي للتمويل – تمويل التنمية طويل الاجل
توزيع المعلومات	– آليات العمل الجماعي – تعزيز المعايير – استخدام المنتديات الاستشارية – استخدام غرف الأعمال – تشجيع التعاون الراسخ/الروابط القوية – تسويق الصناعات التصديرية – نشر التجارب الناجحة
تحسين إنتاجية الشركات ورواد الأعمال	– توفير أو دعم التدريب الإداري – مراقبة ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة – البينة التحتية، تمويل وإدارة الحاضنات والتكوين العنقودي (التجمعات الصناعية) – تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص – تعزيز التسويق – تطوير البنية التحتية الاقتصادية – إنشاء صناديق رأس المال الاستثماري (رأس المال المغامر)
المصدر: (Naudé, 2010, p. 8). ترجمة الباحث	

- **الابتكار العلمي والتنكلوجي، التدريب وبناء القدرات:** بالرغم من صعوبة وضع الحدود بين الإجراءات الرامية لدعم المعرفة الإنتاجية ورفع مستويات التقنية في الاقتصادات، إلا أن الباحثون عكفوا على تصنيف هذه الأدوات ضمن أطر معينة، مع تأكيدهم على طبيعة الممازجة والمخالطة والتفاعل المتبادل بين هذه الادوات في أرض الواقع. يلاحظ أن (Naudé, 2010) يفرق بينها ضمن مجالي **الابتكار العلمي والتكنلوجي** والذي يتضمن سياسات دعم المعرفة العلمية الأساسية وإنشاء مراكز البحث العامة ودعم المراكز البحثية الخاصة (دعم البحث والتطوير) ، **والتدريب وبناء القدرات** للإشارة للأدوات التي تميل بشكل أكبر لدعم المهارات الفنية التقنية عند اليد العاملة، كسياسات التدريب المهني ومخططات الارتقاء بالمهارات، وبشكل أهم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا الصدد، وبشكل أكثر دقة، فرق مجموعة باحثين (UNCTAD, 2016) بين أدوات دعم كل من: **العلم، التكنلوجيا، الابتكار**. وحسب هؤلاء فإن الاجراءات الأهم والأكثر شهرة لدعم كل منها على التوالي هي: برامج البحث العامة والمعاهد البحثية المدعومة من قبل الحكومة(لدعم العلوم)، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(كوسيلة فضلى لدعم ونقل التكنلوجيا)، إعانات البحث والتطوير(لدعم الابتكار المحلي). (أنظر الإطار 1) .

- **الدعم التفضيلي للأنشطة، آليات الانتقاء:** هذه الأدوات تأخذ منحى رأسي أو انتقائي من حيث قابليتها لتفضيل بعض الأنشطة والصناعات، وهي المعوّل في قيادة عملية التحول الهيكلي وتغيير الخصائص العميقة للاقتصاد، كالسياسات التجارية وهي من أهم أدوات الانتقاء وأكثرها شهرة، وسياسات إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتوجيه التمويل لأنشطة محددة، وسياسات المشتريات الحكومية التفضيلية، والشركات العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص ... الخ . تجدر الإشارة إلى أن الانتقاء من الاجراءات الحكومية عالية المخاطرة، نظرا لطبيعة عدم اليقين المحيطة بها، وكونها من الإجراءات التي تتحدى قوى السوق، وتشوه الأسعار السائدة حسب ميزان العرض والطلب، ما يستدعي ضرورة وقف وإلغاء الدعم الموجه للأنشطة الفاشلة، والتعلم من الخطأ والتجربة، وهي من الشروط الأساسية لنجاح السياسة الصناعية كما سيأتي تفصيله.
- **توزيع المعلومات:** من المشاكل الرئيسية لآليات السوق، أنها لا توزع المعلومات بين الفاعلين الاقتصاديين على نحو كفؤ، ما يستدعي تدخل الحكومات للتنسيق بين الجهات الاقتصادية، ونشر المعلومات عن طريق الغرف والمنتديات الاستشارية، ووضع قوائم المعايير لتحسين جودة الأنشطة المحلية، وأيضا تسويق المنتجات في الخارج وإقامة المعارض ودراسة الفرص لاقتناصها. تعتبر هذه الإجراءات مهمة بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصعوبة توفير هذه المعلومات، وتأثيرها على الجدوى المالية بالنظر لحساسية هذه المشاريع.
- **تحسين إنتاجية الشركات:** كدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النهوض، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وكذلك البنية الخاصة بحاضنات الأعمال و عناقيد الصناعات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يلاحظ أن وضع حدود بين أدوات السياسات الصناعية، ليست بالمهمة السهلة، لأن هذه الأدوات من النادر أن تخدم هدفا واحدا فقط. على سبيل المثال يمكن للسياسات التجارية (كسياسات الحصص والتعرفة الجمركية) أن تشكل قناة فعالة في التأثير على القدرات التكنلوجية والابتكارية داخل الاقتصاد، من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية. أيضا، وبالمثل، فإن سياسات الاستثمار، وسياسات التمويل الموجه للأنشطة الإنتاجية يمكن أن تخدم نفس الغرض في تأثيرها على القاعدة المعرفية والتكنلوجية (الإطار 1). كما أن هذه الأدوات تختلف في تأثيرها الأفقي أو الانتقائي، أي مدى تمييزها لبعض الأنشطة الاقتصادية على الأنشطة الأخرى. فبعض هذه الأدوات يميل لأن يكون أكثر انتشارا وأقل تشويها لآليات وقوى السوق، كسياسات سعر الصرف والسياسات المالية والنقدية، على عكس الأدوات التي تستهدف (وتنتقي) بعض الأنشطة بهدف تغيير بنية الجهاز الإنتاجي، كسياسات التعرفة الجمركية وسياسات دعم التصدير الموجهة لمنتجات و صناعات محددة، إنشاء عناقيد الصناعة الخاصة ببعض الانشطة، إقامة شركات و مرافق عامة حكومية تخدم أنشطة محددة.

في الممارسة العملية، يتطلب تنفيذ هذه الأدوات، بشكل متباين، قدرات معرفية وإدارية وتقنية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، بالإضافة للتنسيق المشترك بين هذه الأجهزة وعلى كافة المستويات البيروقراطية، لمنع حدوث تعارض وتصادم بين الأهداف ومجالات العمل. على سبيل المثال، لا ينبغي فرض تعاريف جمركية عالية على مدخلات الأنشطة الإنتاجية المستفيدة من التمويل الموجّه. كما ان هذه الادوات تتباين من حيث تكلفتها المالية، وأيضا من حيث كفاءتها بما يناسب المرحلة التنموية التي تمر بها الدول، إذ يغلب على الدول الفقيرة في مراحلها التنموية الأولى اقتصارها على استخدام بعض هذه الأدوات بحيث تتلاءم مع المرحلة الجارية. يلخص الجدول(2) أهم الادوات التي

استعملتها الحكومة الكورية الجنوبية حسب المرحلة التنموية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، باعتبارها من التجارب البارزة جدا في استخدام السياسة الصناعية .

في المرحلة الأولى 1960–1973 استغلت الحكومة الكورية اليد العاملة الرخيصة والكثيفة من خلال التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وتوجيه مخرجات هذه الصناعات للأسواق الدولية. بشكل عام تتسم الاقتصادات النامية ذات الدخول المنخفضة بتركز الميزة النسبية للبلاد في هذا النوع من الصناعات، وعلى الرغم من توفر اليد العاملة بكثرة وبأجور زهيدة، إلا أن رأس المال البشري والمهارة التقنية والتكنلوجية عند العمال تكون في أدنى مستوياتها، ما يجعل الولوج في الصناعات ذات التكنلوجيا المتوسطة أو العالية من العقبات الرئيسية التي تواجه البلدان في هذه المرحلة. ومع ذلك، استعملت معظم التجارب الناجحة للسياسة الصناعية في المراحل الأولى، ومنها التجربة الكورية، أدوات سياسة حمائية لحماية بعض الصناعات الطموحة أو التي تشكل احتمالات عالية لتكوين المسار، ونقل الاقتصاد نحو مستويات أكثر تطورا وبالتدريج. يلاحظ استخدام الحكومة الكورية هذه الصفة الحمائية من خلال استخدام أدوات التعرفة الجمركية، وبنفس الوقت دمج الطابع الحمائي مع أدوات الانفتاح على العالم الخارجي بما يناسب ظروف الاقتصاد وحسب الميزة النسبية ونوعية الأنشطة المنتجة محليا، أو المستهدفة كصناعات وأنشطة محلية في المستقبل.

الجدول 2: **التغيرات في السياسة الصناعية في كوريا حسب المرحلة خلال 1960 وما بعده**

الفترة	الأولوية	الأدوات الرئيسية
1973–1960	الصادرات بشكل عام، القطاعات الرئيسية: التركيز على الصناعات كثيفة العمالة	تعريفات الاستيراد الحمائية، دعم الصادرات، الرسوم الجمركية المستردة، الائتمان المدعوم، سياسات استهداف التصدير
1980–1973	الصناعات الثقيلة والكيميائية. القطاعات ذات الأولوية: الصلب، بتروكيماويات، المعادن غير الحديدية، بناء السفن، الإلكترونيات والآلات. الشركات ذات الأولوية: شركات كبيرة مختارة	الأدوات الواردة أعلاه، بالإضافة إلى استخدام سياسات القروض لتمويل القطاعات والشركات ذات الأولوية، وسياسات الإعفاءات الضريبية كحوافز للاستثمار.
1990–1980	صادرات التصنيع في النشاطات عالية التكنلوجيا، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التي تحتاج لإعادة هيكلة	التحرير المحلي للواردات، بعض القروض الموجهة، حوافز الاستثمار في البحث والتطوير، إنهاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر
1990 فصاعدا	التنمية بقيادة القطاع الخاص، إعادة هيكلة الشركات الكبيرة. بعد أزمة 1997 تطوير اقتصاد منافس دوليا	إصلاح القطاع المالي، فتح حساب رأس المال ودعم البحث والتطوير

المصدر: (Weiss, 2015, p. 7). ترجمة الباحث.

على الرغم من اتسام كلا النوعين من الأدوات المذكورة آنفا(سياسات التعرفة الجمركية، استهداف التصدير والتوجه للخارج) بصفة الانتقائية، أي انها تميز الأنشطة الاقتصادية حسب الأولويات وتقدم الدعوم والمحفزات لبعض الأنشطة دون الأخرى، ألا أن آراء الباحثين تتباين حول مدى نجاعة الانتقاء والتمييز في المراحل الأولى للتنمية. يقترح البعض أن تتقيد السياسة الصناعية في هذه المرحلة بالإجراءات الأفقية فقط ، التي تستهدف الحد من إخفاقات السوق وبناء بيئة اقتصادية مواتية، وأن تغامر الحكومات في السياسة الرأسية فقط عندما تتراكم القدرات. يعود هذ الأمر لصعوبة تحديد الأولويات واستقراء المسار واختيار الأنشطة الأكثر كفاءة لقيادة التنمية والتحول الهيكلي العميق، فضلا عن صعوبة التنسيق بين مختلف الاجراءات والسياسات والأدوات، ما يتطلب قدرات فنية وتنسيقية وبيروقراطية عالية تسمح باتباع أفضل السبل وحل المشكلات العاجلة، غالبا تكون غير متوفرة في الدول النامية. لكن تشير التجارب، أن هذه القيود (قدرة الدولة الضعيفة) قد لا تشكل عائقا مثبطا للسياسة الصناعية، أو الاجراءات الانتقائية الرامية لتصوب المسار، إذ يشير آخرون إلى أن حكومات الدول الشرق آسيوية تمكنت من بدء عملية تصنيع ناجحة بالرغم من ضعف القدرة المؤسسية والأجهزة العامة، على سبيل المثال بعثت جمهورية كوريا فريقا من البيروقراطيين إلى باكستان، حتى ستينيات القرن المنصرم، بهدف التعلم والتدرب على الممارسات الناجحة للسياسات الاقتصادية، وبمرور الوقت تم بناء قدرة الدولة من خلال الممارسات العملية، وعمليات الإصلاح والتجربة الطويلة والتعلم من الخطأ (UNCTAD, 2016, p. 87).

اتجهت الجمهورية الكورية في الفترة اللاحقة، 1973–1980 نحو استهداف الأنشطة بشكل أكثر تحديدا وعمقا، ولصناعات أكثر تطورا (الصناعات الثقيلة والكيميائية)، وباستخدام أدوات أكثر تطورا، كالتمويل الموجه للشركات والقطاعات ذات الأولوية، وصولا للمرحلة الثالثة 1980–1990 التي اتسمت بتحرير الاقتصاد من خلال تحرير الواردات وانهاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن اكتسبت قدرات صناعية عالية مكنتها من المنافسة الدولية، وتصدير منتجات النشاطات عالية التكنلوجيا، كما بدأت بتقديم حوافز للاستثمار في البحث والتطوير. وفي المراحل الأكثر تقدما، 1990 فصاعدا، أصبح القطاع الخاص رائدا للتنمية الاقتصادية، مع وجود قطاع مالي متطور، وسياسة داعمة للبحث والتطوير.

قدم الباحثون أيضا تصانيف أخرى لأدوات السياسة الصناعية، على سبيل المثال صنف (Warwick, 2013) هذه الأدوات بناء على تأثيرها الأفقي أو الانتقائي في الأنشطة الاقتصادية، وحسب تأثيرها في كل من : سوق المنتجات، العمالة والمهارات، سوق رأس المال، الأرض، التكنلوجيا، المؤسسات/ الأنظمة. و باتباع نهج (Warwick, 2013) مع إجراء بعض التعديلات، قدم (Weiss, 2015) تصنيفا آخر بالتفريق بين الأدوات التي تعتمد في عملها على قوى وآليات السوق، أي تؤثر في الأسعار لتوجيه الفاعلين الاقتصاديين (كالتعاريف الجمركية ودعومات الإنتاج) ، وبين الأدوات التي تعبر عن مدخلات عامة توفرها الحكومة بشكل مباشر، كدعم البنية التحتية أو إنشاء مناطق صناعية خاصة ... الخ ، كما تبرز أهمية تصنيف (Weiss,2015) في أنه يصنف أدوات السياسة الصناعية المتاحة للبلدان حسب مستويات الدخل.

من الجدير بذكره، أن بعض الأبحاث تخلط بين أدوات السياسة الصناعية وبين الاستراتيجيات والمظلات السياسية الواسعة التي تبنتها الحكومات في رحلتها التنموية، على وجه الخصوص استراتيجيتي التصنيع **بإحلال الواردات** (ISI) ،

والتصنيع الموجه بالصادرات (EOI)[3]. تشير سياسة إحلال الواردات إلى خليط معقد من الاجراءات، ذات الطابع الحمائي عموما، استعملتها كثير من حكومات الدول النامية خلال العقود الثلاثة التالية لخمسينيات القرن الماضي تقريبا. في ضوء هذه السياسة تهدف الحكومات لاستبدال بعض الصناعات المستوردة بأخرى محلية الصنع، عن طريق الاجراءات الحمائية (كتقييد الاستيراد وفرض الحصص والتعاريف الجمركية) ، وبنفس الوقت تحفيز هذه الصناعات داخليا وتقديم الدعم والتمويل ومحفزات الابتكار والبحث والتطوير ...الخ، بهدف دعم الصناعات المحلية وحمايتها من الشركات الخارجية التي غالبا ما توفر المنتجات في الاسواق الداخلية بأسعار أقل وجودة أعلى. بينما تشير سياسة التصنيع الموجه بالصادرات، أو سياسة تشجيع الصادرات كما هي معروفة بالأوساط الأكاديمية العربية، إلى توجه أكثر تحررا يقوم على دعم الصناعات المحلية وتوجيهها للأسواق الخارجية، للاستفادة من حجوم السوق الدولية، وتشجيع الصناعات المحلية على المنافسة وتأمين متطلبات الأداء، وتحقيق المعايير التي تلبي جزء من الطلب الدولي. يلاحظ- كما سيأتي بيانه بتفصيل أكبر- أن التجارب الناجحة للسياسة الصناعية، وعلى رأسها تجارب الدول الشرق آسيوية، استعملت مزيج من هاتين السياستين (إحلال الواردات وتشجيع الصادرات)، من خلال دمج الإجراءات الحمائية مع الأخرى التحريرية، بصيغ مناسبة وحسب الشروط والظروف المحلية، وبشكل تدريجي وديناميكي بما يلائم مستوى التطور الاقتصادي وهيكل الإنتاج (انظر: تقرير التنمية العربية، 2018)(UNCTAD, 2016) ;.

أخيرا، تجدر ملاحظة أن معظم الاجراءات والأدوات السياسية التي استعملت في ضوء السياسة الصناعية في القرن الماضي، لم تعد متاحة أو مسموحة للتنفيذ، في ظل هيمنة قوانين التجارة الدولية متعددة الأطراف تحت لواء منظمة التجارة العالمية (WTO). ومع ذلك، يجادل المؤلفون بوجود حيز متاح لاستفادة من أدوات السياسة الصناعية، لا يتصادم مع ظروف العولمة (انظر Bora, et al.,2000) ; (العباس، 2012) . فضلا عن مجادلة آخرين، بأن الدول المتقدمة والدول الصناعية حديثا، لم تستغن عن أدوات السياسة الصناعية، حتى الانتقائية منها، خلال أي مرحلة من مراحل التنمية التي مرت بها إلى هذا اليوم، وأن السياسة الصناعية لم تختفي وإن كانت مستمرة تحت مسميات مختلفة (Salazar-Xirinachs, et al., 2014).

[3] export-oriented industrialization (EOI)، import-substitution industrialization (ISI) .

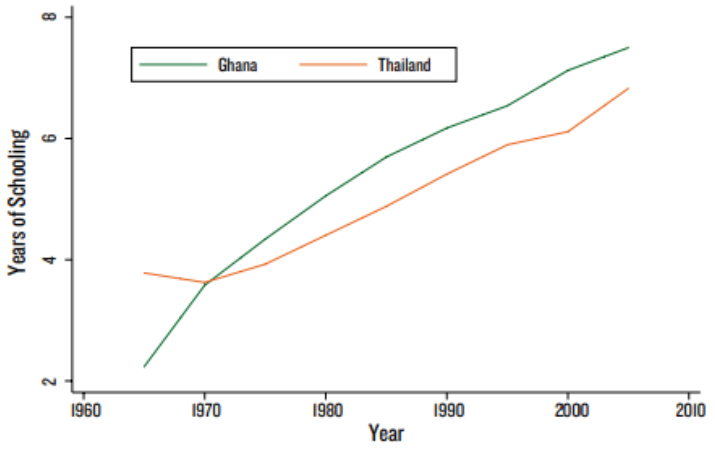
الإطار 1: أثر تعقيد المعرفة الإنتاجية في الاقتصاد

لا تزال الجهود مستمرة، من قبل الباحثين والجهات العلمية، في البحث حول الطرق والآليات التي تمكن الدول من بناء المهارات المعرفية والتكنلوجية للبدء بالإنتاج التقني والدخول في فضاء المنتجات العالمية كلاعب فعال.

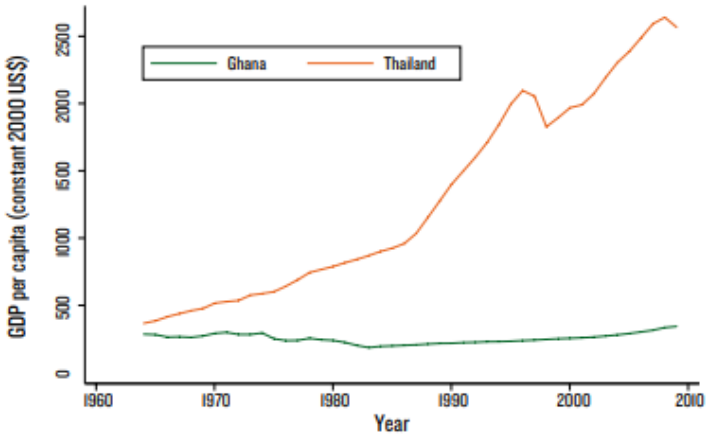
هذه الدراسات تلقي الضوء حول حقيقة أن المعرفة الإنتاجية" Productive knowledge "لا يمكن بناءها بالاقتصار على التعليم بكافة مراحله أو تطوير المنهج التعليمي كما وكيفا، إنما تكتسب من خلال الممارسة العملية في الإنتاج، و اكتساب الشركات والأفراد مهارات عملية من وحي الواقع والمنافسة السوقية. في هذا الصدد أجرى فريق من الباحثين في معمل النمو بجامعة هارفرد دراسة قياسية للوقوف على تأثير كل من **رأس المال البشري** حسب وجهة النظر التقليدية كمتغير مستقل أول، **والمعرفة الإنتاجية الكلية** المتضمنة في الشركات والأفراد كمتغير مستقل ثاني، في مستوى الدخل الفردي كمتغير تابع. تم التعبير عن رأس المال البشري بمؤشري (عدد سنوات الدراسة للقوى العاملة، القدرة المعرفية للدول حسب أشهر الاختبارات الدولية)، وعن المعرفة الإنتاجية الكلية المتضمنة في الاقتصاد بمؤشر التعقيد الاقتصادي، وهو مؤشر يحتسب بناء على درجة تنويع السلع في الاقتصاد ودرجة تطور وتعقيد هذه السلع تكنلوجيا. وأجريت الدراسة على مقطع عرضي مكون من 59 دولة لعام 2000. أظهرت النتائج أن مؤشر التعقيد الاقتصادي فسر 17.2% من التباين في مستويات دخل الفرد في البلدان، بينما سنوات الدراسة والقدرة المعرفية (كمتغيرين مجتمعين) فسرا 3.6% فقط من تباين دخل الفرد.

لغرض التوضيح، ينظر في حالة غانا و تايلاند. كان لكلا البلدين مستويات مماثلة من التعليم في عام 1970، وخلال الأربعين سنة التالية وسعت غانا التعليم بقوة وبشكل أكبر من تايلاند، ومع ذلك شهدت ركودا في الاقتصاد خلال نفس الفترة، وبقي الدخل مستقرا تقريبا(انظر الشكلين أ، ب) ، كما بقي التصدير متركزا في الصناعات قليلة القيمة المضافة كالكاكاو والألمنيوم والأسماك ومنتجات الغابات. وعلى العكس، شهدت تايلاند ازدهارا وزيادة في مستويات التعقيد الاقتصادي للدولة خلال 1960-1985 ، ما يفسر التباين الكبير لمستويات الدخل بين غانا وتايلاند منذ تلك الفترة. إن هذه النتائج لا تشير على أية حال إلى عدم نجاعة التعليم في دعم التحول الهيكلي للاقتصادات، وإنما لضرورة التكامل والتنسيق بين مظلة واسعة من السياسات والإجراءات الداعمة لتطوير القاعدة الإنتاجية والتكنلوجية، والتي يمكن أن تندرج ضمن إطار السياسة الصناعية.

الشكل أ: عدد سنوات الدراسة في غانا وتايلاند خلال 1960-2010



الشكل ب: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غانا و تايلاند خلال 1960-2010.



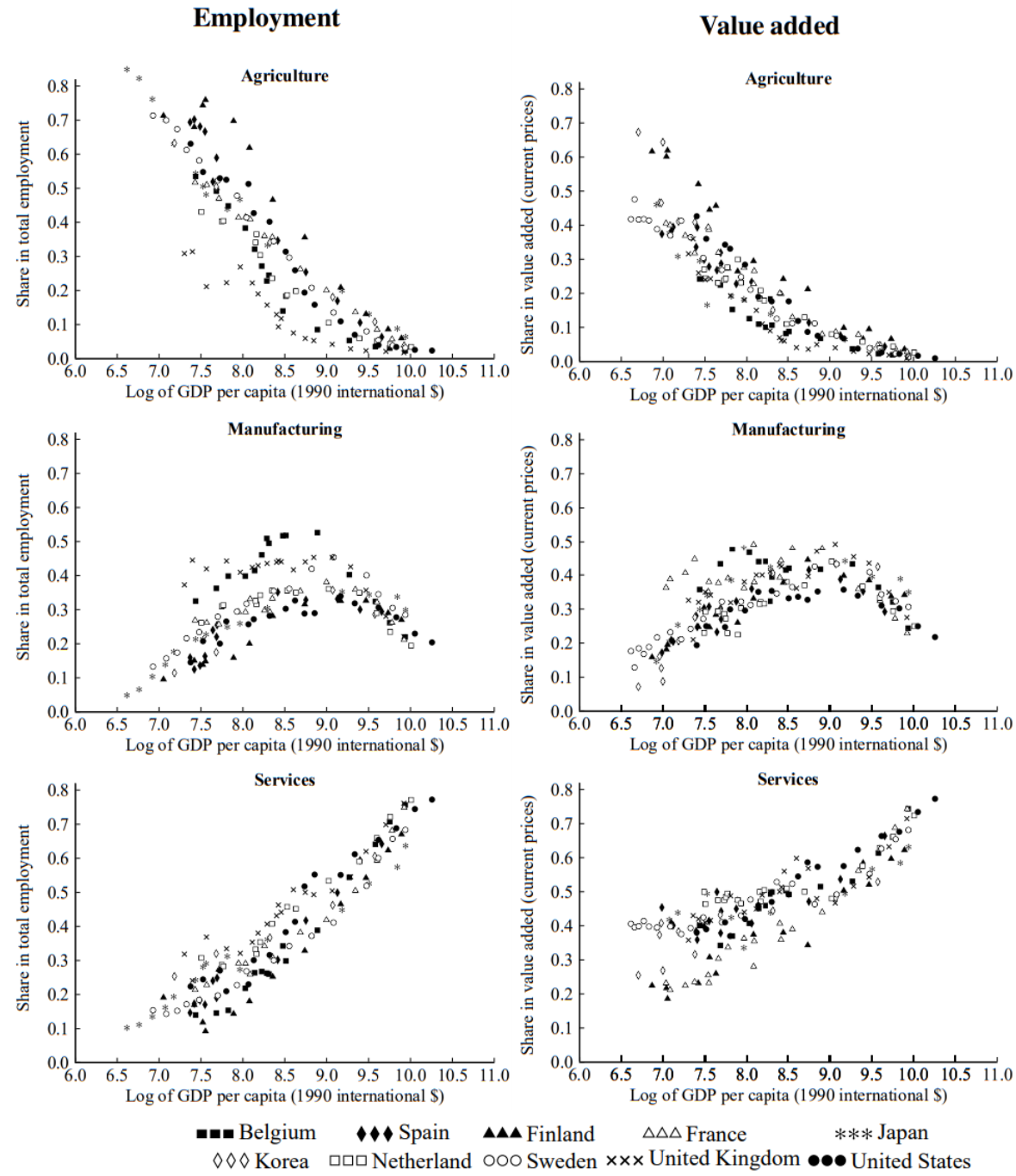
المصدر: (Hausmann, et al., 2013).

ثالثا: أهمية السياسة الصناعية (متطلب التحول الهيكلي)

بالرغم من اختلاف التجارب التنموية الناجحة التي شهدها العالم منذ قرون من الزمن بالنسبة للدول المتقدمة، أو منذ نصف قرن تقريبا بالنسبة للدول الصناعية حديثا. إلا أن هذه التجارب شهدت نمطا متشابها تقريبا من حيث تحول عوامل الإنتاج وإعادة توزيع وتركيب الموارد الاقتصادية، خاصة اليد العاملة. هذه العملية التنموية تسمى " التحول الهيكلي " والتي يجادل الكثير من الاقتصاديين بأنها غير تلقائية، ولا يمكن أن تحدث من دون تدخلات حكومية وسياسات استهدافية، وتخطيط ديناميكي مستمر مع استمرار العملية التنموية.

يوضح الشكل (1)، تطور مساهمة الحصص القطاعية لكل من العمالة والقيمة المضافة الاسمية باعتبارهما المقياسين الأكثر استخداما وشهرة لرصد التحول الهيكلي، بناء على الدراسة التي أجراها (Herrendorf, et al., 2013) والتي شملت بلدان متقدمة مختارة خلال قرنين ماضيين 1800–2000. يعبر المحور الرأسي عن حصص العمالة والقيمة المضافة الاسمية في القطاعات الأساسية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، أما المحور الأفقي فهو لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقوما بالدولار حسب أسعار 1990). بالنسبة لحصص التوظيف، على يسار الشكل 1، يلاحظ أنه مع زيادة دخل الدول انخفضت نسب مشاركة العمالة في القطاع الزراعي لصالح القطاع الخدمي، أما في القطاع الصناعي ارتفعت هذه النسبة إلى حد معين، وهي نقطة الذروة، ثم بدأت بالانخفاض. نفس السلوك لحصة القيمة المضافة الاسمية، على يمين الشكل 1، مع وضوح نقطة الذروة عند لوغاريتم دخل الفرد 9 تقريبا، حيث بدأ نصيب الصناعة في القيمة المضافة بالانخفاض عند هذه النقطة تزامنا مع تسارع زيادة القيمة المضافة لصالح القطاع الخدمي. هذه النتائج متوافقة مع التراث الأدبي الذي يحلل طبيعة العملية التنموية خلال المراحل المتعاقبة التي تمر بها الدول. مع زيادة دخل الفرد تنتقل العمالة ورأس المال من القطاع الزراعي (رغم زيادة انتاجيته) إلى قطاعات وأنشطة صناعية وخدمية أكثر انتاجية وتطورا، وفي مراحل متوسطة من التنمية يتجه الاقتصاد نحو الأنشطة الخدمية التكنلوجية المعتمدة على التقنيات المتطورة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو.

الشكل 1: الحصص القطاعية للعمالة والقيمة المضافة – دول متقدمة مختارة 1800–2000

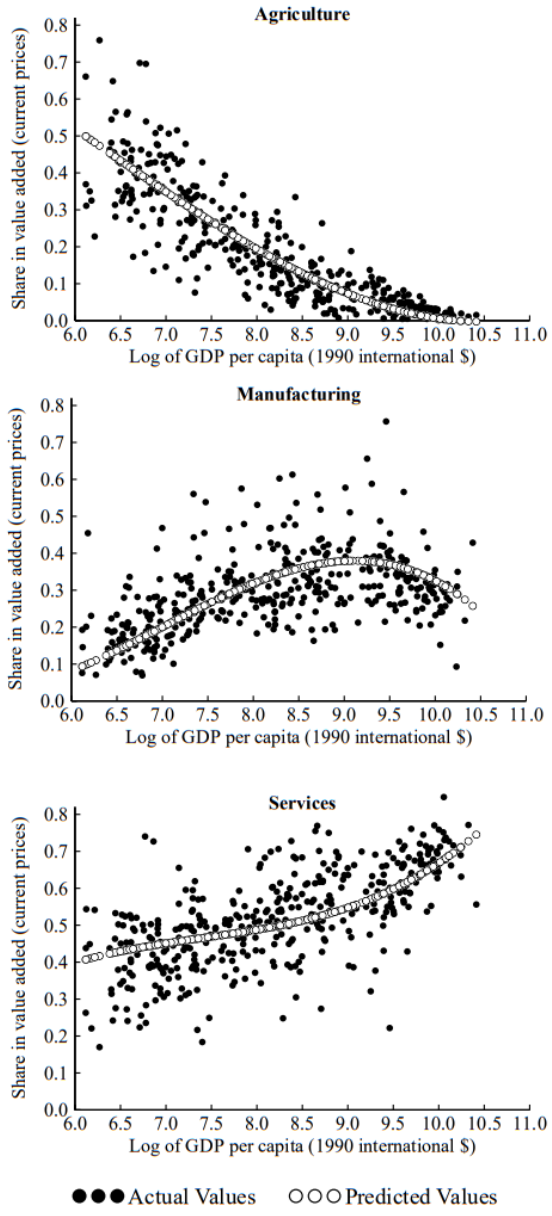


المصدر: (Herrendorf, et al., p. 8)

تثير هذه النتائج التساؤلات حول طريقة انتظام العملية التنموية بالنسبة للدول النامية في الوقت الحالي، وهل يمكن أن تتبع سلوك التنمية الملاحظ في قرنين سابقين من الزمن؟ في هذا السياق لاحظ (Herrendorf, et al., 2013) نفس

الانتظام تقريبا في عملية التحول الهيكلي لمقطع عرضي من الدول المتقدمة والنامية(103 دولة) خلال 1975-2005. كما يظهره الشكل (2).

الشكل 2: الحصص القطاعية للقيمة المضافة الاسمية – مقطع عرضي من الدول 1975-2005



المصدر: (Herrendorf, et al, 2013, p.18)

تترافق عملية التحول الهيكلي مع زيادة تنويع الاقتصاد، بحيث تتوزع القيمة المضافة الإجمالية على أعداد أكبر من السلع المنتجة، ويقل تركز الموارد الإنتاجية في أنشطة محددة. وكما تشير الدراسات فإن التنويع يزداد مع زيادة ثراء البلدان، وتستمر هذه العلاقة إلى أن تصل البلدان لمراحل تنموية متقدمة، حينها يتجه الاقتصاد للتخصص القطاعي في بعض الأنشطة المتقدمة، بحيث لو تم التعبير عن علاقة التخصص القطاعي مقابل دخل الفرد في الدولة سيأخذ المنحنى البياني شكل حرف U (Rodrik, Industrial Policy for the Twenty-First Century, 2004).

الغرض من هذا السرد، في سياق بيان أهمية السياسة الصناعية، تأكيد الأنماط الملازمة لعملية التنمية، والتي تنعكس في تنويع الأنشطة الاقتصادية كما وكيفا، أي انتقال الاقتصاد نحو انتاج المزيد من المنتجات وبتقنيات أكثر تطورا خلال عملية التحول الهيكلي، أو التنمية بمعنى شمولي. في هذا الصدد يجادل المؤيدون للسياسة الصناعية الانتقائية بأن اعتماد البلدان النامية على مبادئ وقوى السوق الليبرالية في عمليات الإنتاج والمتاجرة والتصدير وفق منهج " دعه يعمل دعه يمر "، سيعيق عملية التحول الهيكلي، بسبب أن الأنشطة ذات الميزة النسبية في الدول النامية، تتصف، كما تقدم، بانخفاض القيمة المضافة وتدني مستويات التقنية والمعرفة، ولن تشكل قناة لمراكمة رأس المال وبناء النسيج المعرفي، بالتالي لا يمكن أن تعمل كمحرك للنمو المستدام، بالإضافة لأن السياسات المتوافقة مع الميزة النسبية (كسياسات تحرير الأسواق والسياسات التنافسية) من شأنها تقييد البلدان في التخصص وفقا للميزة النسبية، وحصر الاقتصاد في الأنشطة ضعيفة الانتاجية وقليلة القيمة المضافة مع امكانيات ضعيفة للتعلم والترقية. حسب هؤلاء فإن دور الحكومات في ضوء السياسة الصناعية يجب أن يتمثل **بتطوير** الميزة النسبية، واستكشاف الفرص الانتاجية، وانتقاء الأنشطة الواعدة، واختيار الفائزين[4]. كما يعبّر (Rodrik, 2004, p. 7) : " يبدو أن الحيلة هي الحصول على إتقان على نطاق أوسع من الأنشطة، بدلا من التركيز على أفضل ما يفعله المرء".

في الواقع، تتجه الأدبيات المعاصرة للتأكيد على أن معظم البلدان التي خاضت عملية التحول الهيكلي والتنويع، لم تستغن عن السياسة الصناعية، بل كانت الأدوات الحمائية حاضرة بكثافة خلال مسيرة التنمية، حتى تلك الأكثر انتقائية وتمييزا. " دولة قوية قادرة على اختيار الأنشطة وتنفيذ السياسات التي تدعم التخصص في الأنشطة كثيفة التقنية مع عوائد متزايدة كانت شائعة في جميع عمليات التنمية في مراحل معينة" (Peres & Primi, 2009, p. 25).

يصف البعض الثورة الصناعية بأنها " أم السياسة الصناعية "، كإشارة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في القرن الثامن عشر وما يليه، والتي كانت سببا رئيسيا لقيام هذه الثورة العلمية، وبعد النمو السريع لبريطانيا اعتمدت القوى الأوروبية الكبرى هذه الإجراءات، خاصة فرنسا وألمانيا، ولاحقا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان (Naudé, 2010). يلاحظ، بالنظر للجدول(3)، ارتفاع العوائد الجمركية كنسبة من صافي الواردات في بريطانيا أبان القرن التاسع عشر، مع اتجاه هذه النسبة للانخفاض مع تطور الاقتصاد وتقدمه كدلالة على الانفتاح التدريجي والاستفادة من الوفورات الخارجية، وكذلك الحال تقريبا في فرنسا. في ألمانيا خلال نفس القرن– التاسع عشر– تم تشكيل السياسة الصناعية بالاستفادة من أفكار Friedrich List[5] في اطروحته " النظام الوطني للسياسة الاقتصادية (1841)"، وبهدف سد الفجوة

---

[4] يعكس مصطلح **اختيار الفائزين** مبدأ من المبادئ الأساسية للسياسة الصناعية الناجحة، وهو: احترام المنافسة وآليات السوق، حيث أن الدعوم والإجراءات الحمائية الموجهة لانتقاء الأنشطة الواعدة، يجب أن لا تعيق عمل السوق بشكل كامل. هذه الأنشطة المستفيدة يجب أن تعيش– في الغالب– في بيئة تنافسية محليا على الأقل في المراحل الأولى ، ولاحقا في السوق الدولية.

[5] فريدريك لست، عالم اقتصاد ألماني أميركي مشهور (1789–1846)، من أقواله: " أي دولة تزيد من طاقتها التصنيعية وملاحتها عن طريق وسائل الواجبات الوقائية وفرض قيود على الملاحة إلى درجة من التطور بحيث لا تستطيع أي دولة أخرى تحمُّل المنافسة معها، لا تستطيع فعل شيء أكثر حكمة من رمي سلالم عظمتها هذه بعيدًا، ووعظ بقية الدول عن فوائد التجارة الحرة، والإعلان بنبرات توبة أنها كانت حتى اليوم تتجول في طرق الخطأ، وأنها وللمرة الأولى الآن قد نجحت في اكتشاف الحقيقة" .

المصدر: (List, 1841)

التي وضعت ألمانيا في موضع غير مناسب مع بريطانيا، يمكن تلخيص مبادى Friedrich بالعشر وصفات التالية (Peres & Primi, 2009, pp. 26-27):

1- تحديد التصنيع كعامل رئيسي في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وكقطاع لديه القدرة على استيعاب العمالة، والتخفيف من مشاكل ميزان المدفوعات، والتقليل من قدرة النخبة السياسية في السيطرة على العملية الانتاجية.

الجدول 3:

العوائد الجمركية كنسبة من صافي قيم الواردات (%)		
الفترة	بريطانيا	فرنسا
1825-1821	53.1	20.3
1830-1826	47.2	22.6
1835-1831	40.5	21.5
1840-1836	30.9	18.0
1845-1841	32.2	17.0
1850-1846	25.3	17.2
1855-1851	19.5	13.2
1860-1856	15.0	10.0
1865-1861	11.5	5.9
1870-1866	8.9	3.8
1875-1871	6.7	5.3
1880-1876	6.1	6.6
1885-1881	5.9	7.5
1890-1886	6.1	8.3
1895-1891	5.5	10.6
1900-1896	5.3	10.2
1905-1901	7.0	8.8
1910-1906	5.9	8.0
1913-1911	5.4	8.8

المصدر: (تقرير التنمية العربية، 2013، صفحة 99)

2- اختيار الأنشطة والقطاعات التي تتميز بزيادة العوائد.

3- إنشاء احتكارات مؤقتة لحماية التقدم في مجالات رئيسية معينة (كأنظمة براءات الاختراع، وما إلى ذلك).

4- تقديم الحوافز الضريبية للأنشطة ذات الأولوية.

5- تحديد حصص وتعريفات ورسوم لمعاقبة تصدير المواد الخام.
6- الاعتراف بالحاجة لتكوين رأس المال البشري.
7- تقديم الدعم المالي بأسعار غير سوقية للاستثمار في الإنتاج (بنوك التنمية).
8- الاعتراف بأهمية آليات التآزر في التنمية، ودعم تقسيم العمل.
9- تقديم الدعم المباشر للقطاع الزراعي
10- استقطاب العمالة الماهرة من الخارج لتسهيل نقل التكنلوجيا وتطوير المعرفة.

وفي القرن العشرين، اعتمدت الدول الصناعية حديثا (NICs)[6] سياسة صناعية جريئة، تعتبر من أبرز التجارب، لقرب عهدها، وتشابه ظروفها بشكل كبير مع ظروف الدول النامية في الوقت الحالي، الامر الذي يعول عليه الباحثون والاقتصاديون للاستفادة من تلك التجارب. بشكل عام تركزت السياسة الصناعية في هذه التجارب بعدة اجراءات : (Naudé, 2010)

1. - ترويج الصادرات.
2. - جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. - سياسات اقتصاد كلي تشجع الادخار والتوجيه الانتقائي للائتمان المخصص للشركات.
4. - اعتماد التعليم المكثف وبرامج تكوين المهارات لتسهيل قدرة اقتصاداتها على استيعاب التكنلوجيا والمعرفة الأجنبية، بما في ذلك خطط تدريب العمالة الإلزامية.
5. - إنشاء صناديق رأس المال الاستثماري.
6. - تسويات تكميلية للاستثمارات.

على النقيض من التجارب الناجحة في القرن الماضي، شوهد حالات أقل نجاحا للسياسة الصناعية، كتجارب دول أميركا اللاتينية، حيث لم تحقق التصنيع المستدام ولم توفر بديلا كاملا عن المنتجات الخارجية المصنعة. اعتمدت هذه التجربة على استراتيجية إحلال الواردات بكثافة عالية، و حققت بعض المكاسب الصناعية (نجاح محدود أو مختلط)، لكن مع الضغوطات الخارجية في الثمانينات والتسعينات من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا الضغوطات الداخلية (زيادة أعباء السياسة الصناعية وتكاليف الحماية) تم التخلي عن السياسة الصناعية في هذه الدول، وبدأ عصر الانفتاح

[6] الدول الصناعية حديثا (Newly industrializing economies) : يمكن القول أن هذا المصطلح يشير لمجموعة فرعية من الدول النامية، هي التي حققت درجات من التحضر الاقتصادي والاجتماعي أعلى بكثير من بقية الدول النامية، لكنها لم تصل إلى مستوى الدول المتقدمة بعد. دخل المصطلح حيز الاستخدام عندما ظهرت النمور الآسيوية (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية) كمنافس في الأسواق الدولية، مع نمو صناعي سريع ، لاحقا تخرجت هذه الدول لتصبح في عداد الدول المتقدمة.

التجاري تحت رعاية ما عرف ب " إجماع واشنطن"[7]. يجادل البعض أن دول أميركا اللاتينية خسرت – إثر تحرير التجارة والنشاط الاقتصادي– المكاسب الصناعية التي تم بناؤها في ظل السياسة الصناعية في وقت سابق، حسب هؤلاء فإن تحرير الواردات وإلغاء الدعم عن الصادرات قادت المنتجين المحليين للخروج من السوق، وتم وقف عملية التعلم ومراكمة القدرات. لوحظ أيضا سلوكا مشابها من حيث تراجع التصنيع بشكل كبير إثر التخلي عن السياسة الصناعية في العديد من الدول الإفريقية. انظر: (Salazar–Xirinachs, et al., 2014; UNCTAD, 2016; Naudé, 2010) .

هذا التناقض بين التجارب الناجحة والفاشلة للسياسة الصناعية، يمكن أن يعزى لمدى كفاءة تصميم وتطبيق السياسة الصناعية، واعتماد الشروط اللازمة لإنجاح عمل هذه السياسة. على سبيل المثال يعزي (Rodrik,2004) الاختلاف بين دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية، لعدم تبني الثانية إجراءات معاقبة الأنشطة الفاشلة، أي سحب الدعم عنها (ما يسميها: العصا)، واقتصارها على تطبيق معايير الأداء المتمثلة بدعم الأنشطة الناجحة (الجزر)، الأمر الذي يفسر سبب انتهاء تجربة أميركا اللاتينية بالكثير من عدم الكفاءة جنبا إلى جنب مع بعض الصناعات المتقدمة، بالإضافة لأن السياسة في أميركا اللاتينية لم تكن منسقة ومتماسكة كما كانت في شرق آسيا.

تظهر تلك التجارب أهمية السياسة الصناعية كمتطلب للتحول الهيكلي والتنويع والتنمية المستدامة. ما يفسر عودة السياسة الصناعية للأوساط العلمية، بعد أن تدنت سمعتها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كما يظهره الجدول (4)، الذي يبين، حسب مراجعة (Naudé,2010)، تطور السياسة الصناعية في النظرية والتطبيق، خلال المراحل المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية، متضمنا أبرز ممثلي ومنظري السياسة الصناعية في تلك المراحل.

الجدول 4: تطور نظرية وممارسة السياسة الصناعية

المرحلة	الأفكار الرئيسية	الممثلون المساهمون(أبرز الأعمال)
1940–1960	– التصنيع ضروري للتنمية – فشل السوق من شأنه أن يمنع حدوث ذلك تلقائيا – إخفاقات السوق منتشرة في الدول النامية – يوجد حاجة للسياسة الصناعية، ولا سيما: حماية الصناعات الناشئة، ملكية وتنسيق الدولة	Rosenstein–Rodan (1943) Hirschman (1958) Prebisch (1959) Myrdal (1957)
1970–1990	– من المهم النظر في العقبات العملية للسياسة الصناعية – فشل الحكومة أسوأ من فشل السوق. السياسة الصناعية هي دعوة للهدر والبحث عن الريع – تحرير التجارة (الصادرات) والخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر جنبا	Baldwin(1969) Krueger (1974;1990) Pack (1993; 2000)

[7] توافق واشنطن : مجموعة من الوصفات الليبرالية روجت لها مؤسسات دولية مقرها واشنطن (مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وزارة الخزانة في الولايات المتحدة) بدعوى إصلاح الاختلالات الهيكلية في الدول النامية. تعتمد هذه الوصفات على البنود العشرة التي نشرها الاقتصادي الشهير جون ويليامسون عام 1989 اشتملت على مبادء تحريرية، مثل تحرير التجارة والتمويل وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، والخصخصة ...الخ .

	إلى جنب مع استقرار الاقتصاد الكلي والحد الأدنى من تدخل الحكومة ، متطلبات أساسية للنمو والتصنيع – حقبة إجماع واشنطن، خاصة بعد أزمة الديون في أوائل الثمانينيات، وانتشار برامج التكيف الهيكلي (SAPs)*	
عام 2000 وما بعده	– كلا النوعين من الإخفاقات (السوق، الحكومة) موجودة – " كيف تكون" بدلا من " لماذا " السياسة الصناعية مهمة – الإعداد المؤسسي مهم، وتصميم السياسة صعب. بحاجة لفهم السياق السياسي – المرونة في ممارسة السياسة الصناعية أمر مهم – يوجد اختلافات فيما يتعلق بمدى تحدي الميزة النسبية، وليس في المبدأ – يجب أن يكون الابتكار والارتقاء التكنلوجي هدف مركزي للسياسة الصناعية – تعزيز أنظمة الابتكار الوطنية هدف مهم للسياسة الصناعية	Amsden (1989) Dosi (2009) Rodrik (2004; 2007) Chang (2002; 2003; 2009) Lall (2004) Lin (2009) Nelson (1993) Robinson (2009).

المصدر: (Naudé,2010)، ترجمة الباحث.

* Structural adjustment programs : البرامج والسياسات الإصلاحية التي روجت من قبل مؤسستي بريتن وودز (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) بهدف حل مشكلات البلدان التي تعاني من اختلالات حادة.

المبحث الثاني: مبادئ وشروط السياسة الصناعية الناجحة

ترتبط الإجراءات التدخلية الناجحة في اقتصاد ما بطبيعة ذلك الاقتصاد والبيئة والظروف التي يعمل بها. ومع ذلك، بالنظر للتجارب التنموية السابقة، يمكن استخلاص مبادئ وشروط عامة ولازمة لإنجاح السياسة الصناعية.

في هذا المبحث سيتم مناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة للسياسة الصناعية، كونها تلقي الضوء على بعض المفاهيم الأساسية التي لا غنى عنها لفهم آلية عمل السياسة الصناعية الناجحة، كذلك سيناقش البحث أهم الشروط الأساسية لإنجاح السياسة الصناعية حسب ما تورده المراجع المعنية وتجارب الدول السابقة.

أولا: الحجج المؤيدة والمعارضة للسياسة الصناعية

كما نوقش في الفقرات السابقة، لا يوجد رأي توافقي بين العلماء حول فاعلية تدخل الحكومات في الاقتصاد، ومعلوم أن هذا الجدل قديم منذ نشأة المدارس الاقتصادية، وعليه يحتدم الجدل حول موافقة أو مخالفة السياسة الصناعية. لكن (أبو شملة، 2018، الصفحات 32-42) ناقش هذه الحجج تحت عنوان " المكاسب والمخاطر المحتملة للتدخل الحكومي ... " كإشارة – ذكية – تعكس اتجاه الأوساط العلمية لقبول السياسة الصناعية على نطاق واسع، وتحول الجدل نحو الاهتمام بمحتوى السياسة الصناعية بما يعزز المكاسب ويقلل الأضرار المحتملة، بدلا من البحث في أهمية وجود سياسة صناعية من عدمه.

أ. الحجج المؤيدة للسياسة الصناعية :

يستند تأييد السياسة الصناعية بشكل عام إلى نظرية **فشل الأسواق**، والتي تعني أن القوى التنافسية للسوق قد تفشل في تحقيق النتائج المرجوة اجتماعيا واقتصاديا. تفترض النماذج التقليدية للتوازن الاقتصادي أن السوق يعمل بكفاءة عالية من خلال جهاز الثمن، وتحرك الفاعلين الاقتصاديين بمرونة تامة. لكن " فشل الأسواق " يظهر عدة قنوات واقعية تحول دون سير النشاط الاقتصادي بكفاءة أو مرونة عالية، ويتم تصحيح هذا الفشل من خلال التدخل الحكومي. فيما يلي مناقشة لأهم قنوات فشل الأسواق وهي: اقتصاديات الحجم، العوامل الخارجية، عيوب سوق رأس المال/ عدم تناسق المعلومات. ستعتمد هذه المناقشة بشكل أساسي على (Grossman, 1990; UNCTAD, 2016; Rodrik, Industrial Policy for the Twenty-First Century, 2004)[8]

1- اقتصاديات الحجم: تنقسم لاقتصاديات الحجم الثابتة، الديناميكية، استراتيجية تحفيز الدخول:

- اقتصاديات الحجم الثابتة : تعني وجود علاقة عكسية بين متوسط التكاليف (تكلفة وحدة المخرجات) وبين حجم المخرجات. تتسم الصناعات الحديثة غالبا بتكاليف بدء انتاج كبيرة ، كتكاليف شراء السلع الرأسمالية أو الاستثمار في البحث والتطوير قبل البدء ...الخ ، ما يتطلب – بالحد الأدنى – حجوم إنتاج كبيرة ليبدأ النشاط بتحقيق الربح. على سبيل المثال كانت تكاليف إنشاء شركتي Boeing و Airbus التي أتاحت دخولهما إلى

[8] اعتمد (UNCTAD,2016) في مناقشة الحجج المؤيدة للسياسة الصناعية بشكل أساسي على البحث المقدم لدى (Grossman, 1990)، أيضا تم تلخيص نفس البحث من قبل (Kosacoff & Ramos, 1999).

سوق الطائرات النفاثة تقدر قيمتها بنحو 1.5 مليار دولار لكل شركة (Grossman, 1990). الأمر الذي يظهر دور الحكومات في تأمين إعانات الدخول وتحفيز الأنشطة الجديدة بشتى الأدوات السياسية الممكنة.

- اقتصاديات الحجم الديناميكية (التعلم بالممارسة): لا تقتصر تكاليف الإنتاج على وفورات الحجم فقط، وإنما تتأثر التكاليف أيضا لناحية أكثر ديناميكية، تتمثل بالممارسة العملية للنشاط واكتساب الخبرة الإنتاجية مع الوقت والتجربة، في هذه الحالة تستطيع الشركات رفع كفاءة العملية الإنتاجية وتقليل التكاليف من خلال الممارسة، ومن المرجح أن لا تكون هذه الصناعات مربحة خلال فترة التعلم، ما يشير لضرورة تدخل الحكومات لدعم هذه الصناعات خلال نفس الفترة . يمكن أن تندرج حجة " الصناعات الناشئة " تحت نطاق اقتصاديات الحجم الديناميكية، والتي تبرر التعاريف الجمركية والإعانات المقدمة للصناعات الناشئة المحلية خلال فترة التعلم إلى أن تصبح قادرة على الولوج في الأسواق الأجنبية ومنافسة الشركات الخارجية. وهذا في نهاية المطاف يمكن على أساسه تبرير السياسة الصناعية التي تستهدف الصناعات التي لا تتوافق مع الميزة النسبية، كما سبق مناقشته، فإن التحول الهيكلي هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام ، وقوى السوق غير قادرة على البدء بالصناعات الجديدة والمتقدمة الغير موجودة أو الغير مربحة في الاقتصاد حسب المزايا الثابتة . وبالتالي توفر السياسة الصناعية دعم وحماية هذه الصناعات التي لديها امكانيات نمو عالية، لاكتشاف المزايا المحتملة .
- تحفيز الدخول الاستراتيجي (Strategic entry promotion): بسبب اقتصاديات الحجم، أي متطلبات الحد الأدنى من حجوم الإنتاج لتحقيق الربح، يسمح الحجم المحدود للأسواق العالمية في بعض الصناعات عالية الأهمية بإنتاج مربح من قبل عدد محدود من الشركات(مثل صناعة الطائرات)، يتطلب ذلك التزام الحكومة بدعم الشركات المحلية لردع شركات أجنبية من دخول السوق. على سبيل المثال وضع الاتحاد الأوروبي هدفا لإنشاء صناعة طائرات قادرة على المنافسة مع شركات الطائرات الموجودة في الولايات المتحدة، على إثر ذلك تم تأسيس شركة إيرباص 1970 (انظر UNCTAD,2016, box13, p.97)

2- العوامل الخارجية : تشير إلى المنافع في حالة العوامل الخارجية الإيجابية، أو الأضرار في حالة العوامل الخارجية السلبية، التي تتلقاها شركة نتيجة نشاطات شركة أخرى. تعمل الجهات الفاعلة في الاقتصاد ببيئة كلية مترابطة مؤثرة ومتأثرة، فقيام شركة معينة بتدريب العمال سيؤثر على بقية الاقتصاد حال انتقال العمال لأنشطة أخرى، أيضا تطوير منتج معرفي سيمكن بقية الشركات من استخدامه ...الخ. يشير الاقتصاديون لهذه التأثيرات بالعوامل الخارجية، للدلالة على التأثيرات التي تولدها الأنشطة والتي تصب أخيرا خارج بيئة الشركة ذاتها. هذه التأثيرات تشبه ما سماه سميث " اليد الخفية " التي تعبر عن سعي الجهات الفاعلة لتحقيق مصلحتها الفردية بما يحقق مصلحة الجميع ككل متكامل، لكن الواقع يظهر أن الشركات تسعى لتحقيق مصلحتها المالية حتى ولو على حساب المصلحة الكلية لجميع الشركات، وقد تمتنع عن الدخول في استثمار حتى ولو كانت فائدته الكلية للشركات الأخرى كبيرة. السبب في ذلك أن توفير العوامل الخارجية من قبل شركة ما، سيمكن بقية الشركات المنافسة من الاستفادة من هذه العوامل بالرغم من عدم تكبدهم تكاليف الإنتاج، وستحمل الشركة المذكورة جميع تكاليف الإنتاج على عاتقها بشكل فردي. على سبيل المثال قد تمتنع شركة من إنشاء طريق لإيصال منتجاتها للسوق لأن بقية الشركات المنافسة ستستفيد من نفس الطريق من غير أن يشاركوا في تكلفة الإنشاء، بنفس السياق فإن الابتكارات والصناعات الحديثة قد لا تكون جذابة ماليا لرواد الأعمال (في حالة غياب حقوق الملكية الفكرية) بسبب أن الشركات الأخرى، التي لم تتحمل التكاليف ومخاطر الاستكشاف ، تستطيع أن تستفيد

من هذه الأعمال وأن تعيد انتاجها. في هذه الحالة تفشل آلية السوق لأنها تخصص موارد قليلة جدا للأنشطة التي تولد عوامل خارجية إيجابية ، وبالتالي تنشأ الحاجة للتدخل الحكومي. فيما يلي مناقشة مصدرين أساسيين للعوامل الخارجية هما: العوامل الخارجية للمعرفة، تنسيق المشروعات :

- العوامل الخارجية للمعرفة: تستطيع الشركات أن تستخدم المعرفة المنتجة من قبل شركات أخرى، ذلك أن المعرفة تتسم بخاصية عدم الاستنفاذ، أي أن استخدامها لا يقلل من قيمتها الأصلية، كما أنها غير مستبعدة في كثير من الأحيان، أي الجهة المنتجة قد لا تتمكن (أو قد تتمكن بشكل هامشي) من منع الجهات الأخرى من الحصول على تلك المعرفة، أيضا فإن المعرفة تستفيد من خاصية التكامل، بمعنى أنها تصبح أكثر فائدة إذا اندمجت مع معرفة أخرى في مكان آخر. بالرغم من هذه التداعيات الإيجابية على الاقتصاد ككل، إلا أن آلية السوق قد لا توفر قنوات فعالة لخلق هذه التداعيات، هنا يأتي دور الحكومات بالموازنة بين حماية حقوق الملكية الفكرية، والحكم على طبيعة المعرفة والفائدة المحتملة حال انتشار هذه المعرفة بشكل واسع في الاقتصاد. إن قوى السوق لا تشكل عائقا أمام انتشار المعرفة بسبب تحوط المنتجين من استخدام بقية الجهات الفاعلة لنفس المعرفة فقط، إنما أيضا بسبب جوهري، وهو طبيعة عملية الاكتشاف الذاتي أثناء مسيرة التنمية الاقتصادية،" self discovery " كما تمت تسميته من قبل (Hausmann & Rodrik, 2003). يشير الاكتشاف الذاتي للعملية التي يتم من خلالها تنويع الاقتصاد والبدء بإنتاج منتجات غير تقليدية(جديدة)، يلاحظ أن الولوج في هذه الأنشطة يتسم بهامش كبير من عدم اليقين حول التكاليف والأرباح المتوقعة، بالتالي فإن جدوى الاستثمار في المنتجات الجديدة ضبابية وغير مؤكدة، الأمر الذي يحول دون توجه رواد الأعمال نحو اكتشاف المنتجات الجديدة و خلق ميز نسبية جديدة للاقتصاد، بمعنى آخر، فإن البدء بإنتاج منتجات جديدة يتطلب تكاليف خاصة يتحملها المستكشف الأول، وتحقق منافع اجتماعية أكبر من المنفعة العائدة على المستكشف، ما يبرر ضرورة تدخل الحكومة لدعم الصناعات غير التقليدية الجديدة، وتقليل التكاليف المحتملة (توفير بنية تحتية وبيئة استثمارية فعالة ...الخ)، وتحمل جزء من مخاطر عدم اليقين الذي يحيط الاقتصاد بمشاركة القطاع الخاص في عملية الاكتشاف حيث يمكن أن يكوّن الاقتصاد ميزة ديناميكية.
- العوامل الخارجية للروابط والتنسيق: تتفاعل الأنشطة داخل الاقتصاد بشكل مترابط ومعقد "complexity"، ويمكن أن يكون للنشاط الواحد ترابطات متعددة أمامية وخلفية مع بقية الاقتصاد، وبعض الصناعات، خاصة التكنلوجية والحديثة، تتطلب تنسيق بين عدة أنشطة لكي تصبح ذات جدوى اقتصادية داخل حدود الاقتصاد، على سبيل المثال وبغرض التبسيط: بفرض أن النشاط أ يشتري المواد الأولية من النشاط ب لإتمام عملية الإنتاج، في هذه الحالة يلاحظ أن النشاط أ يرتبط بروابط خلفية مع ب، وبحال خروج ب من السوق/الاقتصاد فإن أ سيخرج بالتبعية. قد لا تولد الأسواق روابط اقتصادية قوية ، لأن الشركات ليس لديها الموارد الكافية ولا المنفعة الفردية من أجل تنسيق عدة استثمارات ، من هنا يمكن للحكومة التدخل وتنسيق العلاقات والروابط بطريقة تعود بالنفع على مجموعة من الشركات، كدعم وتنسيق مجموعة استثمارات في وقت واحد، بحيث يعود النفع على كل تلك الاستثمارات بشكل غير ممكن في حالة وجود الاستثمار لوحده. هذا الذي قاد بعض الاقتصاديين للدفاع عن استراتيجية " الدفعة القوية " أو مسار النمو المتوازن حيث يتم تنسيق ودفع عدة صناعات بنفس الوقت. آخرون يروجون " لمسار النمو غير المتوازن "، والذي هو اكثر انتقائية لناحية الصناعات ذات الروابط الأقوى مع بقية الاقتصاد.

3- عيوب سوق رأس المال: تنشأ هذه العيوب بشكل أساسي نتيجة **عدم تناسق المعلومات،** لأن المقترضين يعلمون عن درجة مخاطر المشروع وعائده المتوقع أكثر من المقرضين، بالتالي فإن المشاريع ذات المخاطر العالية والعوائد المتوقعة الأعلى من المتوسط تواجه صعوبات في الحصول على الأموال بمعدلات فائدة مقبولة (كالمشاريع الجديدة أو المبتكرة والتقنية). وهذه من المشكلات الأساسية التي تعيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض الاستثمارية للبدء بالنشاط الانتاجي. بالتالي سيتم استبعاد المشاريع ذات العائد الاجتماعي الأعلى. يأتي دور الحكومات بتوفير الاموال بتكلفة منخفضة، وللمشاريع ذات العوائد الاجتماعية المحتملة الأعلى، حتى وإن كانت شديدة الخطورة بالنسبة للنظام المصرفي. يمكن اعتبار عدم تناسق المعلومات من عيوب السوق حتى خارج أسواق رأس المال، السبب في ذلك أن الفاعلين الاقتصاديين يعملون بواقع محدود، وغالبا لا تتوفر جميع معلومات السوق لجميع الفاعلين، كمعلومات الفرص الاستثمارية والتكاليف والعوائد وطرق الإنتاج والبيع ...الخ، على عكس ما تفترضه نماذج التوازن الاقتصادي، الأمر الذي يبرر دور الحكومات في إيصال المعلومات وحل مشكلة عدم التناسق المعلوماتي.

ب. الحجج المعارضة للسياسة الصناعية:

يستند المعارضون للسياسة الصناعية إلى مفهوم " فشل الحكومات " الذي يحدث حين تحاول الحكومة تصحيح فشل الأسواق. يجادلون أن تدخل الحكومة سيضاعف الأضرار داخل بنية الاقتصاد بما يتعدى ويفوق فشل الأسواق السائد. ويمكن أن يظهر فشل الحكومة كآثار جانبية للسياسة الصناعية الأفقية أو الانتقائية، لكن فرص هذا الفشل في حالة التدخلات الانتقائية يكون أعلى. فيما يلي مناقشة لأهم قنوات فشل الحكومات وهي: (نقص المعلومات، الفساد، تكاليف التدخل)، :

1- نقص المعلومات: تحتاج الحكومات لتصميم سياسة صناعية ناجحة إلى نظام معقد من المعلومات وتنسيق عميق بين مختلف الأجهزة الحكومية على مستويات مختلفة، بدءاً من قراءة إمكانيات الاقتصاد المحلي، كطبيعة الموارد ذات الوفرة والميزة النسبية السائدة والآليات التي تحكم عمل السوق المحلي من أعراف وتقاليد اجتماعية وحتى أذواق المستهلكين والبائعين ..الخ، مرورا بالعقبات (الاختناقات) التي تواجه السوق المحلي، وصولا إلى استقراء اتجاهات التصدير الحالية والمستقبلية في الأسواق العالمية، بما يتضمن ذلك من دراية حول أحدث التقنيات والابتكارات لتوجيه الاقتصاد نحو الصناعات الأكثر تطورا والأكثر عائدا على الغلة في المدى الطويل (التنبؤ التكنلوجي). في هذا السياق ، ونتيجة لطبيعة عدم اليقين التي تحكم الاقتصاد، يصعب على الحكومات انتقاء القطاعات أو الأنشطة ذات الأولوية للدعم، أو إيجاد طريقة لقياس التكاليف والمنافع الكلية لعميلة الانتقاء، وإن كان تقييم التكاليف أسهل من تقييم المنافع نتيجة صعوبة أو حتى استحالة قياس العوامل الخارجية المحتملة المتأتية عن الأنشطة المختارة. أيضا ليس من الواضح لماذا يجب أن تعرف الحكومات عن اختناقات السوق أكثر من رواد الأعمال الذين يتعاملون مع الأسواق في الجبهة القريبة المباشرة من عقباتهم اليومية، أو أن تعرف أي الصناعات أو المجالات التكنلوجية واعدة أكثر. في الواقع غالبا ما يكون رواد الأعمال أكثر دراية بهذه التحديات من الحكومات، ولحل هذا النقص في الحكومة، يقترح العديد من المؤلفين وجود نظام تشاركي قائم على التعاون والتواصل بين قطاع الأعمال والحكومة، مع التأكيد على وجود- أو توقع- حالات من الفشل الناتج عن الانتقاء الخاطئ، وستضمن السياسة الصناعية الناجحة عدم هدر الموارد إلى أجل غير مسمى، أي

عدم الاستغراق في الحماية والدعم للأنشطة الفاشلة والذي غالبا ما يكون نتيجة الفساد. انظر (IMF, 2022; Rodrik, 2004; UNCTAD, 2016)

2- الفساد: يتطلب تصميم السياسة الصناعية علاقة مستمرة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يستمدان من بعضهما المعلومات حول الفرص والعقبات المتاحة أمام الاقتصاد، أيضا لمراقبة كل قطاع عمل القطاع الآخر، فالحكومة تفرض معايير أداء محددة يتم على أساسها تقييم المشاريع ومنح الإعانات والدعوم للأنشطة الناجحة الأكثر كفاءة، وبدوره القطاع الخاص يراقب عمل الحكومة والسياسات العامة من خلال آلية العمل الانتخابي. هذه العلاقة التشاركية بين القطاعين، وإن كانت شرطا أساسيا من شروط نجاح السياسة الصناعية – كما سيأتي بيانه- إلا أنها طريق محتمل لقيام علاقة مشبوهة بين النخب البيروقراطية والقوى الخاصة بحيث لا تخدم المصلحة العامة الاجتماعية، وإنما مصلحة الفئة المنتفعة وبما يضر مسيرة التنمية في المجتمع. يحدث ذلك عندما تستولي المصالح الخاصة على السياسات الوطنية، وتسن القوانين لحماية ودعم الأنشطة الريعية مع تشويه المنافسة، ما يعزز سلوك **البحث عن الريع**[9] على نطاق واسع، بمعنى تزداد الريوع – لا الربح- المتحصلة بيد الفئة النخبوية المنتفعة، مع تهميش العدد الأعظمي من المواطنين، وإعاقة آليات المنافسة اللازمة لتطوير الأنشطة التي تدر أرباحا ، كما يقول (Rodrik, 2008, p. 8) : " بمجرد أن تعمل الحكومات على تقديم الدعم للشركات، يصبح من السهل على القطاع الخاص أن يطالب ويستخلص الفوائد التي تشوه المنافسة، وتحويل الريوع للكيانات المرتبطة سياسيا. الرواد ورجال الأعمال يقضون وقتهم في العاصمة يطلبون الحسنات[10]، بدلا من البحث عن طرق لتوسيع الأسواق وخفض التكاليف". على سبيل المثال، وبنظرة مقارنة لتجربتي الجمهورية الكورية والفلبين، استفادت الشركات الكبيرة المملوكة للعائلات في كوريا (chaebols) من المنح والامتيازات الحكومية، مع عدم وجود التباسات بين النخب المالكة والبارونات الصناعيين، وعلى العكس يتضح في فلبين أن أقرب المقربين للرئيس السابق " فرديناند ماركوس" كانوا أكثر اهتماما بمراكمة الريوع المتأتية من تصدير السلع التقليدية، مثل السكر، الموز وجوز الهند، والقطاعات غير التجارية، مثل الاتصالات، التمويل والبناء، على حساب تطوير قطاع التصنيع. في كوريا عززت الحكومة المنافسة بين التشايبول من خلال رعاية معايير الأداء وتقديم الامتيازات للشركات الناجحة، أما في الفلبين، كانت المكافآت مبنية على الأداء بدرجة أقل وعلى المحسوبية السياسة بدرجة أكبر، وكان لدى (أصدقاء ماركوس) حافز أقل لتحقيق الكفاءة، وحافز أكبر للتركيز على القطاعات الغير مربحة اجتماعيا والمحمية بشدة، كنتيجة للسياسات التي تم التلاعب بها لصالحهم، الأمر الذي أدى لازدهار إمبراطورياتهم التجارية بسبب القواعد الغير متكافئة، لا من خلال تحقيق الأرباح المتأتية عن الأداء المتفوق، وكل ذلك على حساب المصلحة العامة (Felipe & Rhee, 2015, pp. 42-43).

3- نقص الموارد المالية (التكاليف): كما تقدم، فإن السياسة الصناعية تعمل على تشويه تركيبة البنية الاقتصادية السائدة، وتحويلها لبنية أكثر تطورا وإنتاجية. هذه العملية إذن تتزامن مع هامش هدر لا بد منه، ينعكس في التكاليف الناتجة عن تطبيق أدوات السياسة الصناعية، خاصة الانتقائية. يمكن التفريق بين نوعين لهذه التكاليف: النوع الأول هو

---

[9] البحث عن الريع: مفهوم ينص على أن الفرد أو الكيان يسعى لزيادة ثروته الخاصة دون خلق أي فائدة للاقتصاد أو المجتمع.

[10] يقصد أنهم يشحذون الأموال، من خلال سلوك البحث عن الريع الذي يقوم على إعادة توزيع الموارد لصالح الفئات المستفيدة، بدلا من تحقيق الأرباح المتأتية عن الاستثمارات النافعة.

التكاليف المباشرة للسياسة الصناعية، كتكاليف إنشاء وإدارة الشركات المملوكة للدولة (SOEs)[11]، الحماية والدعم، تكلفة أسعار الفائدة المنخفضة أو السالبة ، المبالغة في تقدير أسعار الصرف، وغيرها من التكاليف المرافقة لتطبيق الأدوات المختلفة للمشاركة الحكومية. أما النوع الثاني فهو **التكاليف الضمنية للسياسة الصناعية،** والذي يحدث نتيجة مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص (crowding out)[12] بمقدار الموارد في تصرف الحكومة والتي كان من المفترض أن يستعملها القطاع الخاص في عملياته الإنتاجية، أي يمكن القول أن التكاليف الضمنية تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للأرباح المتأتية عن الاستثمار الخاص. بهذه الحالة يمكن أن تكون التكاليف الضمنية إيجابية في المدى القريب، لكن ستصبح سلبية مع الوقت بفرض نجاح السياسة الصناعية في تطوير بنية الاقتصاد وخلق شبكة من العوامل الخارجية والترابطات بين الأنشطة التي ستعظم الإنتاجية الكلية للاقتصاد. هذه التكاليف للتدخلات الحكومية تقيد عدد ونوع أدوات السياسة الصناعية المتاحة للدول النامية، بسبب محدودية الحيز المالي في معظم هذه الدول، الناتج عن تدني مستويات الدخول وضعف القدرة الإدارية في تحصيل الضرائب (أنظر UNCTAD, 2016, p86-87)

ثانيا: متطلبات السياسة الصناعية (شروط النجاح)

عند البحث في عوامل إنجاح السياسة الصناعية، فإن التجارب التنموية الفاشلة لا تقل أهمية عن التجارب الناجحة، فمن كلتا التجربتين، على نطاق واسع، يمكن استخلاص مبادئ عامة يجب أن لا يغفل عنها المسؤولون وجهات التخطيط المعنية. ومع ذلك، بالنظر إلى تمايز وفرادة كل اقتصاد، من حيث هبة الموارد وهيكل الإنتاج وجودة المؤسسة الحاكمة، وتموضع الاقتصاد في مكان جغرافي محدد وزمان معين ... الخ، فإن هذه الشروط لا يمكن أن تكون شديدة الصرامة، أي لا يوجد وصفة واحدة لإنجاح السياسة الصناعية، بل إن هذه الشروط استخلصت من التجارب السابقة كمبادئ عريضة وإطارات عمل واسعة، وإلا فإن الشروط الدقيقة لنجاح العملية التنموية في اقتصاد معين، هي خاصة بذاك الاقتصاد، وتتبلور مع الممارسة العملية في تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية.

في الواقع، ليس من السهل استخلاص الفوائد من تجارب السياسة الصناعية، نظرا لاتساع الجوانب والمتغيرات التي تشملها هذه السياسة، وتأثر هذه الجوانب ببعضها بعلاقة مترابطة ومعقدة وتخضع للتأثيرات المتبادلة، ما يفسر صعوبة تضمين السياسة الصناعية- بمعناها الواسع الكلي- في نماذج وطرق القياس الاقتصادي الرياضي ومعادلات الانحدار. بالرغم من ذلك، يستند الباحثون في دراستهم للتجارب السابقة إلى الإحاطة النظرية، أو قياس بعض الجوانب التي يمكن أن تخضع للنمذجة والقياس والتي تندرج تحت السياسة الصناعية. وعموما يوجد شبه توافق بين الباحثين التنمويين، وكذلك في دراسات ومنشورات المنظمات الدولية المعنية، حول عدة شروط ومبادئ عامة لنجاح السياسة الصناعية، توفرت في معظم التجارب الناجحة، وفقدت في تلك التجارب الفاشلة. هذه المتطلبات يمكن أن تندرج تحت ثلاثة عناوين فرعية هي: الاقتصاد المؤسسي (كفاءة الأجهزة الإدارية في تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية)، كفاءة عملية الاستهداف

---

[11] State-owned enterprises .

[12] المزاحمة (crowding out) : ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يحل نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص، بمعنى أن تطرد -تزاحم- الحكومة القطاع الخاص بمقدار الموارد في تصرفها.

(مستوى السياسة الصناعية الرأسية)، الاجراءات أفقية الانتشار والمحفزات الوظيفية المواتية (مستوى السياسة الصناعية الأفقية).

بالنسبة للإجراءات الأفقية فهي كثيرة ومتشعبة لأنها تعمل على مستويات وأجهزة الاقتصاد كافة (الاقتصاد الكلي، المالي والنقدي، سياسة سعر الصرف، دعم البنية التحتية ورأس المال البشري...الخ) وهي ليست محل هذا البحث بالرغم من صلتها الجوهرية في نجاح السياسة الصناعية. إنما سيناقش البحث فيما يلي أهم شروط نجاح عملية انتقاء الأنشطة، كونها الأداة الرئيسية للتأثير العميق في هيكل الاقتصاد وخلق مسار التنويع.

1- الاقتصاد المؤسساتي، جودة الإدارة والمؤسسات الحاكمة: (تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية)

كما تقدم، فإن السياسة الصناعية تتطلب مبادلة المعلومات وتغذية راجعة مستمرة بين القطاعين العام والخاص، بحيث تهدف الحكومة لتحقيق مصلحة المجتمع كافة وبشكل مستدام، ويهدف القطاع الخاص لتحقيق مصالحه المتمثلة أساسا بجدوى الأنشطة والأرباح المتأتية عن الإنتاج. فالمؤسسات العامة أقل عرضة من السوق للمطالب والتغيرات قصيرة الأجل، وبالتالي أكثر قدرة على اتخاذ رؤية أكثر اتساعا، وعلى ناطق أوسع زمنيا مع منظور أوسع للمصلحة الاجتماعية العامة لا الفردية. في حين أن المعرفة حول اختناقات السوق، وكذلك حول الفرص الواعدة، موزعة على نطاق واسع في كافة أجزاء المجتمع، ولا يمكن للقطاع العام أن يحيط بهذه المعرفة، يأتي هنا دور القطاع الخاص بصفته القطاع المنتج الذي يتعامل مع العقبات يوميا والأكثر تحوطا لمصالحه. الأمر الذي يستدعي ضرورة المشاركة الاجتماعية وحشد الإمكانيات، وإيجاد قنوات تغذية مستمرة بين القطاعين.

تواجه المؤسسات العامة عددا من التحديات، ليس أقلها تحدي التنسيق بين الوكالات والوزارات والمؤسسات المتعددة في مستويات إدارية مختلفة، وكذلك تحدي منع ظاهرة الاستيلاء على السلطة، وانتشار الفساد وسلوك البحث عن الريع، والتسيب في تنفيذ القوانين ... الخ. يجادل الباحثون بوجود عنصرين أساسيين يضمنان التغلب على هذه المعيقات، تتم مناقشتهما تحت عنوان (تصميم السياسة الصناعية). العنصر الأول هو : الإعداد المؤسسي الجيد القادر على تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية، والعنصر الثاني هو : إدارة علاقة حساسة بين الحكومة والقطاع الخاص.

فيما يخص إعداد النظام المؤسسي، قدم (Devlin & Moguillansky, 2011) مجموعة من المبادئ العملية التي يجادلون أنها مسقاة من جملة واسعة من تجارب البلدان الناجحة والفاشلة على حد سواء، تمت مراجعة هذه المبادئ وتلخيصها لدى (UNCTAD, 2016, Table 7, pp.73-74) كما يلي:

1. أعط عصا القيادة للوزارات الرئيسية: يجب أن تكون القيادة الفنية للسياسة الصناعية بأيدي الوزارات الرئيسية (كوزارة الصناعة ، أو التجارة والصناعة) والوكالات المنفذة.
2. السماح للوكالات والوزارات المنفذة بأخذ الوقت الكافي في تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية على المديين المتوسط والطويل، لتجنب حصر الاستراتيجيات والبرامج في عقليات المدى القريب.
3. تكليف وكالة مخصصة لكل نشاط أو مجال ذي أهمية أولوية في السياسة الصناعية، لمواجهة تحدي التنسيق بين الوكالات.

4. كلما كانت السياسة الصناعية أكثر تنظيما وتحديدا، كلما ازدادت الحاجة للتنسيق بين الوكالات والوزارات، وزادت احتمالية عدم وجود تنسيق كاف في المستويات الإدارية العليا. الأمر الذي يستدعي تسلسل هرمي واضح للوظائف في كل الوكالات والمستويات الإدارية.
5. يجب أن يكون موظفي القطاع العام على درجة عالية من الاحترافية والتوجه المهني، وغير مسيّسون (مستقلون عن المصالح السياسية) : ينظر إلى كفاءة البيروقراطيون كمحور أساسي لنجاح السياسة الصناعية، هذا يتطلب التوظيف التنافسي، وراتب/ظروف عمل فوق المتوسط، والتدريب المكثف مدى الحياة، والترقية حسب الاستحقاق، والعزل عن التسييس.
6. يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار فعالية تنسيق برامج الحوافز بين الوكالات المسؤولة، وتجنب النظر لفعالية إدارة هذه البرامج على مستوى فردي فقط. نظرا لترابط الأنشطة والقطاعات فيما بينها، ولضمان الحصول على تأثير كلي طويل الأجل، وغير متعارض أو متضارب.
7. ترتبط فعالية البرامج والأدوات بالطريقة التي تدار بها عملية إعداد السياسة الصناعية: مثلا من الممكن تنفيذ برامج السياسة الصناعية الأفقية – واسعة النطاق– من غير المشاورة والتعاون بين القطاعين العام والخاص، في حين أن السياسة الانتقائية تتطلب بالضرورة إشراك الجهات ذات الصلة كافة. إن حسن إدارة العملية الديناميكية للسياسة الصناعية سيخلق حالة من الثقة والمصداقية للحكومة وبالتالي المزيد من إشراك القطاع الخاص.
8. التقييم الموضوعي للبرامج ومدى تأثيرها على الأهداف المحددة: يشير هذا المبدأ لضرورة تجربة السياسة الصناعية، وإعادة تنظيم السياسة وبرامجها إذا لم تكن تعمل بشكل فعال. بالتالي ضرورة تقييم السياسة الصناعية على نحو مستقل. يظهر أيضا، في هذا المقام، أهمية أخذ تكاليف الفرصة بعين الاعتبار، خاصة عندما تكون الموارد شحيحة.
9. يمكن تقليل خطر الاستيلاء على السلطة، من خلال استخدام التحالفات المنظمة بين القطاعين العام والخاص، مع قواعد راسخة للشفافية ، والتقييم بناء على الأهداف المحددة ، بدعم من محترفي البيروقراطية الذين يتقاضون مكافئة مناسبة.

في الواقع، تندمج المبادئ المذكورة آنفا بشكل وثيق مع مبادئ ومتطلبات إدارة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، أو ما يعرف بعلاقة الدولة – الأعمال، والتي تعتبر شرطا أساسيا لحسن سير العملية التنموية واكتشاف الفرص المفضية للتحول الهيكلي. فيما يلي مناقشة لثلاثة عناصر أساسية في علاقة الدولة – الأعمال وهي (الاندماج، العصا والجزر، المساءلة)، ستعتمد بشكل أساسي على (Rodrik, 2008, pp. 25–30):

– **الاندماج** (Embeddedness): تتطلب السياسة الصناعية علاقة ديناميكية مستمرة ومتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص. هذه العلاقة لا تعني أن الحكومة يجب أن توفر قواعد عمل السوق ثم تتنحى جانبا، لأن هذا الشكل من العلاقة يفترض أن وظيفة الحكومة محددة مسبقا ومعروفة بشكل جيد، وأن مساحة أدوات واجراءات السياسة الصناعية قليلة الأبعاد (أي غير ديناميكية ومترابطة بشكل وثيق)، وهو الافتراض الذي لا تدعمه الممارسة العملية. في الواقع الحكومات لديها فقط معرفة غامضة حول ما إذا كانت بعض الأنشطة تستحق الدعم أم لا، وما هي الأدوات المناسبة، وطريقة التكييف بين الاجراءات المتبعة وسلوك القطاع الخاص ...الخ. هذه الحقيقة، تستدعي ضرورة وجود تدفق

معلوماتي عميق من القطاع الخاص للحكومة، كون هذه المعلومات متعددة الأبعاد ولا يمكن توصيلها من خلال مراقبة سلوك القطاع الخاص فقط، وإنما من خلال علاقة مستمرة وأكثر ديناميكية واتساعا. يمكن أن يتم ذلك من خلال آليات ووسائل عدة، على رأسها وأكثرها انتشارا " مجالس المداولات Deliberation councils"، التي تسمح بتوفير حوارا دائما بين القطاعين وبناء الثقة من خلال التعلم بالممارسة وتجربة الخطأ والصواب، يضاف إليها مجالس استشارات الاستثمار والموائد المستديرة وصناديق المشاريع الخاصة – العامة، كأمثلة. على الرغم من الأهمية الجوهرية للتواصل العميق بين الدولة – الأعمال، إلا أن هذا التواصل بحد ذاته قد يشكل قناة من أهم قنوات فشل الحكومات التي يستند عليها معارضوا السياسة الصناعية لتبرير حججهم والمتمثلة بالاستيلاء على المصالح، السبب في ذلك هو أن احتمالية تواطئ المصالح الخاصة مع العامة – وبالتالي مصادرة المنافع وانتشار سلوك البحث عن الريع – تزداد مع زيادة قرب الطبقة البيروقراطية من بيروقراطيي الأعمال. إن المطلب الحاسم هنا، هو ما يعرف بالأدبيات بالتضمين/الاندماج المستقل " Embedded autonomy" الذي ينص على ضرورة دمج الطبقة البيروقراطية مع رجال الأعمال، بشكل عميق ومتواصل، وبنفس الوقت المحافظة على استقلالية البيرواقراطيين والمسؤولين من خلال عمل معايير الشفافية والمساءلة ووضع المعايير الموضوعية للمراقبة والتقييم. كما يقول (Rodrik, 2004, p18): " إن التحدي المؤسسي الحاسم هو إيجاد مركز وسيط بين الاستقلالية الكاملة والاندماج الكامل ... إن الحصول على هذا التوازن بشكل صحيح أمر مهم للغاية لدرجة أنه يلقي بظلاله، في رأيي، على جميع عناصر تصميم السياسة".

– **الجزر والعصي:** كما تقدم، فإن آلية تأثير أدوات الانتقاء هي إحداث " تشوهات" للأسعار السائدة والتأثير على جدوى المشاريع بجعل بعض الأنشطة المختارة أكثر ربحية. هذه الأدوات هي التي تعرف بالجزر(أي الحوافز) التي تستفيد منها الأنشطة الواعدة. في مقابل الجزر، يعرف نوع آخر من الاجراءات يسمى العصي (أي الانضباط) المفروض على المشاريع لمنعها من الاستفادة إلى ما لا نهاية من الحوافز، وكذلك لاستبعاد الأنشطة الفاشلة. إن أهمية " العصي " تظهر بسبب الدافع القوي لدى رجال الأعمال للتلاعب بالحكومة، وعيش (حياة المحتكر السهلة) من غير تقديم المنافع العامة للمجتمع ورفع كفاءة النشاط الاقتصادي، الذي ينشأ أصلا بدفع المنتجين لتقديم أفضل ما لديهم. استعملت دول شرق آسيا كلتا الأداتين، بحيث أعطت الحكومات حوافز سخية للأنشطة المنتقاة، وبنفس الوقت مشروطة بالأداء (خاصة أداء الصادرات)، الأمر الذي دفع الاقتصاد نحو خلق أنشطة جديدة كثيرة، مع دفع الفشل للذهاب بعيدا. في حين أن دول أميركا اللاتينية استعملت أيضا حوافز كبيرة خلال 1950–1980، لكن مع إهمال جانب الانضباط، الأمر الذي خلق أنشطة جديدة مع استمرار الكثير من الأنشطة الفاشلة بنفس الوقت، ولاحقا مع تنبي دول أميركا اللاتينية نهج السوق الليبرالي، فرضت قوى السوق الانضباط على الأنشطة وبنفس الوقت الاستغناء عن الجزر. إن المبدأ المهم اللازم لنجاح نهج الجزر والعصي هو وجود معايير تقييم واضحة للنجاح والفشل. نظريا، يمكن اعتبار " إنتاجية الأنشطة" هو المعيار الأمثل لتقييم نهج الحوافز والانضباط، مع ذلك فإن " أداء التصدير" هو معيار التقييم الأكثر شهرة واستخداما، يعود ذلك لعدة أسباب منها أنه المعيار الأسهل في المراقبة والتقييم، أيضا لأن أداء التصدير يستفيد من **انضباط السوق،** المتمثل بمنافسة القوى الخارجية في الأسواق الدولية، بالتالي سيسمح بدعم أنشطة التصدير بشرط تحسن الأداء. أخيرا، لا يعني مبدأ الجزر والعصي بأن السياسة الصناعية ستحافظ دوما على انتقاء الأنشطة الناجحة، بدلا من ذلك هو يعني أن السياسة الصناعية لن تستمر في دعم الأنشطة الفاشلة، لأن السياسة الصناعية – كما سبق بيانه – هي عملية

اكتشاف عميق لهيكل الاقتصاد، يتطلب تجربة النجاح والفشل، بالتالي فإن انحصار الإجراءات على اكتشاف الأنشطة الناجحة فقط، يعني أن السياسة الصناعية لم تمضي قدما كما يجب .

– **المساءلة** : كما أن مراقبة أداء القطاع الخاص هو مطلب أساسي من مطالب السياسة الناجحة، كذلك ينص مبدأ المساءلة على مراقبة البيروقراطيين والأجهزة العامة الموكلة. بالنظر إلى أن السياسة الصناعية تتم على مستوى التخطيط والتنفيذ في أجزاء مختلفة من القطاع العام، بالتالي لن يعرف المسؤول عن هذه السياسة، يجب تحديد جهة، غالبا ما تكون سلطة سياسية على مستوى أعلى، لمراقبة سير عمل السياسة الصناعية. تتحمل هذه الجهة مسؤولية المراقبة، وشرح جداول أعمال السياسة الصناعية للعامة، من غير المساس باستقلالية المؤسسات والأجهزة العامة. أيضا يعمل مبدأ المسؤولية على مستوى الوكالات الفردية، من خلال تفويض واضح لهذه الوكالات، مع مطالبتها بالإبلاغ عن سير العمل، وعن أي انحراف خارج نطاق التفويض. يجب أن يتم ذلك من خلال توفير معايير الشفافية، والإفصاح عن نشاط مجالس المداولات بين القطاعين، وكذلك عن الطلبات التي تتلقاها الحكومة من رجال الأعمال، ومحاسبة دورية للنفقات التي تتم بموجب السياسة الصناعية.

2– كفاءة الاستهداف (مستوى السياسة الصناعية الانتقائية)

تحظى عملية انتقاء الأنشطة التي تتم بموجب السياسة الصناعية بأكبر مساحة من الجدل العلمي. ليس فقط حول إذا ما كان يجب على الحكومات أن تستهدف بعض الأنشطة أم لا، فهذا – كما تقدم – لم يعد محل الجدل أصلا، إنما يتركز البحث حول طبيعة الأنشطة المستهدفة، أي حول الإجابة على السؤال: أي الأنشطة أو القطاعات أو سلاسل التوريد التي ينبغي أن تستهدفها الحكومات بموجب السياسة الصناعية ؟

لا يوجد مقياس ثابت يمكن من خلاله انتقاء الأنشطة، لكن اشتهر منذ عام 2007 نهجين متكاملين يقومان على أسس منطقية سليمة، تصديا لهذه القضية وهما : نهج فضاء المنتجات الذي نشر عام2007 في مجلة Science ولاحقا تم تطويره من قبل فريق من الباحثين في جامعة هارفرد (Hausmann, et al., 2013)، وإطار تحديد وتيسير النمو الذي قدمه (Lin & Monga, 2012):

1. نهج فضاء المنتجات (Product Space) :

يبحث نهج فضاء المنتجات في الطريقة التي تتوزع بها المعرفة المنتِجة "productive knowledge" في المجتمعات. يشير فضاء المنتجات إلى أن المعرفة المتطلبة لإنتاج المنتجات التقنية، أو المعقدة Complexity – كما يسميها المرجع الأصلي – هي معرفة متنوعة ومجزأة داخل المجتمع والأسواق على شكل قطع معرفية صغيرة، بحيث يقوم المنتجون بإعادة تجميع هذه المعرفة لإنتاج المنتجات المتطورة. أي أن إنتاج هذه المنتجات يتطلب التنسيق بين عدة معارف ومهارات لا يملكها فرد واحد أو حتى شركة أو منظمة واحدة، إنما موجودة داخل المجتمع ككل، ويتم إعادة تشكيلها عن طريق الأسواق والبيع والشراء.

هذه المعارف الصغيرة تسمى **القدرات** (Capabilities)، يمكن تشبيهها من أجل التوضيح بلعبة الحروف المتقطعة، بحيث أن كلمة معينة مكونة من ثلاثة أو أربعة حروف، يمكن إعادة ترتيب حروفها لإنتاج كلمة أو عدة كلمات أخرى،

كما أن إضافة حرف آخر للحروف الموجودة سيفتح مجالا لإنتاج المزيد والمزيد من الكلمات. بمعنى أن الاقتصاد الذي ينتج منتجات معينة يمتلك القدرات المعرفية (الأحرف) اللازمة لإنتاج هذه المنتجات، وهنا تكمن فرص التنويع وإنتاج منتجات جديدة تستخدم نفس المعارف المتضمنة في المجتمع(إنتاج كلمات جديدة بنفس الأحرف)، أو إضافة وتطوير أجزاء معرفية صغيرة يمكن أن تنسجم وتشترك مع المعرفة الموجودة في المجتمع لإنتاج منتجات أكثر تنوعا وتطورا (كإضافة حرف للحروف المتوفرة مما يسمح بإنتاج عدة كلمات زائدة).

على سبيل المثال، بفرض أن دولة ما لا تصدر المنتجات الطازجة، فمن المحتمل إذن أن لا تملك سلسلة لوجستية للتخزين البارد، أو ممر أخضر سريع في الجمارك، أو نظام شهادة سلامة الأغذية. في حال خطط المستثمرون لتأمين القدرات اللازمة لنقل وتبرد المنتجات الطازجة، لا يزال تصدير المنتجات الطازجة غير ممكنا ، بسبب الحاجة إلى تصديق هذه المنتجات وعبور الجمارك بسرعة إلى حد ما، وهي القدرات المعرفية الغير متوفرة في المجتمع. يترتب على ذلك أنه سيتم مراكمة القدرات الجديدة بسهولة أكبر إذا كان من الممكن أن تندمج هذه القدرات مع المعارف الموجودة بالفعل في الاقتصاد، هذا سيقلل الحاجة إلى التنسيق ومراكمة الكثير من القدرات في نفس الوقت. في المثال السابق، إذا كان نظام تصديق الأغذية الطازجة هي القدرة الوحيدة المفقودة في المجتمع، فمن المحتمل أن ينجح الاقتصاد في تطوير صناعة تصدير المنتجات الطازجة. أي أن محاولة إنتاج المنتجات التي تتطلب الكثير من القدرات المعرفية الغير متوفرة في الاقتصاد سيكون صعبا، لأن اكتساب قدرة معرفية واحدة من مجموع هذه القدرات لن يسمح بتطوير هذه المنتجات. بدلا من ذلك، المحتمل أن يتم تنويع اقتصادات الدول من خلال تطوير المنتجات التي تتطلب قدرات معرفية تشبه القدرات الموجودة بالفعل في هذه الاقتصادات. يمكن القول أن اقتصاد يمتلك ميزة بتصدير الأحذية من المحتمل أن ينجح بتطوير نوع آخر من الملبوسات أو صناعة الستائر، أكثر من المحركات والآلات، لأن الستائر تشبه الأحذية أكثر من المحركات من حيث المعرفة المضمنة.

بغرض التوضيح أكثر، ينظر لفضاء المنتجات (الشكل 3) الذي يبين **الروابط** (Links) بين المنتجات المصدرة عالميا، والروابط هنا تقيس مدى تشابه أو اختلاف المعرفة المستخدمة لإنتاج المنتجات المختلفة ، لفهم فضاء المنتجات تؤخذ الأبعاد التالية بالحسبان :

– التباعد بين القدرات (الروابط): تعبر كل عقدة (دائرة) عن سلعة من سلع الصادرات العالمية المتضمنة في التصنيف القياسي الدولي SITC4[13]، ويشمل الشكل 800 سلعة تقريبا من السلع المتبادلة دوليا[14]. إن حجم كل عقدة يتناسب مع الحصة التي تمثلها السلعة في الصادرات العالمية. وتتباعد كل عقدة عن بقية العقد حسب

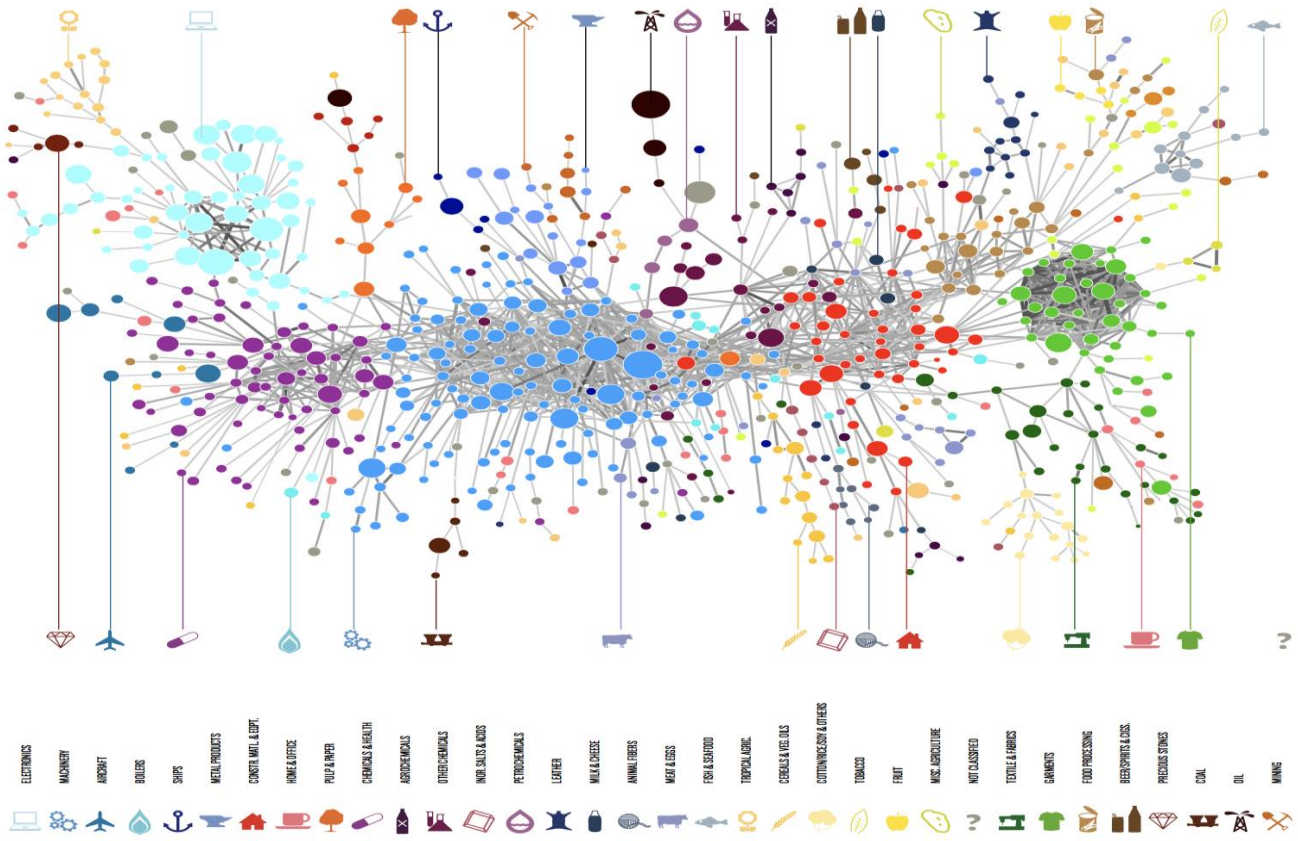
---

[13] Standard international trade classification (SITC): التصنيف القياسي للتجارة الدولية، هو تصنيف من إنتاج الأمم المتحدة (UN) يستخدم للإحصاءات التجارية الدولية (كقيم الصادرات والواردات، وأحجام السلع المتبادلة دوليا) مما يسمح بإجراء مقارنات دولية للمنتجات والسلع المصنعة . لمراجعة التصنيف– التنقيح الرابع، انظر:

https://unstats.un.org/unsd/trade/sitcrev4.htm

[14] يتضمن فضاء المنتجات في الشكل 3 ما يقارب 800 سلعة فقط، في حين أن التصنيف الدولي الموحد للتجارة SITC4 يتضمن أكثر من ذلك (2970 بندا أساسيا).

الشكل 3: فضاء المنتجات العالمي، بيانات التجارة الدولية للأعوام 2006-2008



المصدر: (Hausmann, et al., 2013, p. 45).

درجة تشابه/اختلاف القدرات المتطلبة لإنتاج السلعة التي تمثلها العقدة. لكن كيف تم حساب هذا التباعد علما أنه لا يمكن رصد المعارف الفنية والمؤسسية (القدرات) المتطلبة لإنتاج سلعة معينة؟ تم ذلك باستخدام الحيلة التالية: بافتراض أن سلعتين تشتركان في معظم القدرات المطلوبة، فإن البلدان التي تصدر سلعة منهما ستصدر السلعة الأخرى أيضا. على نفس المنوال ، فإن البضائع التي لا تشترك في العديد من القدرات فإن احتمال تصديرهما بشكل مشترك سيكون أقل. إحصائيا بفرض وجود 30 دولة تصدر القمح و15 دولة تصدر أجهزة الكمبيوتر ، و7 دول تصدر السلعتين معا ، فإن احتمال تصدير أجهزة الكمبيوتر إذا كانت الدولة تصدر القمح (أي تقارب السلعتين) هو$0.23 = \frac{7}{30}$ (يتم التقسيم على 30 بدلا من 15 لتقليل الاحتمالات الكاذبة. تم ربط كل دولة بالصادرات التي تمتلك فيها ميزة نسبية حسب قانون بالاسا فقط)[15]. سينتج عن ذلك شبكة روابط تقيس القرب بين جميع أزواج المنتجات المصدرة دوليا. لكن بما أن

[15] – يتضمن فضاء المنتجات بيانات عن صادرات الدول فقط وليس عن الإنتاج المحلي، إذ لا يوجد تصنيف موحد للسلع عالميا سوى بيانات التجارة الدولية. بالرغم من أن الدول قد تكون قادرة على تصنيع المنتجات من غير أن يتم تصديرها، إلا أن ذلك قد يعني أن هذه المنتجات لا يتم إنتاجها بكفاءة مقبولة للمنافسة الدولية.

– قد تصدر البلدان بعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها، على سبيل المثال من خلال تجميع القطع المصنعة في الخارج محليا ثم إعادة تصدير المنتج بعد تجميعه، للتغلب على هذه المشكلة يتم ربط الدول بالمنتجات التي تصدرها والتي تمتلك فيها ميزة نسبية بناء على قانون بالاسا أو RCA>1 . يشير قانون بالاسا أن البلد تمتلك ميزة نسبية في تصدير منتج معين إذا كانت حصة تصدير هذا المنتج في إجمالي صادرات البلد أكبر من حصة صادرات العالم لنفس المنتج في إجمالي الصادرات العالمية. حيث: $RCA = \frac{\text{حصة صادرات المنتج من إجمالي صادرات الدولة}}{\text{إجمالي صادرات الدولة}} \Big/ \frac{\text{حصة صادرات العالم من المنتج}}{\text{إجمالي الصادرات العالمية}}$

تصوير جميع هذه الروابط سيخلق تعقيدا مرئيا في الشكل، تم بناء فضاء المنتجات بحيث لا يزيد متوسط عدد الروابط لكل عقدة عن 5، وذلك باستخدام أقوى 1% من الروابط فقط. إذن الروابط – المعبر عنها بخطوط رمادية في الشكل– تربط المنتجات باحتمالية عالية للتصدير المشترك من قبل العديد من البلدان.

– اللون : يعبر اللون عن المجتمع الذي تنتمي إليه مجموعة من المنتجات. كما هو موضح تنتمي منتجات الملابس للمجتمع باللون الأخضر الفاتح، ومنتجات المعدات والآلات باللون الأزرق الفاتح، في حين أن منتجات الكيمياء والصحة تنتمي للمجتمع باللون النهدي، وهكذا ليشمل فضاء المنتجات 34 مجتمعا. يلاحظ أن الروابط شديدة الكثافة في بعض المجتمعات، مثل مجتمع الملابس، وليست كذلك في مجتمعات أخرى. هذه الكثافة تشير إلى قوة الروابط بين المنتجات التي يمثلها المجتمع، ما يعني أن التنويع الإنتاجي وتطوير صناعة سلع قريبة داخل نفس المجتمع هو أمر متاح باحتمالية عالية.

– المحيط والمركز(الاتصال): تم برمجة فضاء المنتجات بحيث تتمركز المجتمعات الأكثر قربا من كافة المنتجات الأخرى في وسط الفضاء. كما تقدم فإن كل منتج يشمله الفضاء يرتبط ببقية المنتجات الأخرى حسب احتمالية أن يتم تصديرهما معا، وبالتالي فإن بعض المنتجات هي أقرب للفضاء كافة من بعضها الآخر. الأمر الذي يسمح بتحديد مقياس الاتصال/الترابط (Connectedness) وهو: متوسط قرب منتجات المجتمع من جميع المنتجات الأخرى، بالتالي هو مقياس لكيفية تحديد موقع المجتمع في فضاء المنتجات. كلما اتجهت المنتجات للتمركز في الوسط (كمنتجات مجتمع الآلات) كلما تضمنت قدرات معرفية أكثر اتصالا وانفتاحا على بقية الفضاء، وبالعكس فإن المنتجات المبعثرة والمتناثرة في الفضاء(كالنفط، والمنتوجات الزراعية) تتضمن قدرات منغلقة على ذاتها، أي لن تسمح باحتمالية عالية أن يتنوع الاقتصاد بكثافة انطلاقا من هذه المنتجات.

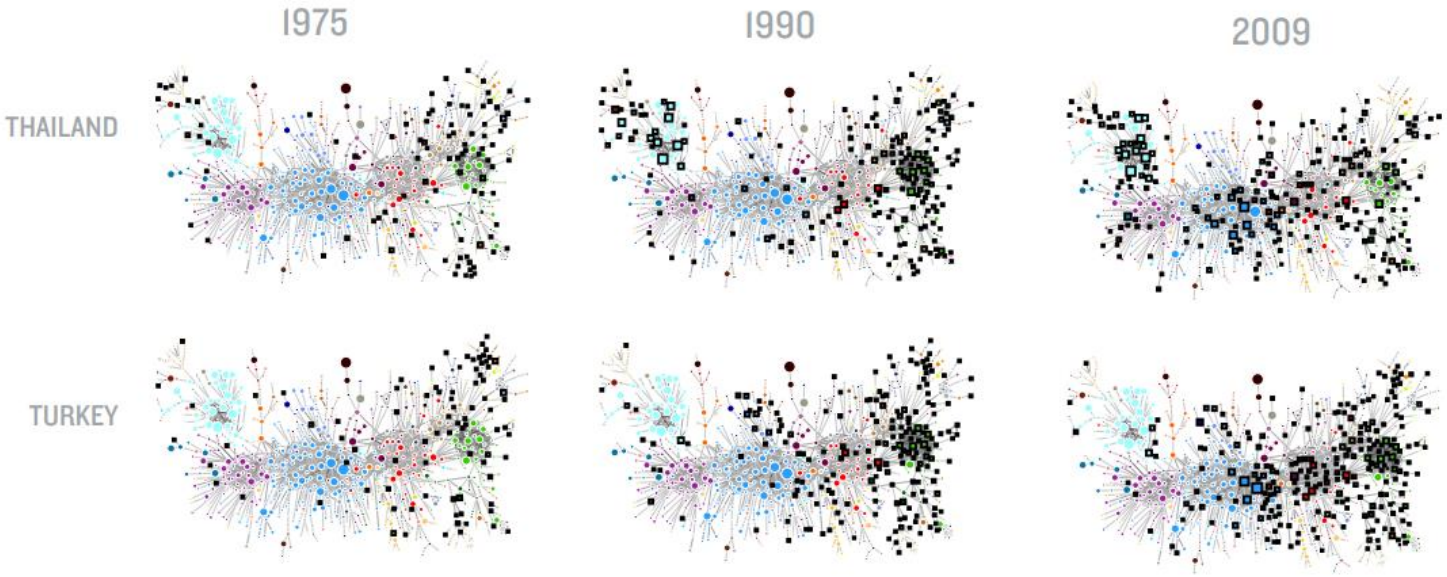
بشكل عام تتصف الدول النامية بأنها قليلة التعقيد، لأن القدرات المعرفية المنتشرة في المجتمع تتمحور حول إنتاج السلع البدائية الغير تقنية والغير مرتبطة، بالتالي يوجد فجوة عميقة بين القدرات المعرفية الموجودة في هذه البلدان وتلك القدرات المتطلبة لإنتاج السلع التقنية والمتطورة. أي أن هذه الدول لن تستطيع أن تقفز باحتمالية عالية فوق هذه الفجوة نحو الإنتاج التقني والمتطور دفعة واحدة، بدلا من ذلك من الممكن أن تخطو خطوات معرفية صغيرة لتنويع الإنتاج صوب المنتجات التي تتطلب قدرات مشابهة لتلك الموجودة فعلا في المجتمع.

أظهرت الأبحاث أن احتمالية أن تصنع الدولة منتجا جديدا يعتمد بشكل وثيق على مدى قرب هذا المنتج من المنتجات التي تصنع في الدولة. على سبيل المثال، يبين الشكل (4) الموقع الأولي لكل من تايلند وتركيا في فضاء المنتجات عام 1975 حيث كانتا تصدران في الغالب منتجات مبعثرة في محيط الفضاء حسب ما تبين المربعات السوداء التي تحيط بالعقد والتي تشير لنوع الصادرات ذات الميزة النسبية في كلتا الدولتين. في نقطة البداية إذن كانت الدولتان تمتلكان ميزة نسبية في تصدير المنتجات قليلة التعقيد، كالمنتجات الزراعية أو الصناعات قليلة القيمة المضافة، ومع انطلاق مسار

– نظرا لأن البيانات يتم جمعها من قبل مكاتب الجمارك، فهي تشمل فقط السلع وليس الخدمات. يعتبر هذا عيب مهم في فضاء المنتجات نظرا لأن الخدمات أصبحت حصة متزايدة من التجارة الدولية. كما أن فضاء المنتجات لا يتضمن معلومات عن الأنشطة غير القابلة للتداول والتي هي جزء أساسي من الاقتصاد تسمح بإنتاج السلع والخدمات.

التحول الهيكلي خلال الخمسة عشر سنة التالية، استطاعتا تصدير المزيد من المنتجات التي تميل للاقتراب من الصناعات الموجودة بالفعل، الأمر الذي سمح بمراكمة المعرفة تدريجيا وزيادة كثافة القدرات التي شكلت نافذة للدخول في المرحلة التالية، وهي مرحلة المزيد من التعمق نحو الصناعات المتطورة، كصناعة الآلات والمعدات، مع المحافظة على المراكمة التدريجية للمعرفة والاستفادة من قاعدة القدرات المتوفرة لتشكيل مسار التنويع الاقتصادي.

الشكل 4: تطور تايلند وتركيا في فضاء المنتجات للأعوام 1975، 1990، 2009، حيث RCA>1.



المصدر: (Hausmann, et al., 2013, pp. 50-51).

لا يعني مسار التنويع الأمثل أن تنتقل الدول لإنتاج المنتجات الأقرب بالضرورة. في الواقع تواجه الدول مقايضة صريحة بين المردود والمخاطرة حينما تخطط لتسريع عملية التحول الهيكلي وبناء قدرات معرفية معقدة. كلما استهدفت السياسة الصناعية منتجات أبعد وأكثر تعقيدا، كلما تطلب ذلك المزيد من التنسيق بين العديد من القدرات التي لا تملكها الدولة، وبالتالي هامش مخاطرة أعلى.

بالنظر إلى ما تقدم، يمكن استخلاص الشروط التي يقدمها نهج فضاء المنتجات لنجاح السياسة الصناعية في انتقاء الأنشطة وتنويع الاقتصاد:

- الاستقراء الصحيح للقدرات الإنتاجية ومستوى التعقيد المعرفي للاقتصاد في كل مرحلة راهنة أو نقطة بداية زمنية، أولا.
- القفز نحو الأنشطة التي تشكل احتمالات عالية للنجاح، نظرا لتوفر القدرات التكميلية المتطلبة للنجاح داخل الاقتصاد، ثانيا.
- وثالثا، وعلى المدى الطويل، تصويب المسار نحو التعمق المعرفي، لبناء شبكة معقدة من القدرات والمعارف المتفاعلة في الأسواق المحلية، تشكل قاعدة لإنتاج السلع الأكثر تطورا ومردودا، بالتالي المحافظة على استدامة التنمية في المجتمع.

بالنظر للتجارب السابقة، يلاحظ أن هذه الشروط كانت مغيبة في الحالات الفاشلة التي اعتمدت نهج احلال الواردات لتطوير الصناعات عالية التقنية في الاقتصاد. كما هو معلوم، فإن هذا النهج سعى في إحياء وتطوير الصناعات المتطورة المستوردة من الخارج محليا، هذه الصناعات في الغالب لم تكن متوافقة مع القاعدة المعرفية في تلك الاقتصادات. فيما يلي المزيد من التفصيل حول هذا الأمر من وجهة نظر إطار تحديد وتسيير النمو.

2. إطار تحديد وتسيير النمو (The Growth Identification and Facilitation Framework):

يشير هذا النهج الذي قدمه (Lin & Monga, 2012) إلى أن هيكل موارد الدولة، أي الوفرة النسبية للعوامل المتمثلة باليد العاملة والموارد الطبيعية ورأس المال، ستحدد الأسعار النسبية لهذه العوامل، وبالتالي سيتحدد هيكل الصناعة الأمثل في الاقتصاد.

دولة نامية ذات دخل منخفض مع وفرة في اليد العاملة والموارد ورأس مال شحيح نسبيا، ستمتلك ميزة نسبية وستكون قادرة على المنافسة في الصناعات كثيفة العمالة والموارد لا الصناعات الرأسمالية، نظرا لانخفاض سعر العوامل والمدخلات المتطلبة لإنتاج هذه الصناعات. وعلى العكس، فإن الدول ذوات الدخل المرتفع مع ندرة في اليد العاملة الرخيصة ووفرة في رأس المال نسبيا، ستتركز ميزتها النسبية في الصناعات كثيفة رأس المال. بالتالي فإن هيكل الصناعة الأمثل في الاقتصاد، عند أي نقطة وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، يتحدد داخليا وفقا لهيكل الهبات.

لكي تصل الدول النامية إلى مستويات الدخل في الدول المتقدمة يجب أن تطور هيكلها الصناعي بالنسبة لكثافة رأس المال. هذه الخطوة تتطلب أولا تطوير هيكل الهبات وسد فجوة العوامل بين الدول النامية والمتقدمة، يحدث ذلك على النحو الأمثل من خلال اتباع الميزة النسبية في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد بناء على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.

لكن كيف يتم تطوير هيكل الهبات في الاقتصاد؟ عندما تدخل الشركات في الصناعات المتوافقة مع الميزة النسبية في الدولة ستكون أكثر قدرة على المنافسة، وستطالب بأكبر حصص سوقية وخلق فائض اقتصادي أعظمي على شكل رواتب وأجور. بفعل المنافسة ستتوجه هذه الفوائض نحو الاستثمار بمعدلات أعلى ما يمكن، الأمر الذي سيراكم المزيد من رأس المال البشري والمادي، وبالتالي يتغير هيكل وفرة العوامل بشكل عميق في الاقتصاد وعلى نحو أكثر تطورا.

تسعى الشركات لتحقيق أعلى ربح ممكن من الاستثمار، وليس لاستغلال الميزة النسبية في الاقتصاد. لكن ستكون هذه الاستثمارات متوافقة مع الميزة النسبية فقط اذا كانت الأسعار النسبية للعوامل تعكس الوفرة النسبية فيها، الشرط الذي لا يتحقق إلا في ظل سوق تنافسي فعال. إن قوى السوق هي الأداة التي تحدد الأثمان بناء على الوفرة، وبالتالي هي مطلب أساسي في نهج اتباع الميزة النسبية. ومع ذلك، وبسبب فشل الأسواق، من المرجح أن تتوفر الكثير من الفرص الاستثمارية التي تتوافق مع الميزة النسبية للدولة، لكن بشكل كامن، أي لم تدخل في سلك الإنتاج الفعلي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يبرز الدور الاستباقي للحكومة في اكتشاف الفرص التنويعية واستهداف الصناعات التي تتوافق مع هيكل هبات الدولة.

السؤال الرئيسي هو: كيف تقلل الحكومات مخاطر استهداف الصناعات التي لا تتوافق مع ميزتها النسبية ؟ في حين أن الدول المتقدمة يمكن أن تنوع اقتصاداتها بإنتاج سلع جديدة تماما (لم يشهدها العالم من قبل)، نتيجة تطور القطاع الخاص وشبكة المعلومات العميقة المنتشرة في هذه المجتمعات بما يفسح المجال لابتكار صناعات جديدة، يختلف الحال بالنسبة للدول النامية التي تحاول تكرار نماذج التحول الهيكلي السابقة للدول المتقدمة، بهذه الطريقة يمكن للدول النامية أن تنمو بشكل أسرع من الدول المتقدمة وتحقق هدف التقارب مع البلدان ذات الدخل المرتفع. في الواقع تشير التجارب التاريخية أن كثير من الدول النامية سابقا المتقدمة اليوم، وكذلك الدول الصناعية حديثا، قلدت اقتصادات غير متقدمة جدا بالنسبة لاقتصاداتها حسب مستويات الدخول، باستنساخ التكنلوجيا والاستفادة من الأفكار الصناعية واستهداف الصناعات الناضجة الموجودة في هذه "الاقتصادات البوصلة"، التي هي في المتوسط ، أعلى بحوالي 100٪ من مستوى نصيب الفرد في البلدان النامية المقلدة. على سبيل المثال طبقت بريطانيا سياسة صناعية للحاق بهولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث كان دخل الفرد فيها يمثل حوالي 70 % من دخل الفرد في هولندا. ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة استخدمت سياسات صناعية للحاق ببريطانيا في القرن التاسع عشر، حينما كان دخل الفرد حوالي 60 إلى 75% من مثليتها في بريطانيا. بالمثل استهداف اليابان صناعة السيارات الأمريكية في الستينات مع مستوى دخل حوالي 40% من دخل الولايات المتحدة. كوريا وتايوان والصين اعتمدت سياسات صناعية لتسهيل الارتقاء الصناعي في الستينات والسبعينات باستهداف الصناعات في اليابان بدلا من الولايات المتحدة، حيث كان نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول حوالي 35% من دخل الفرد في اليابان و10% فقط من نظيره في الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

بالرغم من اختلاف الأدوات والطرق المستخدمة لاستهداف الصناعات المختلفة في تلك التجارب، إلا أن نمط ترقية هيكل الصناعة كان متشابها عبر البلدان، حيث بدأت جميع تلك الدول باستهداف الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة المنسوجات والألبسة وألعاب الأطفال والإلكترونيات، ثم المضي قدما في صعود السلم التقاني خطوة بخطوة نحو الصناعات كثيفة رأس المال.

على النقيض من ذلك، تشير التجارب الفاشلة للسياسة الصناعية أن الحكومات استهدفت صناعات طموحة جدا بالنظر لهيكل موارد الدولة، هذه البلدان غالبا ما استهدفت صناعات متقدمة في الدول المتقدمة عندما كان دخل الفرد فيها لا يمثل سوى جزء صغيرا من دخل الفرد في هذه الدول البوصلة. مثلا المجر وروسيا، حاولتا تكرار الصناعات الموجودة في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تشير تقديرات تعادل القوة الشرائية إلى أن الناتج المحلي للفرد كان يمثل 25% و 30% من مثيله في بريطانيا عام 1900. مثال آخر هو تجربة مصر في الخمسينيات التي تميزت بحماية ودعم الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والكيماويات، حينما كان يمثل دخل الفرد فيها فقط 5% من دخل أهم منتج للصلب في العالم في ذلك الوقت وهي الولايات المتحدة، هذه الدعوم لم تستطع أن تحافظ على استدامتها نظرا لتكلفتها العالية، واضطرت الحكومة إلى اللجوء لإجراءات الحماية الإدارية مثل منح الاحتكارات وقمع أسعار الفائدة والمبالغة في تقييم العملات المحلية، والتحكم في أسعار المواد الخام بهدف تقليل تكلفة استثمار وتشغيل هذه المؤسسات العامة غير القادرة على البقاء. وقعت معظم البلدان النامية في نفس الفخ بعد الحرب العالمية الثانية عبر أميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا، فمن خلال تنفيذ استراتيجيات تنموية كثيفة رأس المال قائمة على استهداف الصناعات الثقيلة، لم تكن هذه الدول قادرة على بناء شركات منافسة في الاسواق المفتوحة.

بناء على هذه الركائز، يقترح نهج تحديد وتسيير النمو ست خطوات أساسية لنجاح سياسة الاستهداف:

- أولا: الحكومات في الدول النامية يمكن أن تحدد قائمة السلع[16] والخدمات القابلة للتداول التي تم إنتاجها منذ نحو 20 عاما في البلدان التي نمت وتطورت بشكل ديناميكي والتي تمتلك هيكل موارد مماثل ودخل فرد أعلى حوالي 100%[17].
- ثانيا: يمكن أن تكون الشركات المحلية الخاصة قد بدأت بالفعل بإنتاج بعض المنتجات المدرجة في القائمة بشكل عفوي. يتعين على الحكومات أن تمنح الأولوية لهذه الشركات وأن تحدد العقبات التي تمنعها من الارتقاء بجودة منتجاتها، كذلك يتعين تحديد الحواجز التي تحد من دخول الشركات الأخرى إلى نفس هذه المنتجات، ومن ثم تنفيذ السياسة الصناعية لإزالة هذه القيود مع المحافظة على الرقابة وقياس الأداء.
- ثالثا: بالنسبة لتلك المنتجات المدرجة في القائمة والغير موجودة في الاقتصاد محليا، يمكن للحكومات أن تتخذ الإجراءات التي تشجع الشركات الأجنبية في " البلدان البوصلة" للاستثمار محليا في هذه الصناعات والاستفادة من مزايا التخلف واليد العاملة الرخيصة. قد تضع الحكومات برامج حاضنة لتحفيز الشركات المحلية الخاصة للدخول إلى هذه الصناعات.
- رابعا: بالإضافة للصناعات المحددة في الخطة الأولى، يجب أن تولي الحكومات اهتماما كبيرا بالمنتجات الناشئة عن " الاكتشاف الذاتي" الناجح من قبل الشركات الخاصة، وتقديم الدعم لتوسيع نطاق هذه الصناعات.
- خامسا: في الدول النامية ذات البنية التحتية الضعيفة وبيئة الأعمال غير الودية، يمكن للحكومات أن تستثمر في الحدائق والمجمعات الصناعية أو مناطق تجهيز الصادرات، وتوفير التحسينات اللازمة لجذب الشركات المحلية الخاصة و/أو الشركات الأجنبية للاستثمار في الصناعات المستهدفة. التحسينات في البنية التحتية وبيئة الأعمال تساهم في تقليل تكاليف الأعمال وتسهيل التطوير الصناعي، ومع ذلك قد لا تستطيع الدول النامية أن تجري هذه التحسينات على الاقتصاد كله في فترة زمنية مقبولة بسبب ضعف القدرات والقيود المالية، بدلا من ذلك فإن تحسين بيئة الأعمال في المجمعات الصناعية ومناطق تجهيز الصادرات هو اختيار أكثر قابلية.
- سادسا: قد تقدم الحكومات حوافز للمساهم الأول في الصناعات المستهدفة، سواء كان شركة محلية رائدة أو شركة أجنبية، وذلك لتعويضهم عن التداعيات المعرفية العامة التي تنبثق عن الدخول في هذه الصناعات. يجب أن تكون هذه الحوافز محدودة بالوقت وبالتكلفة المالية، على سبيل المثال يمكن أن تكون إعفاء من ضريبة الدخل لعدد محدود من السنوات. لا ينبغي أن تأخذ هذه الحوافز شكل الريوع الاحتكارية أو التعريفات المرتفعة أو التشوهات الأخرى، وبالتالي تجنب سلوك البحث عن الريع والاستيلاء على السلطة. كما يمكن منح تقديرات خاصة للشركات في الخطوة الرابعة (الشركات المكتشفة لمنتجات جديدة غير مضمنة في قائمة السلع المستهدفة) لمساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

---

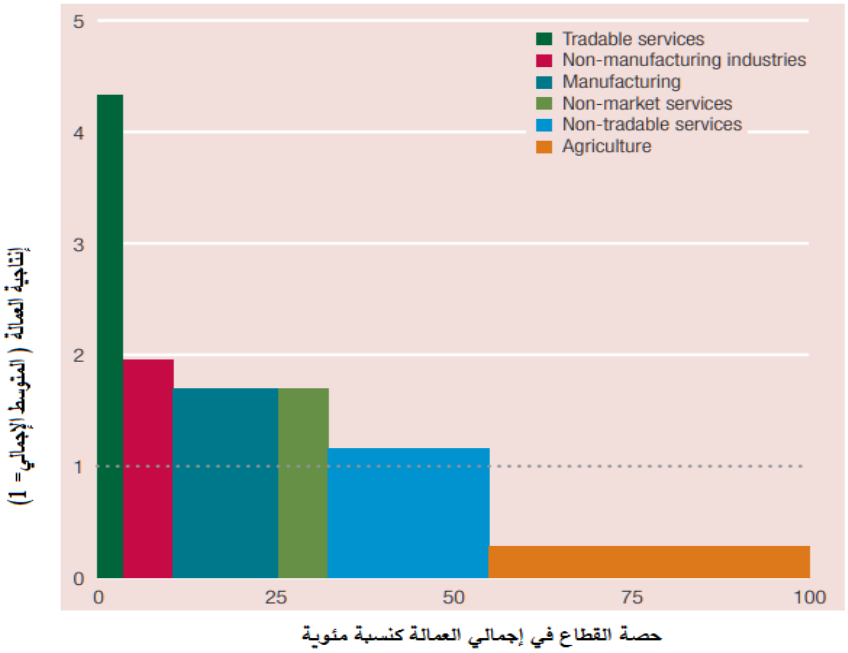
[16] تشير البضائع القابلة للتداول إلى المنتجات المصنعة والمنتجات الزراعية ، ومنتجات الأسماك بالإضافة إلى منتجات الموارد الطبيعية الأخرى. السلع المصنعة هنا لا تعني فقط المنتجات النهائية ولكن أيضا المدخلات الوسيطة للمنتجات النهائية في الصناعات التحويلية.

[17] اقتصاد ينمو ديناميكيًا وبسرعة من المرجح أن يبدأ في فقدان الميزة النسبية في الصناعات التي أنتجها لسنوات عديدة .لذلك ، هذه الصناعات سوف تصبح الميزة النسبية الكامنة للبلدان التي لديها هيكل هبات مماثل ولكن بأجور أقل.

مما سبق، يتبين أن نهج تحديد وتيسير النمو يساعد الدول النامية على الاستفادة من امكانيات التخلف، وذلك باكتشاف الميزة النسبية الكامنة في الاقتصاد، بالتالي هو يفترض أن هيكل الاقتصاد الأمثل يتحدد داخليا. هذا النهج بالرغم من تكامله وتوافقه مع نهج فضاء المنتجات، إلا أنهما لا يفترضان بالضرورة نفس الافتراض. إذ تشير التجارب لكثير من الحالات الناجحة التي استهدفت فيها الحكومة أنشطة قد لا تتوافق مع الميزة النسبية للاقتصاد، على سبيل المثال يذكر "Ha-Joon Chang" في الحوار العلمي المنشور الذي دار بينه وبين "Justin Lin" – بعنوان : هل ينبغي للسياسة الصناعية في الدول النامية أن تطابق أم تتحدى الميزة النسبية؟ – أن اليابان قامت بحماية صناعة السيارات بفرض رسوم جمركية عالية لمدة أربعة عقود تقريبا، مع تقديم الإعانات المباشرة وغير المباشرة وحظر الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الصناعة إلى أن أصبحت الشركات المحلية منافسة دوليا، على حد تعبيره: " الميزة النسبية تقدم فائدة المبدأ التوجيهي في إخبارنا بمدى تضحية الدولة من خلال حماية الصناعات الوليدة. كلما انحرفت عن ميزتك النسبية، زاد المبلغ الذي تدفعه من أجل اكتساب القدرات في الصناعات الجديدة" (Lin & Chang, 2009).

بالنظر إلى ما تقدم، يمكن استنتاج أهمية قطاع الصناعة التحويلية كخيار واسع للاستهداف الأنشطة في الدول النامية. هذه الدول تواجه مشكلة أساسية تتمثل بوفرة اليد العاملة من جهة، وضعف القدرات المعرفية وتدني هيكل الاقتصاد من جهة أخرى ينعكس في تدنى مستوى انتاجية الاقتصاد، الأمر الذي يشكل تحديا يتمثل باستهداف الأنشطة الموظفة لليد العاملة الكثيفة-الرخيصة، وبنفس الوقت تلك الأنشطة التي تخلق تداعيات معرفية، وشبكة ترابطية معقدة داخل الاقتصاد. يشير الشكل(5) إلى إنتاجية العمالة ونسبة مشاركتها حسب القطاعات الرئيسية في مجموعة مكونة من 14 دولة نامية (القطاعات الرئيسية هي: الزراعة، الخدمات غير القابلة للتداول، الخدمات غير السوقية، الصناعة التحويلية، الصناعات غير التحويلية، الخدمات الحديثة القابلة للتداول)، يلاحظ أن القطاع مع أعلى إنتاجية للعمالة هي الخدمات القابلة للتداول في الدرجة الأولى (كخدمات الاتصالات، النقل، التخزين، الخدمات المالية)، هذه الخدمات بالرغم من كونها تولد وظائف بجودة ورواتب عالية، وتوفر مسارا لفرص التعلم، إلا أنها توظف نسبة قليلة من العمالة، ذات المهارة العالية الغير متوفرة في الدول النامية، الأمر الذي يجعل توجيه خطوات التنويع بشكل مباشر نحو هذه الخدمات حلا غير مقبولا في هذه الدول، نظرا لحاجتها لتوظيف اليد العاملة الكثيفة، وندرة المعرفة والمهارة التقنية فيها.

الشكل 5: إنتاجية العمل وحصة العمالة النسبية حسب القطاعات الرئيسية، في مجموعة من الدول النامية لعام2005



المصدر: (UNIDO, 2013, p. 27).

يأتي قطاع الصناعات غير التحويلية (كالصناعات الاستخراجية والتعدين) بالدرجة الثانية بعد قطاع الخدمات المتداولة من حيث الإنتاجية، لكن هذه الصناعات تميل إلى العزلة عن بقية الاقتصاد، أي لا تخلق روابط وتداعيات معرفية في المجتمع، كما أنها تولد أنماطا للنمو غير المستدام بسبب تقلبات الأسعار الدولية للسلع المنتجة في هذه القطاع. أما بالنسبة لقطاعي الزراعة والخدمات الغير قابلة للتداول(كخدمات البيع بالجملة ، تجارة التجزئة، الفنادق والمطاعم ...الخ) ، فيحظيان بالنسبة الأكبر من توظيف البد العاملة، لكن مع إنتاجية عمل منخفضة، تنعكس في الأجور المنخفضة والفرص المحدودة للتعلم ومراكمة المهارات. يأتي دور قطاع الصناعة التحويلية في كونه يجمع بين توظيف أعداد مقبولة من اليد العاملة، وبنفس الوقت الاستفادة من إنتاجية مرتفعة نسبيا، مع إنشاء فرص لمراكمة المعرفة ورأس المال، وتعميق الروابط بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ما يفسر الدور الجوهري لقطاع الصناعة التحويلية في المراحل الأولى والمتوسطة لمسار التنمية في معظم التجارب السابقة (انظر الشكل1 في المبحث الأول).

الفصل الثاني: السياسة الصناعية في سورية

مقدمة الفصل:

خلال الأربعة عقود الأخيرة في القرن الماضي تبنّت سورية نهجا اشتراكيا لإدارة البلاد، وعلى إثر موجة كبيرة وفورية من تأميم العملية الإنتاجية في القطر، رجح وزن القطاع العام بشكل أعظمي كلاعب أساسي في إدارة عمليات الإنتاج والتوزيع، وإن كان كثير من الدول الاشتراكية سواء في الشرق الاوسط أو آسيا تخلت لاحقا عن اشتراكيتها إثر جملة مركبة من الأسباب، والتي من أهمها زيادة الضغوط من قبل المحور الرأسمالي بعد تفوقه على نظيره الاشتراكي، فإن القطر السوري تميز في تجربته التنموية سواء لناحية إصدار قرارات ومراسيم تحريرية تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الاقتصاد ولو أن النظام الاقتصادي المعلن بقي اشتراكيا لفترة طويلة مع تذبذب كفتي الميزان للقطاعين من حيث تأثيرهما في الإنتاج والتوزيع، أو لناحية عدم تنفيذ كثير من الاجراءات بكفاءة مقبولة أو كما هو منصوص عليه. وبالمجمل يمكن القول ان الاقتصاد السوري شهد إجراءات تحريرية و" انفتاحات جزئية" متلاحقة ما بعد ستينات القرن المنصرم في ظل نظام اقتصادي اشتراكي، إلى أن تم تبني نظام اقتصاد السوق الاجتماعي للقطر عام 2005 بعد رحلة طويلة من المناقشات والتصويبات على مستوى مؤسسات إدارية عليا، لكن الفرصة لم تسمح بتعميق فهم اقتصاد السوق الاجتماعي وتأثيره على القطر السوري بسبب تداعيات الصراع الذي بدأ مع انطلاق الثورة السورية في العقد الثاني للألفية الثالثة.

في سياق التجربة السورية، يمكن اعتبار اجراءات التحرير المتعاقبة التي شهدها القطر من أهم آليات وعقليات العمل التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية. وكما تم بيانه في الفصل الأول، فإن السياسة الصناعية الناجحة توجه القوى الخاصة نحو مسار التحول الهيكلي وتطوير العملية الإنتاجية من خلال حزمة متكاملة من السياسات، من بينها الدمج بين الإجراءات الحمائية والتحريرية على حد سواء ضمن سياسة انتقاء فعالة، بحيث لا يتم تحرير الاقتصاد (أو أجزاء من الاقتصاد) بطريقة تعيق تطوير هيكل الإنتاج، وذلك يكون حال انسياب القوى الخاصة نحو الأنشطة التقليدية وتركز الميزة النسبية للقطر في أنشطة قليلة القيمة المضافة وضعيفة التقنية والتشابك الصناعي، كما أن السياسة الصناعية الناجحة لا توجه الاقتصاد نحو التحرير على نطاق واسع وشامل من غير ترقي مرحلي وتطور إنتاجي تدريجي يمكن القوى الخاصة من التوسع شيئا فشيئا بناء على طبيعة المرحلة وحسن استقراء هيكل الاقتصاد

هذه المفاهيم تطرح أسئلة حول الإجراءات التحريرية التي شهدها القطر وآلية الدمج بين الحماية والتحرير، وما إذا كانت الحكومة السورية قد امتلكت رؤية واضحة ومتكاملة وطويلة الأمد لدور القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي، وما إذا كانت هذه التحريرات قد انبثقت أصلا عن تحسن مرحلي وتدريجي في هيكل الاقتصاد السوري، أو أنتجت بدورها ترقية لهذا الهيكل، وحول كفاءة البيئة الإدارية في تصميم وتنفيذ السياسات. ستتكامل مباحث هذا الفصل لتحرير هذه الأسئلة.

المبحث الأول: تشخيص السياسة الصناعية في الاقتصاد السوري

فيما يلي مناقشة لأهم الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية في سورية، وكذلك جودة المؤسسات والبيئة الإدارية (تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية):

أولا: السياسة الصناعية السورية ما بين الحماية والتحرير

اعتمدت الحكومة السورية على ملف تحرير الاقتصاد (داخليا وخارجيا) كأحد أهم آليات العمل التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية، في هذه الفقرة ستتم مناقشة هذه الإجراءات، والنظر في كيفية تأثيرها على كلا القطاعين العام والخاص، داخليا (من خلال حركة رأس المال الثابت) وخارجيا (من خلال حركة الميزان التجاري تصديرا واستيرادا).

- **التخطيط الاشتراكي 1963 – 1985:**

تبنت الحكومة السورية عقب الثامن من آذار 1963 نهجا اشتراكيا لإدارة الاقتصاد، وشهد القطر موجات من التأميم العميق والسريع مع تبني نهج الخطط الخمسية، ففي عام 1965 أصبحت 82% من الصناعات الغذائية و 62% من الصناعات الكيميائية و 58% من الصناعات الهندسية و 47% من صناعات الغزل والنسيج تابعة للقطاع العام (عثمان، 2016، ص82)، كما تم تأميم قطاع التجارة الخارجية و تبني استراتيجية إحلال الواردات كإطار حمائي لدعم الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، مع تأميم القطاع المصرفي وجميع الشركات العاملة في بيع المشتقات النفطية وتصنيعها. انعكست هذه التدابير في وزن مشاركة القطاعين العام والخاص في الجهاز الإنتاجي فتراجع مساهمة القطاع الخاص في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت للاقتصاد الوطني في سورية من 46% عام 1963 إلى 30% عام 1970 مع تنام مواز لمساهمة القطاع العام في نفس التكوين الرأسمالي من 54 % إلى 70% لنفس الأعوام، كما أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 75 % في عام 1963 إلى نحو 46 % عام 1975 (بالأسعار الثابتة لنفس العام) مع تنام مواز لمساهمة القطاع العام في نفس الناتج[18] (سماق، 1996، ص26).

فيما يخص الخطط الخمسية، هدفت الخطة الخمسية الأولى 1960–1965 لتحقيق أهداف سريعة على حساب استراتيجية تنموية طولية الأمد، تمثلت بزيادة الدخل القومي من 2400 مليون ليرة سورية إلى 3260 مليون ليرة سورية، فوجهت كتلة ضخمة من القدرات الاستثمارية نحو المشاريع الريعية التي تدر عائدا سريعا كالصناعات الاستخراجية المخصصة للتصدير (تعدين وبترول وفوسفات)، وقد تحققت النتائج بزيادة الدخل، لكن على حساب بناء تشابك صناعي أو تأسيس قاعدة كفؤة لتطوير الجهاز الإنتاجي، إذ بقي هيكل الإنتاج على نفس تشكيلته السابقة ما قبل الخطة الخمسية. أما الخطة الخمسية الثانية 1965–1970 فقد شملت أهدافا – إلى جانب هدف النمو الاقتصادي– لتأمين مستلزمات التنمية، تضمنت على صعيد صناعي بناء قاعدة صناعية تتجاوب مع الإمكانيات الزراعية والطبيعية للقطر

[18] اعتمد الدكتور محمد توفيق سماق على بيانات المجموعة الإحصائية السورية عام 1993 في عرض تطور مجمل تكوين رأس المال الثابت في سورية، ولعل الاختلاف– البسيط– في الأرقام الواردة هنا لعام 1970 وتلك التي في الجدول 5، تعود للحساب بالأسعار الثابتة بناء على سنوات مختلفة.

السوري لتأمين صناعات بديلة عن المستورد ورفع إمكانيات التصدير، كما نصت الخطة في أهدافها على إقامة صناعة نفطية متكاملة، وإقامة صناعة تعدين أساسية، بالإضافة لدعم وتطوير الصناعات الزراعية، وقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين والطاقة والوقود 27.8 % من مجمل استثمارات القطاع العام سعيا في تحقيق هذه الأهداف، إلا أن القطاع الصناعي لم ينمو خلال فترة الخطة الثانية إلا بمقدار 1% فقط دالا على عدم تحقيق تلك الأهداف في الواقع (حسن، 2016، ص45-46).

سعت الحكومة في الستينات لتعبئة شاملة للموارد من أجل تنمية سريعة، لكن النتائج لم تبشر بهذه التنمية لأن القطر عانى في الواقع من نقص الموارد الداخلية بسبب إحجام حصة كبيرة من القطاع الخاص عن الاستثمار، وهروب ما يقارب 800 مليون ليرة سورية من الرساميل إلى الخارج وهو ما يقدر بأكثر من أربعة أضعاف رأس المال المستثمر في المؤسسات الصناعية التي تم تأميمها آنذاك (عثمان،2016،ص133)، فضلا عن انخفاض القيم المضافة في المؤسسات الصناعية العامة التي كانت تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج الصناعي، ونمو القطاع الصناعي بمقدار 1% فقط كما تقدم .

بالرغم من استمرار هذا النهج الحمائي حتى النصف الثاني من الثمانينات تقريبا، إلا أن عقد السبعينات شهد بعض الخطوات التحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة وإغراء رؤوس الأموال الهاربة إثر التأميم، على سبيل المثال تم إصدار عفو عام عن جرائم تهريب رأس المال قبل عام 1970، كما سمح للقطاع الخاص باستيراد بعض البضائع والمواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية بشروط معينة، وأحدثت المؤسسة العامة للمناطق الحرة في 1971 وتم تحديد مساحات في كل من اللاذقية وحلب وطرطوس لإقامة مناطق حرة بالإضافة للمنطقة الحرة القائمة بالفعل في دمشق. انظر (حسن، 2016، ص28) .

فيما يخص الخطط الخمسية لعقد السبعينات، فقد بلغ حجم الاستثمارات الحكومية في الخطة الخمسية الثالثة 1970-1975 نحو 27 بليون ليرة سورية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وحظي قطاع الصناعة والتعدين الحكومي منها ما نسبته 38%، وازداد حجم الاستثمارات الحكومي في الخطة الخمسية الرابعة 1975-1980 لنحو 62 بليون ليرة سورية حظي قطاع الصناعة والتعدين منها ما نسبته 41%. ومع ذلك، وفي سياق الوقوف على نتائج هذه الخطط وكفاءة تنفيذها، يذكر الدكتور(الحمش، 1997، ص53-54) أهداف قطاع التجارة الخارجية خلال فترة السبعينات، فقد هدفت الخطة الخمسية الثالثة لتغيير هيكل الصادرات والواردات، والعمل على زيادة الصادرات من السلع المصنوعة، خاصة المعتمدة على المنتجات الزراعية التي كانت تصدر كمنتجات أولية ومواد وسيطة، والحد ما أمكن من المستوردات غير الضرورية، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، إلا أن نتائج هذه الخطط لم تتحقق على أرض الواقع، فقد تجاوزت قيمة الصادرات والواردات ما هو مخطط له كما ارتفع العجز التجاري إلى أرقام عالية، وكذلك تضمنت الخطة الخمسية الرابعة جملة من الأهداف الرامية لتحسين هيكل الميزان التجاري، إلا أن ما تحقق فعلا هو زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 283% في سنة الهدف(1980) عنه في سنة الأساس (1975)، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من 55.2% لعام 1975 إلى حوالي 51.1 % لعام 1980 ما يدل على تراجع تغطية الصادرات للمستوردات، إن الأسباب الكامنة وراء هذا العجز التجاري لكلا الخطتين الخمسية، يمكن أن يعزى ضمن جملة من الأسباب، إلى ضعف كفاءة التخطيط وأساليبه وإلى الخلل في التوازنات الاقتصادية المختلفة.

على مستوى محلي، يلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت في سورية خلال الأعوام 1970-1985 (الجدول 5)، إذ وصلت هذه النسبة إلى 70% تقريبا في منتصف السبعينات وبقيت قريبة من ال 67 % طيلة الفترة (المتوسط)، وبالمقابل بقيت حصة القطاع الخاص في رأس المال الثابت قريبة من 33% طيلة الفترة، أما قيمة الاستثمار فقد تطور على النحو التالي:

الجدول5: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 1970-1985 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		اجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية
1970	22260	**%67.5**	10719	**%32.5**	32979	%100
1975	62361	**%70.19**	26486	**%29.81**	88847	%100
1980	91367	**%62.85**	54013	**%37.15**	145380	%100
1985	113566	**%66.36**	57570	**%33.64**	171136	%100

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء.

- ازدادت قيمة الاستثمار للقطاعين معا من 32.9 مليار ل.س في بداية السبعينات إلى 171.1 مليار ل.س في منتصف الثمانيات، أي بمعدل نمو 419% تقريبا خلال الفترة
- في القطاع العام ازداد الاستثمار من 22.2 مليار ل.س في بداية السبعينات إلى 113.5 مليار ل.س في منصف الثمانينات، بمعدل نمو 410% خلال الفترة
- نفس المشاهدة تقريبا للقطاع الخاص، حيث نما الاستثمار من 10.7 مليار ل.س في بداية السبعينات إلى 57.5 مليار ل.س في منتصف الثمانيات، بمعدل نمو 437% طيلة الفترة
- يلاحظ أيضا انتظام معدلات نمو القطاعين في كل سنة من السنوات المتضمنة في الجدول حول قيم متشابهة تقريبا، الأمر الذي جعل الأوزان النسبية لمشاركة كلا القطاعين في رأس المال الثابت قليلة التذبذب وتدور حول المتوسطات (67% للقطاع العام، 33% للقطاع الخاص) بانحرافات قريبة.

يمكن القول إذن، أن فترة السبعينات حتى منتصف الثمانينات، تضمنت تحفيزات للقطاع الخاص لزيادة مشاركته في العملية الإنتاجية، وهو الأمر الذي تم بالفعل، إلا أن الأوزان النسبية لمشاركة القطاعين العام والخاص في رأس المال بقيت مستقرة، بسبب زيادة رأس مال القطاع العام بنسب متساوية تقريبا. إن تركيبة رأس المال الثابت وامتزاجه بشكل يخدم التحول الهيكلي وتعقيد المعرفة والجهاز الإنتاجي في القطر أهم من تطور القيم المطلقة لنفس رأس المال، وهو ما سيتم بحثه فيما سيتقدم.

أما على المستوى الخارجي، فقد كان للقطاع العام الدور الأبرز، حيث وصل حجم التجارة الخارجية للقطاع العام 68.7% عام 1976 استيرادا وتصديرا ، وفي عام 1980 صدر القطاع العام 93% من مجموع صادرات البلاد، واستورد 75% من مجموع المستوردات (الحمش، 1997، ص 53) .

بالرغم من تشابه المنهج الحمائي في الستينات والسبعينات وارتفاع نسبة مشاركة القطاع العام داخليا وخارجيا لكلا العقدين، إلا أن القطر السوري شهد استقرارا اقتصاديا في السبعينات مع ارتفاع معدلات النمو لأكثر من المتوقع، خلاف مرحلة الركود الاقتصادي في الستينات، الأمر الذي يعود لارتفاع قيمة المساعدات الخارجية من الدول النفطية إلى سورية بعد حرب 1973 فضلا عن ارتفاع أسعار النفط ومنه ارتفاع قيمة تحويلات العمال السوريين في الخارج. وبالمجمل اعتمد الاقتصاد السوري في السبعينات وبشكل مفرط على موارد غير مستقرة، وصار الاقتصاد شبه ريعي، فلاحت أزمة بنيوية في هيكل الاقتصاد مع مطلع العقد الثامن.

- **سياسة التحرير الجزئي 1985-2000 :**

سيطرت قوى الحماية والتقييد على السياسات العامة في النصف الأول من الثمانينات(استمرارا لنهج فترة السبعينات) مع الحديث عن احتمالات مستقبلية لتخفيف القيود وزيادة دور القطاع الخاص، وابتداء من النصف الثاني من الثمانينات بدأت بعض الإجراءات التخفيفية بالتطبيق فعليا، خاصة على مستوى السياسة التجارية، ثم توجت هذه المرحلة بإصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 الذي تضمن موادا لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والمتاجرة.

في النصف الثاني من الثمانينات ترأست السياسات التجارية عناوين المرحلة، وكانت التوجهات المعلنة تدور حول تخفيف القيود عن المستوردات وتبسيط إجراءاته ليساعد في دعم الجهاز الإنتاجي من جهة، وإطلاق قوى التصدير إلى أبعد حدود ممكنة من جهة أخرى (ولو على حساب تأمين الحاجة المحلية من البضائع)، وفي إطار سياسة التصدير هذه تم تشكيل لجنة بمرسوم تشريعي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية عدد من الوزراء في عام 1986، أعطيت صلاحيات واسعة في قيادة وتوجيه عملية التصدير والإشراف على عمليات التصدير، وقد تمخض عن قرارات واجتماعات هذه اللجنة عدد من المبادئ التي يمكن تلخيصها فيما يلي (الحمش، 1997، ص57-58):

- توجيه المتاح من البضائع لأعمال التصدير، وتغيير مفهوم" المتاح للتصدير" إلى مفهوم" الممكن للتصدير"، أي اطلاق القدرات التصديرية ولو على حساب ما يتم استهلاكه داخليا في القطر، بدلا من حصر التصدير بفوائض الاستهلاك
- التعاون بين القطاعين العام والخاص في عمليات التصدير
- إلزام مؤسسات القطاع العام بإعداد خطط التصدير، كما سمح للقطاع الخاص أن يصدر بكميات مفتوحة إلا بالنسبة لدول اتفاق المدفوعات الذي كان ساري المفعول حتى عام 1990، وتم تشجيع التصدير بالمقايضة
- استخدام أسعار صرف تشجيعية، وتسعير البضائع المصدرة بالأسعار الرائجة عالميا، دون النظر لكلفة إنتاج هذه البضائع محليا

- توفير خطوط إنتاج مخصصة للتصدير في مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، وسمح لها أن تحتفظ بنسبة 100% من القطع الأجنبي المتحصل من التصدير، كما سمح للشركات الخاصة أن تحتفظ بنسبة 75% من القطع الأجنبي.

إن عقلية دعم التصدير بكافة الطاقات خلال هذه المرحلة وجدت لتلبية متطلبات اتفاقات المدفوعات بين سورية والدول المستحقة، إذ وجهت كميات كبيرة من المواد والبضائع إلى دول اتفاقات المدفوعات وكان بعض هذه البضائع تسديدا للديون السابقة، وقد حظي **برنامج المقاصة مع ديون دول الاتحاد السوفيتي** بالاهتمام الأعظمي في سياسة التصدير السورية أبان الفترة، وهو برنامج أطلق من أجل تسديد ديون لدول الاتحاد السوفيتي السابق للمحافظة على استمرار دعمه لسورية استراتيجيا ضد الكيان الصهيوني، بحيث تم تصدير كل ما هو متاح – وليس فائض– لدول الاتحاد، فيما يلي أهم النتائج الإيجابية والسلبية التي نتجت عن هذا البرنامج (حسن، 2016، ص32–33):

النتائج الإيجابية:

- تسوية الديون مع دول الاتحاد السوفيتي، وتقوية الموقف السوري في المفاوضات مع دول الاتحاد لتدعيم التوازن الاستراتيجي لسورية ضد الكيان الصهيوني، وهذا هو الهدف الأساسي للبرنامج
- تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في الجهاز الإنتاجي بشكل أوسع، وإبراز دوره في عمليات الإنتاج والتصدير بعد فترة من الانكفاء والتراجع لصالح القطاع العام
- تحفيز القطاع العام للتوجه للخارج من خلال التصدير، بعد أن كانت عمليات هذا القطاع موجهة أساسا لداخل القطر ضمن استراتيجية احلال الواردات
- تحقيق فائض في الميزان التجاري لأول مرة منذ عام 1963، علما أن 36% من مجموع الصادرات كانت موجهة للاتحاد السوفيتي
- توجيه الاستثمارات الخاصة للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية القابلة للمتاجرة والتصدير، بدلا من عقلية الاستثمار في الأنشطة غير القابلة للمتاجرة كما الأنشطة العقارية

النتائج السلبية:

- ❖ لم يؤدي البرنامج لتحسين الإنتاجية أو إحداث تغيرات هيكلية في الجهاز الإنتاجي، وذلك لكونه لم يرتبط برؤية تنموية متكاملة طويلة المدى لتطوير القدرات الإنتاجية
- ❖ كما أن البرنامج لم يعزز تنافسية السلع السورية في الأسواق الحرة، وذلك بسبب التصدير لأسواق مضمونة، وبحث القطاع الخاص عن الربح السريع مع المبالغة في تقييم صادراته
- ❖ أدت عقلية تصدير كل ما هو متاح لحدوث اختناقات حادة في معروض بعض السلع في الداخل السوري كمادة الإسمنت
- ❖ أثر البرنامج سلبا على سعر صرف الليرة السورية

- ظهور طبقة من رجال الأعمال الطفيليين الذين لم يكونوا مسؤولين عن تحسين جودة بضائعهم إلا بالقدر الذي يعظم أرباحهم، مع التلاعب بمنشأ بعض البضائع المستوردة وإعادة تصديرها على انها سورية المنشأ، الأمر الذي أدى لزيادة الاتجاهات الطفيلية في قطاع الأعمال على حساب الاتجاهات الإنتاجية

انطلاقا من الدور البارز للقطاع الخاص في الثمانينات، مع ظهور تداعيات داخلية (في القطر السوري) ودولية تبين أهمية زيادة المساحة والفرص أمام القوى الخاصة، ظهرت الحاجة الملحة لإشراك القوى الخاصة في الاقتصاد السوري، لتعبئة القدرات الوطنية وتشجيع رؤوس الأموال السورية والعربية والأجنبية، وتطوير مستوى الكفاءة في العملية الإنتاجية والعمل بمنطق المنافسة الحرة ولو جزئيا، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية بعيدا عن الالتزام بوصفات التنمية المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والمؤسسات العالمية، وغيرها من التداعيات التي كثر الحديث عنها في الأوساط السورية، كل ذلك ساهم في إقرار **قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.**

حول قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، فقد شملت أحكامه رؤوس الأموال السورية والعربية والأجنبية، وتضمنت المادة –3– منه تعدادا للقطاعات المشمولة بأحكامه كما يلي (نص القانون، الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري):

" تطبيق أحكام هذا القانون على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يوافق عليها المجلس (أي المجلس الأعلى للاستثمار) في المجالات التالية :

أ– المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بما في ذلك مشاريع تصنيع سائر المنتجات الزراعية

ب– المشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين الخاص والمشترك

ج– مشاريع النقل

د– المشاريع التي يقرر المجلس الموافقة على شمولها بأحكام هذا القانون "

تضمن القانون جملة من المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تشجع رؤوس الأموال الخاصة على زيادة مشاركتها في العملية الإنتاجية وفي التجارة الخارجية على صعيد التصدير والاستيراد:

- إعفاء الشركات المرخصة وفق أحكام القانون من ضريبة الدخل والضرائب على الممتلكات لمدة خمس سنوات للشركات العائلية، وسبع سنوات للشركات المشتركة، كما يضاف سنتان إضافيتان إذا تجاوزت حصيلة صادرات المشروع بالنقد الأجنبي 50% من مجموع إنتاجه خلال فترة الإعفاء الأصلية
- إعفاء المستوردات المشمولة بأحكام القانون من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، بما يتضمن معدات التأسيس الرأسمالية ومواد وأدوات التشغيل اللازمة، ومعدلات تطوير المشروع وتوسعته
- سمح للمستثمرين باستخدام النقد الأجنبي في تمويل المشاريع المرخصة وفق القانون، كما يحق للمستثمر أن يفتح لصالح مشروعه حسابا بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري
- كما تضمن القانون جملة من الأحكام المحفزة لرؤوس الأموال الخارجية: كإتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أساس القيمة الفعلية للمشروع وذلك بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع، كما سمح بتحويل فوائض وأرباح المستثمرين الأجانب ضمن شروط محددة

عززت هذه الإجراءات مشاركة القطاع الخاص في الجهاز الإنتاجي وفي المتاجرة الخارجية تصديرا واستيرادا، فبالنظر لعدد المشاريع المشمولة بأحكام القانون وتكلفتها الاستثمارية وفرص العمل المتاحة حتى عام 2001

الجدول 6: عدد المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وتكاليفها الاستثمارية حسب توزعها على القطاعات الاقتصادية حتى منتصف عام 2001

القطاعات الاقتصادية	عدد المشاريع	% من العدد الكلي	التكاليف الاستثمارية (ألف ليرة سورية)	% من الأجمالي	عدد فرص العمل	% من المجموع
الزراعة	42	2.3	8278947	2.7	2174	2.2
الصناعة	777	**42.6**	248033214	79.9	60239	61.9
النقل	993	54.5	44995420	14.5	33889	34.8
قطاعات أخرى	10	0.5	9017248	2.9	969	1
المجموع	1822	100	310324829	100	97271	100

المصدر: (هرمز، خلف، و اسماعيل، 2002)

كما يبينه الجدول (6)، يلاحظ أن المشاريع المشمولة بأحكام القانون قد بلغت 1822 مشروعا حتى منتصف عام 2001، حاز قطاعي الصناعة والنقل على النصيب الأعظمي منها، فيما نسبته 42.6% لقطاع الصناعة، و54.5% لقطاع النقل، إلا أن التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية استحوذت على 80% تقريبا من مجموع تكاليف كافة المشاريع المرخصة وفق القانون، أما المشاريع الزراعية فقد شاركت بنسبة 2.3% من مجمل المشاريع المشمولة بأحكام القانون و2.7% من مجمل التكاليف الاستثمارية وهو الأمر الذي قد لا يتناسب مع الأهمية الجوهرية للقطاع الزراعي في القطر السوري، وفيما يخص فرص العمل التي أتاحها القانون حتى عام 2001 فقد بلغت 97.2 ألف فرصة تقريبا، توزع النصيب الأكبر منها في قطاع الصناعة بنسبة 62% تقريبا، تلاه قطاع النقل بنسبة 34.8%. بالرغم من استحواذ القطاع الصناعي على النصيب الأكبر من التكاليف الاستثمارية وكذلك فرص العمل التي وفرتها المشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 إلا أن الحكم على نتائج القانون واقعيا يتطلب الوقوف على طبيعة هذه المشاريع الصناعية من حيث تشبيكها لعملية الإنتاج الصناعي، وتطوير القاعدة المعرفية الإنتاجية، وقد نمى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الأعوام الخمسة التي تلت قانون الاستثمار بمعدلات جيدة بلغت 8% وسطيا (الجدول 7)، لكن وتيرة النمو تراجعت في النصف الثاني لعقد التسعينات، إذ بغلت 3.7% تقريبا خلال الفترة (1996-1999)، كما أن معدل النمو كان سالبا في عام 1999 بنسبة -2%. يمكن تبرير النمو في النصف الأول من التسعينات بجملة من الأسباب منها: زيادة نسبة مشاركة القوى الخاصة في رأس المال السوري، وزيادة إنتاج النفط، وزيادة الإنتاج الزراعي(حقق معدلا وسطيا قارب ال 30% طوال فترة التسعينات)، وعودة تدفق المساعدات العربية بسبب موقف سورية في حرب الكويت حيث تدفق إلى القطر نحو 4 مليار دولار خلال الفترة 1992-1997 كمساعدات تنموية (عثمان، 2021، ص 36)، ومع ذلك فإن انخفاض وتيرة النمو في النصف الثاني من عقد التسعينات يطرح تساؤلات حول الدور الذي أدته القوى الخاصة إثر قانون تشجيع الاستثمار عام 1991، إن خطورة تدفق القوى الخاصة داخل النشاط الاقتصادي، من غير تأمين بنية مؤسساتية وإنتاجية ومعرفية تستقبل هذه القوى، يكمن في توجه وانسياب هذه القوى نحو

النشاطات الريعية أو قليلة التعقيد المعرفي (أنشطة الربح السريع غير المغامرة)، وإن ظهرت فقاعة نمو سريعة، لكن سرعان ما تخفت وتظهر مشاكل العمق والهيكل إلى سطح النشاط الاقتصادي.

الجدول 7: الناتج المحلي الإجمالي في سورية (أسعار 1995 الثابتة)، ومعدلات النمو للفترة 1990-1999 (مليار ليرة سورية)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي	389	420	477	502	540	571	613	628	676	662
معدل النمو السنوي		8%	13%	5%	8%	6%	7%	2%	8%	-2%

المصدر: (عثمان، 2021، ص36).

بالنظر لمشاركة القطاعين العام والخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت السوري خلال 1985-2000 (الجدول8)، يمكن بيان ما يلي:

- انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 171.1 مليار ل.س في منتصف الثمانينات إلى 99.7 مليار ل.س عام في بداية التسعينات، أي بمعدل (-42%) تقريبا، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى لانخفاض مشاركة القطاع العام في التكوين الرأسمالي بمعدل (-62.5%)، في حين أن مشاركة القطاع الخاص في تكوين رأس المال السوري انخفضت بمعدل (-0.5%) فقط، أدى ذلك إلى تغيير الوزن النسبي لمشاركة القطاعين، حيث ازدادت حصة القطاع الخاص في تكوين رأس المال من 33.6% إلى 57.3 % خلال الفترة 1985-1990، مع انخفاض موازٍ في نصيب مشاركة القطاع العام من 66.3% إلى 42.6% لنفس الفترة. سادت في هذه المرحلة عقلية التوجه للخارج بكل الطاقات وتصدير " كل ما هو متاح "، ومع ذلك أدت لانخفاض القيمة المطلقة لتكوين رأس المال السوري، خاصة في القطاع العام، الأمر الذي يطرح أسئلة حول مدى كفاءة تشبيك العملية الإنتاجية وتطوير المعرفة الصناعية خلال المرحلة، فضلا عن تأمين احتياجات السوق الداخلية

جدول8: **تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 1985-2000 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)**

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		اجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	مليون ل .س	النسبة المئوية	مليون ل .س	النسبة المئوية	مليون ل .س	النسبة المئوية
1985	113566	**66.36**	57570	**33.64**	171136	**100**

100	99770	**57.39**	57255	**42.61**	42515	**1990**
100	167846	**56.22**	94358	**43.78**	73488	**1995**
100	156092	**36.36**	56761	**63.64**	99331	**2000**
المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء						

- في بداية النصف الثاني للعقد التاسع، ارتفع إجمالي الاستثمار الثابت إلى 167.8 مليار ل.س، وبلغ معدل النمو ما بين 1990–1995 نحو 68%، حيث ساهم كلا القطاعين العام والخاص في زيادة قيمة رأس المال بنسب قريبة، وبقيت حصة كل قطاع في مجمل التكوين الرأسمالي قريبة من الفترة السابقة، 56.2% للقطاع الخاص، 43.7% للقطاع العام. يمكن تفسير هذه الزيادة لأسباب تم ذكرها (زيادة مشاركة القوى الخاصة بتأثير قانون الاستثمار، تدفق المساعدات التنموية العربية ...الخ)
- في عام 2000 انخفض مجمل تكوين رأس المال الثابت السوري إلى 156 مليار ل.س، بمعدل (–7%) خلال 1995–2000، مع حركة متعاكسة فيما بين القطاعين، الخاص(انخفاضا) والعام (ارتفاعا)، حيث انخفضت مشاركة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي من 94.3 مليار ل.س إلى 56.7 مليار ل.س لنفس الفترة، بمعدل (–40%) تقريبا، وارتفعت مشاركة القطاع العام في التكوين الرأسمالي من 73.4 مليار ل.س إلى 99.3 مليار ل.س لنفس الفترة، بمعدل 35%، مما أعاد ترتيب الوزن النسبي لمشاركة القطاعين في التكوين الرأسمالي لصالح القطاع العام، إذ بلغت هذه الأوزان 63.6% للقطاع العام، و 36.6% للقطاع الخاص. يلاحظ إذن أن فورة رأس المال الخاص في النصف الأول للتسعينات كانت طفرة سريعة، وسرعان ما خفتت، وعادت قيمة رأس المال الثابت الخاص تقريبا إلى ما كانت عليه قبل قانون الاستثمار
- يلاحظ أن قيمة رأس المال الثابت الخاص كانت قريبة من 57 مليار ل.س طيلة الفترة عدا السنين التي تلت قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 والتي شكلت طفرة نمو – سريعة – في رأس المال الخاص، في حين أن رأس المال الثابت العام تذبذب هبوطا وصعودا، غير أنه انخفض بالمجمل من 113.5 مليار ل.س في منتصف الثمانيات إلى 99.3 مليار ل.س في مطلع الألفية الثالثة، مؤثرا في القيمة الكلية لمجمل رأس المال الثابت السوري، التي تذبذبت بدورها طيلة الفترة وانتهت إلى قيمة أقل مما كانت عليه في منتصف الثمانينات. هذه النتائج تبين الحساسية العالية للاقتصاد السوري لتأثره بعوامل مثل المساعدات الخارجية، زيادة إنتاج سلعة استراتيجية (النفط)، فضلا عن تأثر القطاع الخاص بشكل مباشر وسريع بفعل القرارات والقوانين المحلية والتراتيب الإدارية، الأمر الذي يبين (القوة الكامنة) للقوى الخاصة، والمساحة المحتملة التي يرجى أن تقودها المصالح الخاصة حال انسيابها داخل النشاط الاقتصادي وتشابكها بعلاقات صحية وبيئة مؤسساتية وإنتاجية متوافقة.

فيما يخص الأوزان النسبية لمشاركة القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية(الجدول 9)، يلاحظ أن قيمة مستوردات كلا القطاعين رجحت على قيمة التصدير في العامين (1983 ، 1985) الأمر الذي جعل الميزان التجاري

سالبا في القطاعين، على أن القطاع العام استحوذ على النصيب الأكبر للاستيراد والتصدير معا، بحصة 84% للاستيراد و92% للتصدير لعام 1985، هذه النتائج تدل على ضعف فعالية أنموذج إحلال الواردات في القطر والتي بدأت منذ عام 1963، بسبب اضطرار المؤسسات الإنتاجية العامة لاستيراد البضائع الوسيطة ومدخلات الإنتاج في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية. وفي عام 1990 رجحت صحة التصدير على الاستيراد في كلا القطاعين، يعود السبب – بالمقام الأول– لأثر برنامج المقاصة مع دول الاتحاد السوفياتي، حيث تم إشراك القطاع الخاص في الميزان التجاري بشكل أوسع، وحشد إمكانيات القطاعين لتصدير كل ما هو متاح ولو على حساب تطوير القاعدة الإنتاجية أو تأمين البضائع للسوق المحلية كما تقدم، فنمت الصادرات الخاصة بمعدل كبير جدا بلغ 1374% وارتفعت حصة مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية لنسب قريبة من النصف، وهي 46% للمستوردات، 44% للصادرات.

الجدول 9: **صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 1983–2000 (مليون ليرة سورية)**

السنوات	قطاع عام			قطاع خاص			نسبة مستوردات القطاعين إلى إجمالي المستوردات%		نسبة صادرات القطاعين إلى إجمالي الصادرات%	
	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
1983	79383	180518	-101135	9638	24181	-14544	88	12	89	11
1985	70050	150614	-80564	5750	28158	-22408	84	16	92	8
1990	109442	60048	+49394	84750	51287	33463	54	46	56	44
1995	130916	75686	+55230	52104	142785	-90681	35	65	72	28
2000	178976	45654	+133322	37214	141881	-104667	24	76	83	17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية. تم حساب النسب من قبل الباحث مع تقريب الأرقام بعد الفاصلة لأقرب قيمة.

وفي العامين (1995، 2000)، وهي الفترة التي تلت قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، رجحت صحة القطاع الخاص على القطاع العام في الاستيراد فقط دون التصدير، إذ بلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية 76% للاستيراد، و17% للتصدير لعام 2000 ، مع عجز كبير في الميزان التجاري الخاص (نسبة تغطية صادرات القطاع لوارداته 26% فقط)، هذه النتائج تدل على ضعف الفعاليات الخاصة في قيادة عمليتي الإنتاج والتوزيع، والسبب كما تقدم، هو أن تحرير القوى الخاصة (بسرعة، من غير توفر سياسة صناعية شاملة وبيئة إنتاجية ومستوى معرفي إنتاجي موافق) يؤدي لانسيابها داخل عميات الإنتاج قليلة القيمة المضافة وسريعة المردود، بحيث لا تخدم هذه القوى عملية التطوير والنهضة التنموية بكفاءة جيدة. بالرغم من أن القيم المطلقة لصادرات القطاع العام كانت أكبر من مستورداته خلال الأعوام (1990 ، 1995، 2000) إلا أن هذه النتائج تطرح تساؤلات حول طبيعة البضائع المصدرة

من قبل هذا القطاع، خاصة السلعة الاستراتيجية في القطر السوري(وهي النفط) والتي شكلت نسبة كبيرة من مجمل الصناعة في القطر السوري آنذاك.

يمكن اعتبار الفترة الممتدة ما بين منتصف الثمانينات حتى مطلع الألفية الجديدة هي فترة تحرير جزئي، ويقصد بكلمة " جزئي " في هذا المقام فتح المجال وتوسعة الفرص المتاحة للقطاع الخاص لمشاركته في الجهاز الإنتاجي وفي القطاع الخارجي تصديرا واستيرادا، أي أن التحرير جنح لكونه كميا أكثر من كونه نوعيا، فعلى الرغم من توسعة مساحة المشاركة للقوى الخاصة، إلا أن السياسات في هذه الفترة لم تتضمن منظومة استهداف نوعية متكاملة لتفضيل القطاعات والأنشطة الواعدة.

- **نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، مرورا بالثورة السورية ... :**

بالنظر للمنافع المحتملة حال زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبنفس الوقت التحوط والتخوف من انسياب القوى الخاصة في الأنشطة سريعة العائد على الغلة، أو تلك التي لا تضمن العدالة الاجتماعية، شاع في الأوساط الأكاديمية السورية وكذلك في المستويات الإدارية العليا وفي المناقشات السياسية، ضرورة الاستفادة من القوى الخاصة جنبا إلى جنب مع التحوط لكفاءة التوزيع والتشغيل، وطرح لأجل ذلك مفهوم " اقتصاد السوق الاجتماعي" وهو نظام اقتصادي كانت قد تبنته بعض الدول (مثل الصين) في عملية تحويل النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، إلى نظام أكثر مرونة يستفيد من كلا القوتين العامة والخاصة، ويجمع بين تخطيط كل من المؤسسات العامة مع التخطيط المرن للقطاع الخاص، وذلك بمجمله ما يمكن أن يسمى " التخطيط التأشيري" بحيث يؤشر القطاع العام للمسارات التي يمكن للقطاع الخاص ان ينشط فيها بما يضمن كفاءة التوزيع في المجتمع. وبالنظر إلى اسم هذا النظام (اقتصاد السوق الاجتماعي) ، يلاحظ أنه " اقتصاد سوق" أي يوفر الفرص للقوى الخاصة للمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع، وهو " اجتماعي" يضمن مصالح المجتمع ككل ويمنع استغلال رؤوس الأموال للطبقات العاملة.

في الواقع، شهد القطر السوري مع مطلع الألفية الجديدة كثافة عالية من القوانين والمراسيم والإجراءات الإدارية والتأسيسية، التي تخدم توفير قاعدة لاقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، وبالفعل كرست الخطة الخمسية العاشرة 2005–2010 لغرض اطلاق هذا النظام في القطر، إلا أن هذه الإجراءات ساهمت في تحرير مساحة كبيرة من النشاط الإنتاجي السوري، بأكثر مما ساهمت في توفير عدالة التوزيع وتأمين عوامل إنتاج التنمية، أي انها جاءت "سوقية ليبرالية" أكثر من كونها " اجتماعية"، ومن أهم الإجراءات المتخذة حتى عام 2007 (تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية، 2007، ص23–25) :

- الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيع عدة اتفاقيات تجارة حرة ثنائية (تركيا، تونس، اليمن، مصر، الصين، إيران، الاردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي ...الخ) وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول
- إحداث المدن الصناعية في ريف دمشق، حمص، حلب، ولاحقا في دير الزور

- توحيد سعر الصرف المطبق على المستوردات، بعد أن كان موزعا على ثلاثة أسعار، وتخفيض معدلات الفائدة مرتين عام 2004 وذلك للمرة الأولى منذ 1981، وسمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية
- صدور قانون رقم 5 لعام 2005 المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب
- صدور القانون رقم 23 لعام 2000 " مجلس النقد والتسليف " للإشراف على الأمور النقدية والمصرفية
- السماح بتأسيس المصارف الخاصة عام 2001 ، والمصارف الخاصة الاسلامية عام 2005، مع صدور القانون رقم 29 لعام 2001 الخاص بالسرية المصرفية
- إلغاء القوانين التي تقيد التعامل بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر من عقبات الاستثمار الأجنبي في القطر
- إحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML) عام 2003
- إحداث سوق دمشق للأوراق المالية عام 2006
- فتح باب قطاع التأمين أمام الاستثمار الخاص عام 2005، وسمح سابقا للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعي التعليم والصحة
- المرسوم 51 لعام 2006 لتخفيض معدلات ضريبة الدخل لمستويات مشجعة
- إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية عام 2007
- صدور المرسوم 61 لعام 2007 للسماح للشركات بإعادة تقويم موجوداتها الثابتة والاندماج
- إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم عام 2007
- صدور قانون رقم 9 لعام 2007 المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية للاستثمار
- إحداث هيئة الاستثمار السورية عام 2007
- صدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 للاستثمار (تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991)

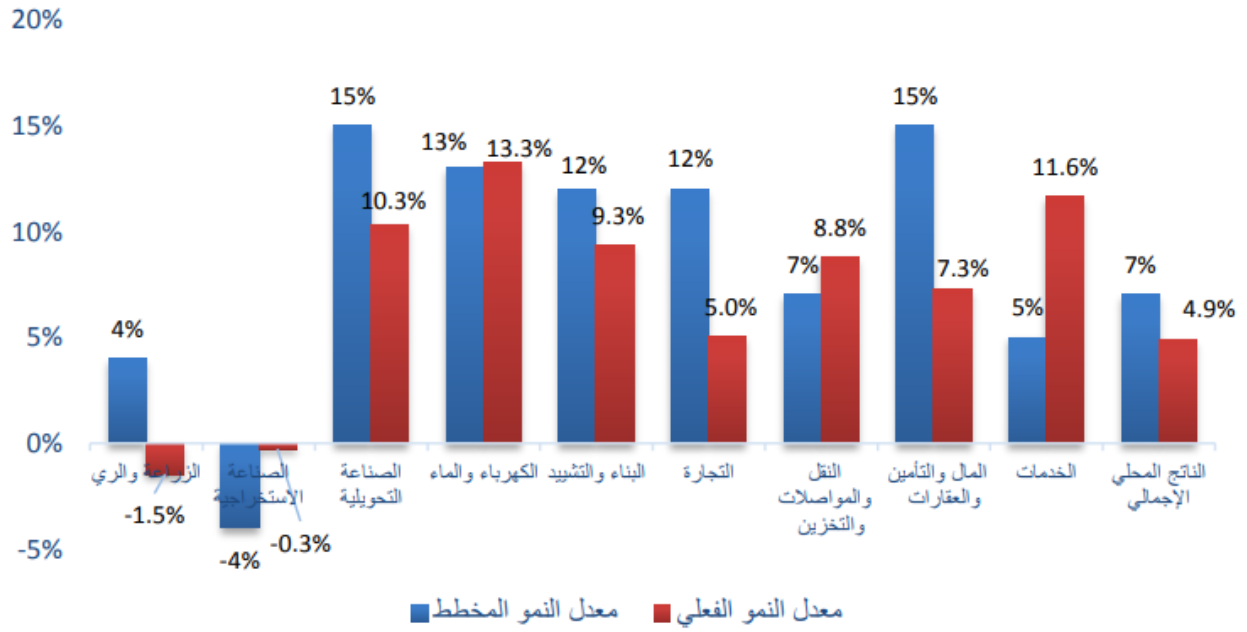
كما استمرت هذه الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة حتى بداية العقد الثاني للألفية الجديدة لناحية تحرير القطاع التجاري وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار، فأصدرت قوانين تنظيم وتسهيل التجارة وحمايتها من الممارسات الضارة، وتم تبسيط إجراءات التخليص الجمركي للمستوردات وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الزراعية والصناعية إلى 1% وإلغاء القيود الكمية ومعظم عمولات الاستيراد، وعلى مستوى التصدير تم إعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح، وإعفاء المصدرين من شروط الحصول على موافقات وإجازات التصدير، كما تم إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات واتحاد المصدرين بالإضافة لصندوق تنمية الصادرات بهدف تعزيز المنتج السوري وجودته في الخارج، إن هذه الاجراءات جعلت النشاط الاقتصادي يجنح للإنتاج بهدف التصدير عوضا عن سياسات إحلال المستوردات المتبناة قديما في السياسة السورية (إبراهيم،2016،ص137)، تضمنت أيضا هذه المرحلة إصدار قوانين تنظيم ممارسة الأعمال وتأسيس الشركات وإجراءات الإشراف على القطاع المصرفي والتمويل العقاري والمصارف الاجتماعية وقوانين تحكيم المنازعات المدنية والاقتصادية.

هدفت الخطة الخمسية العاشرة 2005–2010 لنتائج اقتصادية طموحة، منها: نمو وسطي للناتج المحلي الاجمالي بمعدل 7%، خفض نسبة البطالة إلى 8%، خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 7.12%، زيادة نسبة الاستثمار

الخاص من الاستثمار الكلي إلى 47%، معدل مساهمة مرتفع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد جملة أسس لتوزيع الاستثمارات وتخصيص الموارد، كالتأكيد على أولوية الاستثمار في الأنشطة الواعدة ذات المردود السريع ، والتأكيد على أهمية الصناعة التحويلة في تأمين عوامل التنمية الطويلة والمستدامة وتحسين الميزان التجاري وتوفير فرص العمل، التأكيد على ضرورة الاستثمار في القطاعات الصحية والتعليمية ومجال البحث والتطوير التكنلوجي، تعزيز الإصلاحات وتأمين المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة ممارسة الأعمال، اعتماد اللامركزية في التخطيط وتحسين جودة المؤسسات ومراكز صنع القرار، الترويج لاستخدام التكنلوجيا الملائمة ذات التكاليف الرخيصة بما يوافق قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي (تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية، 2007، ص25-26).

على الرغم من كثافة الإجراءات المتبعة، وطموح الأهداف، إلا أن تحديد ماهية نظام السوق الاجتماعي بدقة وبما يوافق خصائص القطر لم تتوفر على نحو كفؤ أو حتى مقبول، كما يقول (إبراهيم، 2016،ص134): " تم إخضاع المجتمع وموارده للسوق بدل إخضاع السوق لصالح المجتمع ورفاهية أفراده مستهلكين ومنتجين" إذ لم تستند هذه الرؤى والتطبيقات لدراسات موضوعية أو محاولات استشراف دقيقة للوقوف على نتائجها، أو التحوط لقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي في مواجهة القوى والتراكمات الخارجية، كما أن جودة المؤسسات العامة والإدارات المعنية لم ترقى قديما ولم تتحسن خلال المرحلة لتحمّل تنظيم وتنسيق وتوجيه القطاع الخاص بكفاءة في ظل هذه الخطوات التحريرية. إن أيا من معدلات النمو القطاعية المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة لم تتحقق، سوى قطاعات الخدمات الحكومية والكهرباء والماء والنقل،(الشكل 6) حيث حققت معدلات نمو فعلية أعلى من المخطط، الأمر الذي يبين تجاوب وحساسية المنتجات الخدمية لحالة التحرير الاقتصادي في القطر، وهي نتيجة قد تنذر لحالة غير صحية في ظل عدم وجود قاعدة انتاجية صناعية متطورة، حيث يتمحور اعتماد الاقتصاد على المنتجات الخدمية قليلة القيمة المضافة، يلاحظ أيضا أن قطاع الصناعة التحويلية قد نما بمعدل 10.3% فقط في حين أن المخطط لنموه 15%، كما أن قطاع التجارة نما فعليا بمعدل 5% بدلا من المخطط له والذي يقدر 12%، إن هذه الفروقات بين النمو الفعلي والمخطط ليست بالقليلة، خاصة إذا ما نظر للأهمية الجوهرية لهذين القطاعين في الاقتصاد، ومع ذلك قد لا يكون النظر في معدلات النمو أهم من النظر في التغييرات الهيكلية التي أحدثتها الخطة لناحية ترقية الجهاز الإنتاجي والقدرات الصناعية وتشبيك الاقتصاد، يلاحظ أيضا أن القطاع الزراعي نما بمعدل سالب فعليا، وذلك قد يرجع – ضمن جملة من الأسباب – لحالة الجفاف التي أصابت القطر أبان الفترة، وأزمة السلع العالمية التي حلت كنتيجة للأزمة العالمية عام 2008، وارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار النفط.

الشكل 6: معدل نمو الناتج المحلي المخطط والفعلي حسب القطاع 2006-2010، (بالأسعار الثابتة) %



المصدر: (اسماعيل، 2016، ص84).

حملت الخطة الخمسية العاشرة رؤية طموحة لتطوير الصناعة التحويلية، وأكدت على أهمية القطاع في تأمين عوامل التنمية وتوفير قواعد التشبيك المعرفي الإنتاجي وتحسين ظروف التشغيل والتوزيع، وتم لأجل ذلك تحديد رؤية مستقبلية لقطاع الصناعة التحويلية حتى عام 2025، ومن أهم النقاط التي تضمنتها هذه الرؤى والاستشرافات طويلة الأمد (شحود، 2011، ص41، الصندوقA2):

- المساهمة بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر، خاصة زيادة حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين شروط التجارة
- تعزيز التنافسية من خلال الأبحاث والابتكارات والقدرات التكنلوجية والفنية والجودة والتدريب، والتنظيم والإدارة الجيدين من أجل زيادة القيمة المضافة والإنتاجية
- تعزيز سلسلة التوريد من أجل زيادة القيمة المضافة وتحسين الروابط مع القطاعات الأخرى
- خلق الوظائف ورفع مستوى المعيشة
- أخذ النمو الودي للبيئة بعين الاعتبار

تضمنت الخطة أيضا جملة من الإجراءات التطبيقية والفعاليات الهادفة لتطوير الصناعة التحويلية، على سبيل المثال إحداث المدن الصناعية والتي تعتبر – ضمن جملة من المنافع – بيئة حاضنة لنشر المعرفة الإنتاجية والتشبيك، كما تضمنت الخطة مطامح معلنة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطر فأحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات عام 2006 لخلق بيئة تمكينيه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطر، وأجريت مبادرات لتحسين فرص التمويل لهذه المشروعات (شحود، 2011، ص18)، كما تم اطلاق برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية **IMUP-SYRIA**، وهو معونة متعددة الأطراف بين الجهة المستفيدة (سورية)، والجهة المانحة(مؤسسة التنمية الإيطالية)، والجهة المنفذة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- يونيدو)، بلغت ميزانيته 2.2 ملون يورو، وامتدت

فترة التنفيذ الأولى بين عامي 2007–2010 بهدف تعزيز تنافسية الصناعة السورية وتحسين شروط التبادل إثر الانفتاح التجاري، خاصة صناعة الغزل والنسيج (أنظر: موقع الصناعي، تحديث الصناعة السورية، مقال على الشابكة)[19].

على الرغم من الرؤية الطموحة لقطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخمسية العاشرة، إلا أن نتائج القطاع الفعلية لم تلبي هذه المطامح، فبالنظر لأهم مؤشرات القطاع خلال الفترة 2006–2009 (الجدول 10)، يلاحظ أن معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية بلغ 6.7% فقط في حين أن مطامح الخطة كانت 15%، وبلغ معدل نمو العمالة في الصناعة التحويلية (–2%) الأمر الذي ينذر باختلالات هيكلية عميقة في قطاع الصناعة التحويلية في القطر كون هذا القطاع هو المعول عليه أساسا في تشغيل اليد العاملة وتطوير قدرات المعرفة المنتجة ورفع القيمة المضافة في نفس الآن (أنظر الشكل 5 في الفصل الأول)، إن استجابة القطاع لظروف التحرير التي تضمنتها الخطة الخمسية العاشرة بطرد العمال (معدلات نمو عمالة سالبة) يعني أنه غير قادر على تشبيك المعرفة المنتجة ورأس المال البشري والاستفادة من حصيلة المهارات الإنتاجية بكفاءة، يلاحظ في نفس السياق أن نسبة عاملي الصناعة الحاصلين على شهادة ثانوية وأكثر بلغت فقط 32% في حين أن مطامح الخطة للعمالة المتعلمة 60%، أما صادرات القطاع فقد فاقت المطامح بنسب عالية، إذ بلغ معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية 50% فعليا بدلا من 10% كهدف للخطة، إلا أن نسبة المواد الأولية ونصف المصنعة قد بلغت 60.3% من إجمالي الصادرات، هذه النتيجة تشير لاستقرار الميزة النسبية في الاقتصاد السوري داخل نطاق الأنشطة الإنتاجية قليلة القيمة المضافة والتي لا تستفيد من العمالة الماهرة ولا تؤدي لتطوير القدرات وتشبيك الصناعات، بحيث تنساب القوى الخاصة – إثر ظروف التحرير الاقتصادي– إلى تلك الأنشطة قليلة القيمة المضافة اجتماعيا والتي تلبي لرجال الأعمال أعلى عوائد متوقعة وأقل مخاطر محتملة.

الجدول 10: مؤشرات تطور الصناعة التحويلية للفترة 2006–2009

[19] https://alsenaee.com/2015/10/31/modernization-syrian-industry/

موقع الصناعي: موقع فني متخصص بالصناعة السورية يديره مجموعة من الخبراء المختصين بالشأن الصناعي عموماً وبالصناعة السورية خصوصاً، كما يتعاون الموقع مع مجموعة مختارة من الخبراء في هذا المجال، مدير الموقع الدكتور فؤاد اللحام المنسق الفني الوطني لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية 2007–2013.

المؤشرات / السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	متوسط الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)	أهداف الخطة العاشرة**
معدل النمو السنوي لناتج الصناعة التحويلية %	٢.٧-	١.٥ -	١٤.٨	١٦	٦.٧	١٥
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الثابتة %	٩.٨	٩.١	١٠	١٠.٩	١٠.١	%١٥
الناتج المحلي للقطاع العام الصناعي بكلفة عوامل الإنتاج مليون ل.س	٤٥٦١٤٥	٥١٨١٨١	٦٥٧٣٠٠	٥١١٦٦٩	٥٣٥٨٢٤	
حجم الاستثمار في القطاع العام الصناعي (مليار ل.س)	٧.٧	٦.٤	٤.٧	٦.١	٢٤.٨	١٠٥
المعدل السنوي لنمو العاملين في الصناعة التحويلية %	٠.٥-	٠.٢-	١.٥ -	٥.٥-	٢-	١٠
نسبة عاملي الصناعة الحاصلين على ثانوية وأكثر%	٢٣.٨	٢٣.٩	٢٧.١	٢٥.٩	٣٢	٦٠
حجم صادرات الصناعة التحويلية (مليار ل.س)	٢٣٥	٢٨١	٣٨٥	٢٣٦	٢٣١.٥	١١١
معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية %	١٨١.٧	١٩.٦	٣٧	٣٨-	٥٠	١٠
نسبة صادرات الصناعة التحويلية من مجموع الصادرات%	٤٦.٦	٤٨.٦	٥٤.٤	٤٨.٣	٤٩.٥	
نسبة المواد الأولية والنصف المصنعة من الصادرات %	٦١.١	٥٩.٤	٦٠.٦	٦٠	٦٠.٣	

المصدر: (الأشقر و ديوب، 2013)

بالنظر لقيمة رأس المال الثابت في سورية ومشاركة القطاعين العام والخاص في تكوينه خلال الفترة 2000-2010 (الجدول 11)، يمكن ملاحظة ما يلي:

- ارتفعت قيمة مجمل رأس المال الثابت من 156 مليار ل.س عام 2000 إلى 288 مليار ل.س عام 2005، بمعدل نمو 85%، متأثرا بارتفاع قيمة رأس المال الثابت لكلا القطاعين العام والخاص، إلا أن معدل النمو في القطاع الخاص بلغ 149% وهو ما يفوق معدل النمو في القطاع العام الذي بلغ 48%، الأمر الذي غير نسبة مشاركة القطاعين في مجمل تكوين رأس المال لصالح القطاع الخاص، حيث ارتفعت هذه النسبة من 36% إلى 49% في القطاع الخاص، وانخفضت من 64% إلى 51% في القطاع العام خلال الفترة
- استمرت قيمة مجمل رأس المال الثابت بالصعود لتصل إلى 337 مليار ل.س عام 2010، بمعدل نمو 17% خلال الفترة 2005-2010، متأثرا بارتفاع قيمة رأس المال الثابت في القطاع الخاص فقط دون العام، حيث نمت قيمة رأس المال الثابت الخاص بمعدل 37%، في حين أن قيمة رأس المال الثابت العام انخفضت بمعدل يسير بلغ 1.7% فقط، فارتفعت نسبة مشاركة القطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت إلى 57%، وانخفضت في القطاع العام إلى 43% خلال الفترة.

الجدول11: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 2000-2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		اجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية

2000	99331	**%63.64**	56761	**%36.36**	156092	%100
2005	146688	**%51**	141505	**%49**	288193	%100
2010	144153	**%43**	193268	**%57**	337421	%100
المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء						

يلاحظ إذن أن جملة الإجراءات المتخذة في العقد الأول للألفية الجديدة في إطار – أو نحو إطار – اقتصاد السوق الاجتماعي أثرت في مجمل قيمة رأس المال الثابت وتوزيعه النسبي على القطاعين، حيث ازدادت القيمة المجملة وازداد وزن مشاركة القطاع الخاص فيه.

أما فيما يخص وزن مشاركة القطاعين في التجارة الخارجية خلال الفترة (الجدول 12)، فيمكن ملاحظة ما يلي :

- أثرت الإجراءات في وزن مشاركة كلا القطاعين في الصادرات خلال الفترة 2000–2005 لتتوازن عند النصف تقريبا (50%) عام 2005 بعد أن كان للقطاع العام النصيب الأعظمي في صادرات عام 2000. كما ارتفع الوزن النسبي لمشاركة القطاع العام في الواردات من 24% إلى 34% خلال الفترة وقابله انخفاض مواز في حصة القطاع الخاص من الواردات من 76% إلى 66%. يلاحظ أيضا أن قيمة صادرات القطاع العام أكبر من وارداته في العامين (2000,2005) وبالعكس بالنسبة للقطاع الخاص الذي كانت قيمة وارداته أكبر من صادراته، الأمر الذي جعل الميزان التجاري العام موجبا، والخاص سالبا.

الجدول 12: **صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 2000–2010 (مليون ليرة سورية)**

البيان	قطاع عام			قطاع خاص			نسبة مساهمة القطاع بالمستوردات%		نسبة مساهمة القطاع بالصادرات%	
	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
2000	178975	45654	+133321	37215	141881	−104666	24	76	83	17
2005	212930	169265	+43665	211370	333104	−121734	34	66	50	50
2010	288611	205739	+82872	280453	606470	−326017	25	75	51	49

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية. تم حساب النسب من قبل الباحث مع تقريب الأرقام بعد الفاصلة لأقرب قيمة.

- في عام 2010 بقي الوزن النسبي لمشاركة كلا القطاعين في التصدير قريب من النصف (50%)، وعادت حصة القطاع الخاص من الواردات لتبلغ ثلاثة أرباع إجمالي الواردات تقريبا (75%)، وبقي الميزان التجاري العام موجبا، والخاص سالبا.
- في عام 2000 حقق الميزان التجاري الكلي (مجموع الصادرات – مجموع الواردات) فائضا بلغ 29 مليار ل.س (بالأسعار الجارية) متأتيا عن صادرات القطاع العام، أما في عامي 2005 و 2010 ، وهي الفترة التي شهد فيها القطر انفتاحا اقتصاديا في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد حقق الميزان التجاري الكلي عجزا بلغ تقريبا (–78 مليار ل.س) و (–243 مليار ل.س) على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة مستوردات القطاع الخاص. إن هذه النتيجة تثير نفس المشكلة التي أثارتها الانفتاحات الاقتصادية التدريجية في القطر منذ سبعينات القرن الماضي، وهي توجه القطاع الخاص نحو الأنشطة الغير مغامرة وسريعة العائد على الغلة التي لا تخدم تشبيك القطاع المنتج، بمعنى تركز الميزة النسبية في القطر في إطار هذه الأنشطة.

لم تسمح الفرصة بالوقوف على أثر ما بعد الخطة الخمسية العاشرة في الاقتصاد السوري، فقد توقفت الخطط متوسطة المدى(الخطط الخمسية) وطويلة المدى (رؤية سورية 2025)، مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، التي أثرت في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخلال الفترة الممتدة من بداية الثورة حتى عام 2017 قدرت دراسة للبنك الدولي جملة من الآثار التي خلفها النزاع في القطر السوري، يمكن تلخيص أهم هذه الآثار فيما يلي (مجموعة البنك الدولي، 2017، ملخص تنفيذي):

- خسائر تراكمية ضخمة في الناتج المحلي الاجمالي، قدرت بنحو 226 مليار دولار حتى عام 2016، أي نحو أربعة أضعاف ما كان عليه الناتج المحلي في 2010، حيث انكمش الناتج المحلي النفطي بنسبة 93%، وانكمش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 52 % لنفس الفترة
- أصيب القطاع الزراعي بشكل واسع نتيجة الأضرار التي لحقت بالمساحات الزراعة وشبكات الري ونقص العمالة ومستلزمات الإنتاج الزراعي (كالبذور والأسمدة ...الخ)، إضافة الى نزوح أعداد كبيرة من المناطق الريفية إلى الحضر
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبق، اذ بلغت نسبة البطالة بين الشباب 78% حسب تقديرات عام 2015، كما أشارت تقديرات عام 2017 أن حوالي ستة من كل 10 أشخاص سوريين يعيشون في فقر مدقع
- تدمير قطاع واسع من البنى التحتية والمرافق الصحية والتعليمية
- هجرة رؤوس الأموال المادية والبشرية
- أددت العقوبات الاقتصادية والأضرار التي أصابت الجهاز الإنتاجي إلى تقليص صادرات القطر، اذ انخفضت الصادرات بنسبة 92% بين عامي 2011 – 2015. تم تمويل العجز الكبير في الحساب الجاري وبشكل متزايد من احتياطات النقد الأجنبي
- انخفض احتياطي النقد الأجنبي من 21 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار لعام 2015

- انخفضت إيرادات الموازنة العامة من 23% من إجمالي الناتج المحلي إلى أقل من 3% خلال الفترة ما بين 2010 – 2015 ، وعليه ارتفع الدين العام من 30% إلى 150 % من إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة
- نمو الاقتصاد غير الرسمي
- تزايد حدة الحصار الدولي الاقتصادي على القطر السوري مع بداية الحرب من خلال سلسة من العقوبات مما زاد الضغط على المؤشرات السورية .

بالنظر للجدول (13) يمكن ملاحظة أن رأس المال الثابت انخفض في السنوات الأولى للثورة السورية، حيث وصلت قيمته في القطاع العام نحو 71 مليار ل.س عام 2015 بعد أن كانت 144 مليار ل.س عام 2010، وكذلك انخفضت قيمته في القطاع الخاص لكن بنسبة يسيرة الأمر الذي غير وزن مشاركة كلا القطاعين في رأس المال الثابت لصالح القطاع الخاص، إلا أن قيمة رأس المال الثابت عادت لترتفع في السنوات التي تلت عام 2015 في كلا القطاعين، ووصلت إلى قيم أعلى من تلك القيم التي كانت قبل الثورة، إن هذه النتيجة غير متوقعة نظرا للضرر الكبير الذي أصاب الجهاز الإنتاجي في سورية، وقد تثار الشكوك في هذه الحالة حول إذا ما كانت البيانات تعبر عن حقيقة رأس المال الثابت في سورية كما هو عليه في الواقع، لكن على أية حال انخفض الناتج المحلي في سورية بشكل حاد خلال هذه الأعوام (حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء نفسه)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج نحو 427 مليار ل.س عام 2022 بعد أن كانت قيمته نحو 1525 مليار ل.س عام 2010 (الأسعار الثابتة لعام 2000)، وهذه النتيجة تدل على ضعف الاستفادة من الأصول ورأس المال بغض النظر عن حقيقة قيمتها.

الجدول13: تكوين رأس المال الثابت في سورية حسب الملكية خلال الفترة 2010-2022 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		اجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية	مليون ل . س	النسبة المئوية
2010	144153	43	193268	57	**337421**	100
2015	71481	29	175078	71	**246559**	100
2020	221427	49	226388	51	**447815**	100
2022 *	384497	58	279157	42	**663654**	100

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء.

* أرقام أولية.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فقد أثرت العقوبات التجارية أحادية الجانب بشكل حاد على حركة التصدير والاستيراد في سورية[20]، وتغيرت ظروف التجارة الخارجية بشكل كبير، ويمكن بالنظر للجدول(14) ملاحظة الميزان التجاري في القطاعين العام والخاص، حيث أصبحت قيمة المستوردات أعلى من الصادرات بنسب كبيرة في كلا القطاعين منذ عام

[20] شهدت التجارة السورية الخارجية جملة من العقوبات التي فرضت من قبل اقتصادات كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، واشتهر اسم "قانون قيصر" الذي فرضته الدولة الأمريكية بعد أن تم تسريب آلاف الصور لانتهاكات ارتكبها نظام المخلوع بشار الأسد في حق الشعب السوري (تضمنت أقسى أشكال التعذيب والتعنيف).

2015 وخلال الأعوام التي تليها. كما يلاحظ أن القطاع العام ازدادت نسبة مشاركته في المستوردات، وانخفضت نسبة مشاركته في الصادرات وبشكل حاد لصالح القطاع الخاص إذ لم يساهم بالتصدير سوى بنسبة 1% لعام 2020. أما فيما يخص القيم المطلقة لصادرات ومستوردات كلا القطاعين، فقد شهدت قيمة العملة السورية هبوطا حادا ومتعاقبا خلال الفترة، ما يجعل القيم الاسمية للبيانات غير صالحة للتعبير عن حقيقة حركة الاستيراد والتصدير.

الجدول 14: **صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية خلال 2010-2022 (مليون ليرة سورية)**

السنوات	قطاع عام			قطاع خاص			نسبة مساهمة القطاع بالمستوردات%		نسبة مساهمة القطاع بالصادرات%	
	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
2010	288611	205739	82872	280453	606470	-326017	25	75	51	49
2015	55629	782707	-727078	154436	714633	-560197	52	48	26	74
2020	34429	2043349	-2008920	2273677	2579568	-305891	44	56	1	99
2022	332692	10429691	-10096999	2104344	9390399	-7286055	53	47	14	86

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية. تم حساب النسب من قبل الباحث مع تقريب الأرقام بعد الفاصلة لأقرب قيمة.
ملاحظة: تغيرت أسعار صرف الليرة السورية بنسب كبيرة جدا خلال الفترة

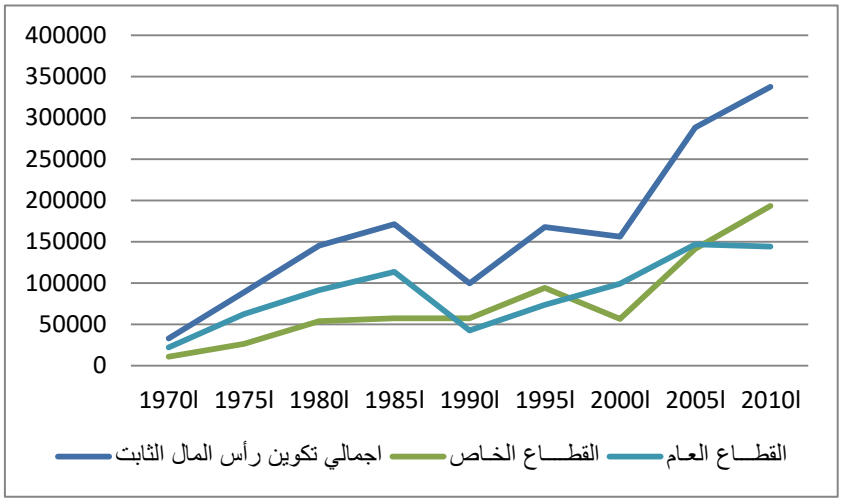
نظرة عامة واستنتاجات (1963-2010):

بناء على ما تقدم حول أهم الإجراءات و- عقليات العمل- التي يمكن أن تعبر عن السياسة الصناعية في سورية، يمكن استنتاج ما يلي :

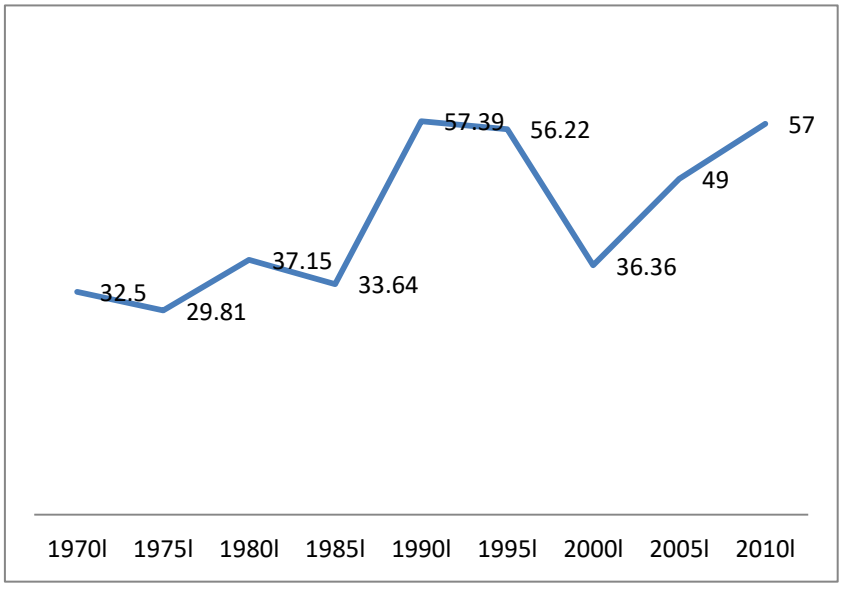
1. لم تتضمن السياسات المذكورة منظومة استهداف لدعم الأنشطة الواعدة وخلق مسار التحول الهيكلي في الاقتصاد ضمن رؤية متكاملة ومتدرجة في التطبيق (السياسة الصناعية الانتقائية)، وبدلا من ذلك تم تحرير أجزاء من الاقتصاد بشكل تدريجي وعلى فترات متعاقبة، وعليه لم تطبق آلية الدعم والتحفيز بناء على الأداء(الجزر والعصي)، ولم تحدد معايير الأداء أصلا، وذلك بجملته يخل في شروط أساسية لنجاح السياسة الصناعية (انظر الجدول 2 في الفصل الأول حول آلية التدرج في الاستهداف التي اتبعتها الحكومة الكورية منذ ستينات القرن الماضي)

2. كما أن عقلية التحرير لم تفصل بوضوح بين تحرير الاقتصاد في الداخل وفي الخارج، حيث من الممكن أن تتحرر أجزاء ومساحات من الجهاز الإنتاجي الداخلي وتزداد مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع بنفس الوقت الذي تحافظ فيه السياسة الصناعية على حماية هيكل الإنتاج الداخلي من القوى الخارجية، أو من توجه المصالح الداخلية نحو الأسواق الخارجية بميزة نسبية ضعيفة ومتدنية تقنيا. بدلا من ذلك، كثيرا ما تم تحفيز القوى الخاصة على المشاركة في العملية الإنتاجية عن طريق محفزات التجارة الخارجية أصلا (مثل فترة تسديد مدفوعات الاتحاد السوفياتي، وقانون الاستثمار عام 1991، واطلاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي). إن الآلية الصحيحة في هذا السياق، هي التي تجعل شروط المتاجرة الخارجية تصب في مصلحة الجهاز الإنتاجي وتطوير الميزة النسبية داخل الاقتصاد
3. أن عملية التحرير لم تتم عن طريق الخصخصة (جعل مؤسسات القطاع العام ملكية خاصة)، إنما تم فتح المجال أمام القوى الخاصة في نفس الوقت الذي كانت استثمارات القطاع العام في تزايد أيضا، في معظم الأحيان
4. كما أن آلية تحرير التجارة الخارجية، لم تفرق تماما بين تحرير الصادرات وتحرير الواردات، أنما جاءت جملة واحدة معا. عكس ما تبعته الكثير من الدول الناجحة في الخلط بين استراتيجيتي احلال الواردات والتصنيع الموجه بالصادرات، حيث يتم فتح التصدير أمام بعض البضائع التي يمكن أن تنافس في الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يتم حماية بضائع أخرى، يمكن أن تشكل فرصا للمنافسة في الأسواق الخارجية في المستقبل.
5. فيما يخص تأثير السياسات في قيمة ووزن مشاركة القطاعين العام والخاص في رأس المال الثابت، يلاحظ انتظام هذه القيم بشكل صعودي مع أوزان قليلة التذبذب خلال فترة التخطيط المركزي التي امتدت تقريبا حتى منتصف الثمانينات (الشكلين: 7، 8)، ثم بشكل متذبذب صعودا وهبوطا سواء في القيم المطلقة أو الأوزان المشاركة خلال الفترة (1985–2000) التي تضمنت سياسات وإجراءات لتحفيز القطاع الخاص في المشتركة في النشاط الإنتاجي كبرنامج تسوية المدفوعات مع الاتحاد السوفياتي والقانون رقم 10 لتشجيع الاستثمار عام 1991، هذه التذبذبات تشير للحساسية العالية والاستجابة السريعة لتلك السياسات، لكن على شكل طفرات سريعة واستجابة كمية آنية لا نوعية مستدامة، أما في الفترة التي تلت عام 2000 والتي مهدت السياسات فيها لانطلاق اقتصاد السوق الاجتماعي في القطر، يلاحظ صعود قيمة ووزن مشاركة القطاع الخاص في رأس المال الثابت، الأمر الذي يطرح أسئلة حول بيئة التشبيك الصناعي والمعرفي والطريقة التي انسابت فيها القوى الخاصة داخل النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة، على أن الفرصة لم تسمح باستقراء أثر السياسات والإجراءات المتبناة ضمن إطار السوق الاجتماعي في مشاركة القطاعين العام والخاص بنحو كامل وواضح بسبب توقف التخطيط متوسط وطويل الأمد إثر الثورة السورية.

الشكل7: تطور الاستثمار العام والخاص في سورية خلال الفترة 1970-2010 (بالأسعار الثابتة لعام 2000)، وحدة القياس: مليون ل.س



الشكل8: النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في سورية خلال الفترة 1970-2010



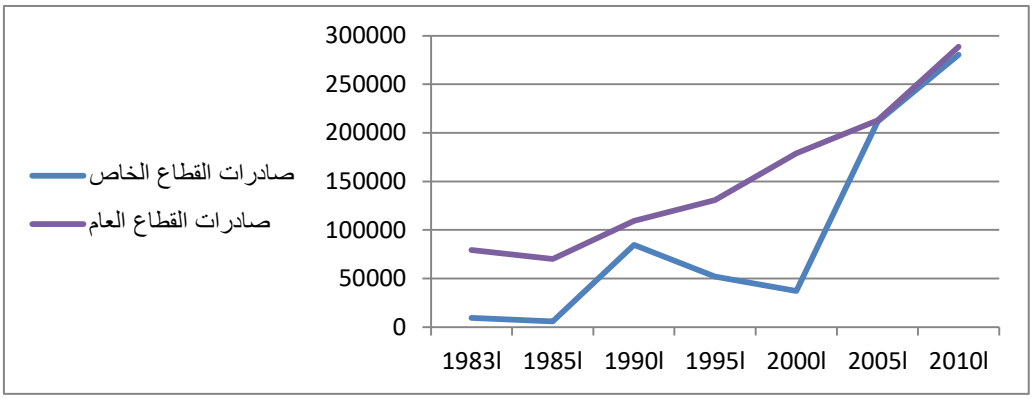
المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

---

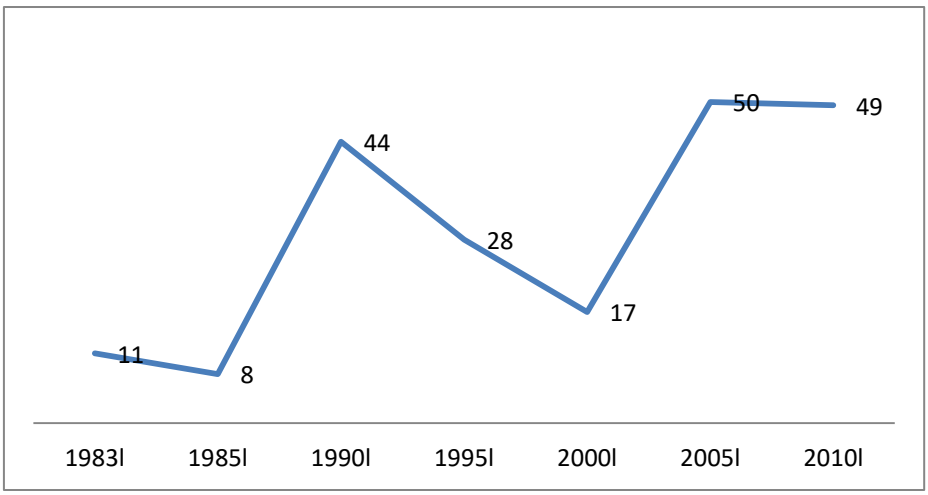
6. بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، يلاحظ انتظام صادرات القطاع العام باتجاه صعودي مستقر تقريبا منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن المنصرم(الشكل 9)، في حين تذبذبت صادرات القطاع الخاص بمعدلات حادة هبوطا وصعودا (بالأسعار الجارية)، ما أثر في نسبة مشاركة القطاع في التصدير بمعدلات متذبذبة بشكل حاد أيضا (الشكل 10)، على أن القطاع الخاص شهد عجزا – مزمنا – في الميزان التجاري طيلة الفترة ما عدا عام 1990 الذي توسعت فيه الصادرات الخاصة – بشكل كمي – في إطار برنامج تسوية مدفوعات الاتحاد السوفياتي، أما القطاع العام فقد حقق فائضا في الميزان التجاري منذ تسعينيات القرن الماضي. هذه النتائج تشير أيضا لحساسية القطاع الخاص استيرادا وتصديرا للتدابير والسياسات المتخذة من جهة، ولضعف الجهاز الإنتاجي واحتياجه للسلع

والبضائع الوسيطة ونصف المصنعة بكثافة عالية من جهة ثانية. كما أن انتظام منحنى التصدير في القطاع العام وقلة تذبذبه قد يشير لنوعية السلع المصدرة والتي غالبا ما تكون مواد خام وسلع أولية لا تحتاج لسلع وسيطة لإتمام عملية الإنتاج، الأمر الذي جعل الميزان التجاري العام موجبا معظم الفترة.

الشكل9: قيمة صادرات القطاعين العام والخاص في سورية خلال الفترة 1983-2010 (بملايين الليرات السورية)



الشكل10 : النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة 1983-2010



المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

ثانيا: كفاءة الحوكمة والأجهزة الإدارية في سورية (استنادا إلى مؤشرات الحوكمة العالمية WGI)

تقوم السياسة الصناعية على المشاركة ما بين المصالح العامة والخاصة بعلاقة ديناميكية ومتغيرة باستمرار حسب النتائج والظروف، بحيث يستمد القطاع العام التغذية الراجعة من القطاع الخاص، وبشكل مستمر، وبدوره يوجه المصالح ويقرأ الإمكانيات ويستشرف المستقبل، ويستخدم أدوات السياسة الصناعية لتحقيق المنافع الكلية والرؤى الاجتماعية. وقد تقدم في الفصل الأول مناقشة أهمية الاقتصاد المؤسسي والنظم الإدارية كمطلب حاسم لإنجاح تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية.

يذكر الدكتور " الحمش " في مقدمة كتابه (الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين) أن المشهد في الاقتصاد السوري لم يخلو منذ السبعينيات من حالات التلاعب والحركات الطفيلية، وتسلل بعض الفئات النفعوية إلى عملية صنع القوانين بما يخدم مصالحها الشخصية ويضر بالمنفعة العامة. على سبيل المثال، كان القانون السوري يحظر على الدوائر والأجهزة الحكومية وجود أية وسطاء وسماسرة في جميع أنواع العقود الخارجية، إلا أن الواقع كان يظهر وجود علاقة سمسرة متخفية ووسطاء "سوريين" ما بين الوفود الرسمية إلى الخارج والشركات الأجنبية، ومع مرور الزمن صارت هذه الوساطة تتم بشكل شبه علني دون إنكار من المسؤولين إلا ما ندر، ما دفع لإصدار قانون الكسب غير المشروع، وأحيل بموجبه عدد من (رجال الأعمال) الوسطاء لتوقيفهم والتحقيق معهم ومع بعض المسؤولين، إلا أن نتيجة التحقيقات لم تتوصل إلى شيء، فخرجوا من السجن وبدأوا نشاطهم على نحو أكبر وأوسع، وكونوا شركات مشتركة مع القطاع العام في مجال السياحة بشكل خاص، مستفيدين من بعض القوانين وعلاقاتهم الجيدة مع بعض المسؤولين، تحت شعار التعددية الاقتصادية. يستمر" الحمش" في قص العديد من أنشطة التسلل إلى القوانين وحركات الموارية التي يمكن التعبير عنها بقوله " كان هناك دائما عدم وضوح والتباس وكان المستفيدون من هذا الوضع يعرفون تماما كيف يعملون من أجل تحقيق المكاسب ... ".

تحت عنوان (التنمية والتخطيط في سورية) يذكر " الحمش " جملة من الأخطاء والمشاكل في اسلوب التخطيط السوري، والتي يمكن أن تستخلص كما يلي (الحمش، 2016، ص131-132):

- تشابه أهداف الخطط الخمسية، بالرغم من أنها قد تتضمن تجنب بعض الظواهر السلبية في الخطة السابقة، إلا أن بعض الظواهر والمشكلات الاقتصادية، تعود للظهور وأحيانا بشكل أقسى من عهدها السابق
- إن الخطط الخمسية وإن كانت شملت أهدافا تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة، إلا أنها غالبا ما تتسم بالغموض والعبارات الواسعة، ووضع أهداف طموحة جدا لا يمكن تنفيذها تستمر في الخطط اللاحقة – بصيغة تأكيدية – بالرغم من ذلك
- عدم توافق النتائج مع المطامح، وعدم تطابق الإجراءات المنفذة فعليا مع الأهداف المخططة، ففي الوقت الذي أكدت فيه هذه الخطط على أهمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، استمر القطاع الخدمي بالتنامي على نحو أسرع، وفي حين أكدت الخطة الخمسية الثالثة على أهمية القطاع الزراعي حيث يأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات، إلا أنه فعليا جاء في المرتبة الثانية من حيث التنفيذ، وفي الخطة الخمسية الرابعة وضعت استثمارات القطاع الزراعي في المرتبة الثانية، لكنها جاءت في المرتبة الثالثة من حيث التنفيذ. هذه المعطيات تشير لعدم وطوح استراتيجية التنمية، والبعد بين واضعي الأهداف والمنفذين
- ضعف الترابط بين أقسام الخطط، وعدم استخدام الأدوات الفنية والتقنيات الرياضية، كما أن الخطط لم تضع سيناريوهات محتملة لانتقاء السيناريو الافضل
- تم إضافة العديد من التعديلات كملحق للخطة من قبل الدوائر المختصة في سنوات التنفيذ، ما يوحي بأن الخطة النهائية ليست هي الخطة المقررة في الأصل
- لم يتم دراسة جدوى المشاريع فنيا واقتصاديا، ما أدى لوجود صناعات ليس لها مبرر فني أو اقتصادي واضح

- حملت الخطط طابع تأشيري أكثر مما حملت طابع إلزامي، بمعنى أنها لم تضع جزاءات وعقوبات في حال عدم التنفيذ.

هذه المفاهيم بمجملها تضع خطوطا حمراء حول الآلية التي أديرت بها السياسة الصناعية، ومستوى التنسيق بين الأجهزة الإدارية، ونظم الشفافية والمسائلة، وطبيعة عملية " الاندماج " التي تعبر عن العلاقة بين الدولة– الأعمال، وكذلك آلية " الجزر والعصي " كما تقدم في الفصل الأول. إن الحكم في هذه المسائل بشكل موضوعي وتفصيلي ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب الوقوف في عدة قضايا تعبر عن جودة النظم الإدارية وبحثها بشكل مستقل، والنظر في آراء الباحثين المراقبين والمعاصرين للأحداث التي مر بها الاقتصاد السوري. بدلا من ذلك قد توفر بعض مؤشرات جودة الحوكمة والنظم الإدارية المعروفة والمشهورة عالميا صورة عامة – غير تفصيلية – حول هذه النظم بالإجمال. فيما يلي ستعتمد المناقشة على مؤشرات جودة الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي للوقوف على جودة النظم العامة والأطر المؤسسية الكلية في القطر السوري.

" إن الحكم الرشيد ضروري للتنمية. فهو يساعد البلدان على تحسين النمو الاقتصادي، وبناء رأس المال البشري، وتعزيز التماسك الاجتماعي. تم تصميم مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لمساعدة الباحثين والمحللين على تقييم الأنماط الواسعة لتصورات الحوكمة عبر البلدان وعلى مر الزمن ... تقوم WGI بتجميع البيانات من أكثر من 30 مركزًا فكريًا ومنظمة دولية ومنظمات غير حكومية وشركات خاصة في جميع أنحاء العالم تم اختيارها على أساس ثلاثة معايير رئيسية: 1) يتم إنتاجها من قبل منظمات موثوقة؛ 2) أنها توفر بيانات قابلة للمقارنة عبر البلاد؛ و3) يتم تحديثها بانتظام. وتعكس البيانات وجهات النظر المتنوعة بشأن الحوكمة لدى العديد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عشرات الآلاف من المشاركين في الاستطلاع والخبراء. " (البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، الموقع الرسمي)[21].

تتكون مؤشرات الحوكمة العالمية WGI من ستة مؤشرات رئيسية، وكل مؤشر منها يضم عددا من المؤشرات الفرعية التي توفرها العديد من المؤسسات العامة والمنظمات الدولية والمراكز الخاصة والجهات المعنية، ومن خلال آلية الأخذ بالأوزان الترجيحية والمتوسطات الحسابية تتجمع هذه المؤشرات الفرعية لتنتج المؤشر الرئيسي، وتتراوح القيم النهائية للمؤشرات الرئيسية من −2 (جودة أدنى) إلى +2 (جودة أعلى)، كما توفر قاعدة البيانات ترتيبا آخر لكل مؤشر من حيث النسبة المئوية من 0 إلى 100 حيث تتوافق القيم الأعلى مع نتائج أفضل. على سبيل المثال، فإن المؤشر الأول في WGI، وهو مؤشر **الصوت والمسائلة**، يتكون من عدد كبير من المؤشرات الفرعية التي توفرها قواعد وتقارير البيانات العالمية، مثل تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يصنف الدول حسب معيار التنافسية، ومؤشر برتلسمان للتحول الذي يقيّم حالة الديمقراطية وتحول الحوكمة والنظم السياسية والاقتصادية في الدول، وغيرها من المؤشرات العالمية الشهيرة (أنظر الجدول 15). بالرغم من اتساع الجوانب التي تشملها هذه المؤشرات واعتمادها قاعدة بيانات عريضة، إلا أنها غالبا ما تكون غير دقيقة تماما، وربما لا تعبر عن تطورات وإصلاحات حوكمة

[21] www.govindicators.org

محددة في سياقات بلدان معينة، ومع ذلك فهي مفيدة لإجراء مقارنات عامة واسعة النطاق بين البلدان، وتقييم الاتجاهات العامة في الدول بمرور الوقت، خاصة في المدى الطويل.

جدول 15: أسماء المنظمات والتقارير والمؤشرات العالمية التي استخدمت كقاعدة بيانات المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر **الصوت والمسائلة** في WGI.

Code	Data Source Name
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
EQI	European Quality of Government Index (Underlying Survey Data)
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HRM	Human Rights Measurement Initiative
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	iJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Vibrant Information Barometer
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People Report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	IHS Markit World Economic Service

المصدر: الموقع الرسمي لمؤشرات الحوكمة العالمية WGI

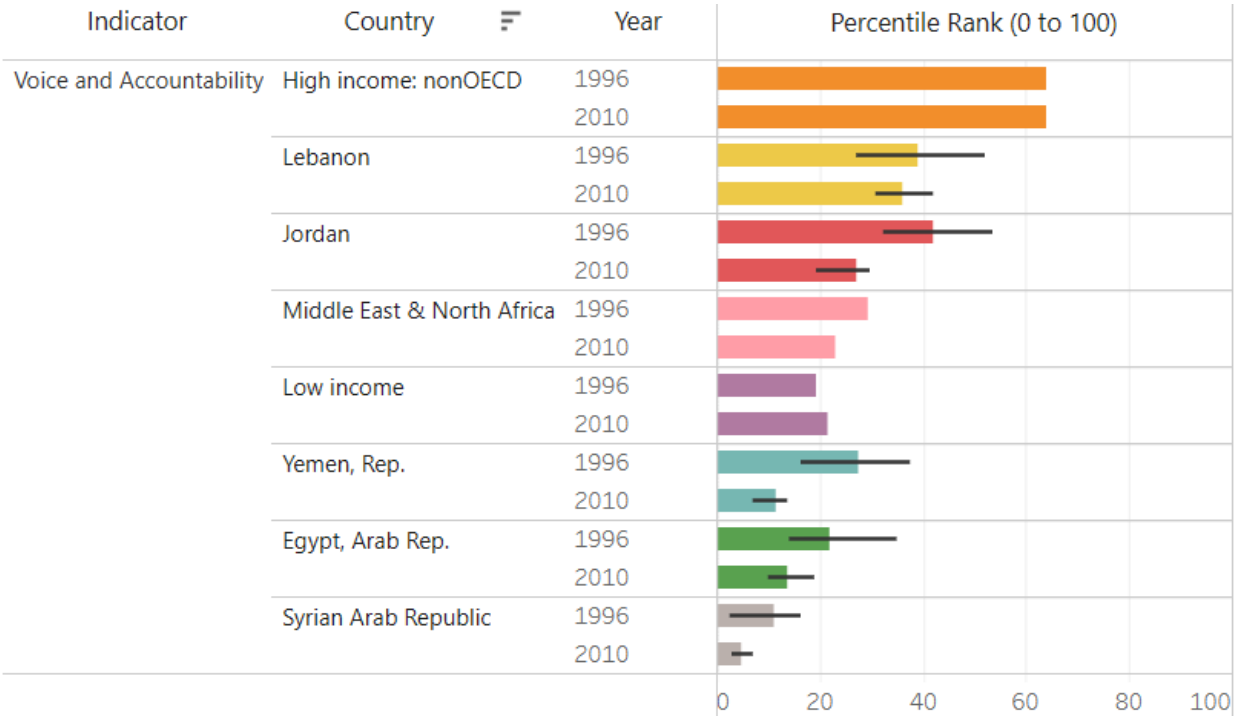
فيما يلي مناقشة سلوك أربعة مؤشرات رئيسية في القطر السوري حسب ما يخدم هدف البحث:

1) مؤشر الصوت والمساءلة Voice and Accountability :

يلتقط " الصوت والمساءلة " تصورات حول حقوق المسائلة، ومشاركة المجتمع بالقضايا السياسية، وحقوق الانفتاح ووصول المعلومات ودرجة الشفافية، ويضم مجموعة مؤشرات تعنى بقضايا مثل : هل السياسات الاقتصادية للدولة (الميزانية والمالية، وما إلى ذلك) تتم مناقشتها علنا؟ هل تعمل المؤسسات التمثيلية (مثل البرلمان) وفقا للقواعد الرسمية

المعمول بها (الدستور)؟ ما هي الاعتبارات حول موثوقية حسابات الشركات المملوكة للدولة ؟ وما هي موثوقية الاحصاءات الاقتصادية والمالية الأساسية (الحسابات القومية، ومؤشرات الأسعار، التجارة الخارجية ... الخ)، مساءلة الموظفين العموميين، درجة الشفافية في المشتريات العامة، تمتع افراد المجتمع بحقوق إنشاء المعلومات ومشاركتها واستهلاكها، وغيرها.

الشكل 11: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر الصوت والمسائلة، للعامين (1996، 2010).



المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

يعبر الشريط العريض الملون عن رتبة الدولة في المؤشر بالنسبة لبقية الدول (من 0 إلى 100)، بحيث تأخذ الدول الأعلى جودة في المؤشر قيم قريبة من ال 100 ، والعكس صحيح بالنسبة للدول متدنية الجودة التي تأخذ قيم قريبة من ال0، مثلا بفرض أن دولة ما حققت رتبة 25 هذا يعني أن 75% من دول العالم حققت رتبا أعلى (أي جودة أعلى في المؤشر) و25% من دولة العالم حققت رتبا أدنى. أما الخط الأسود المتداخل في نهاية الأشرطة فهوة هامش الخطأ المقدر إحصائيا حوالي الرتبة (زيادة أو نقصانا).

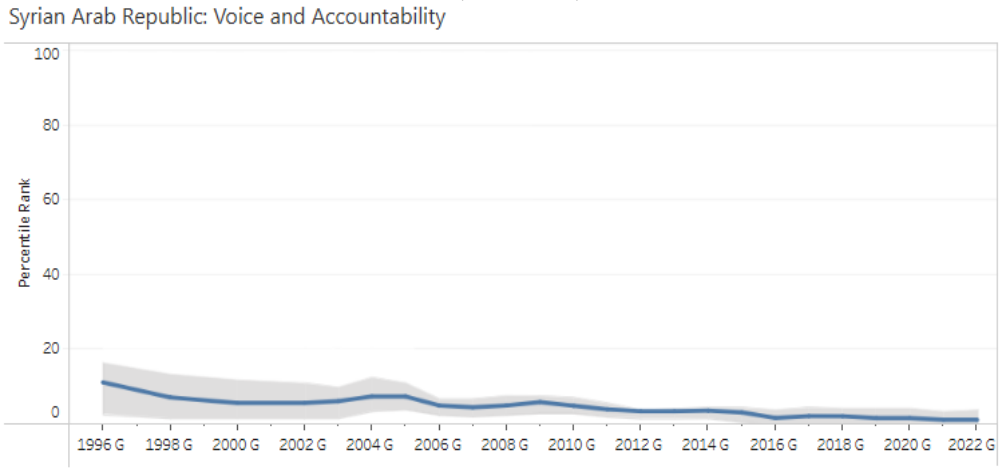
تم ترتيب مكان الدول في الجدول بشكل تنازلي(من الأعلى إلى لأسفل) حسب الوسط الحسابي للرتب المسحوبة في العامين (1996 و 2010)، يلاحظ مثلا أن رتبة المؤشر في مصر أعلى منه في اليمن لعام 2010، ومع ذلك تموضعت اليمن في رتبة أعلى من مصر في الجدول، لأن مجموع الوسط الحسابي للمؤشر في العامين في اليمن أعلى منه في مصر.

ضمن مجموعة دول عربية مختارة (سورية، الأردن، لبنان، مصر، اليمن) تموضع القطر السوري في الرتبة المئوية الأخيرة في الأعوام 1996 و 2010 (الشكل 11)، حيث حقق رتبة 11 و 4.7 على التوالي، في حين أن الدولة التي حازت رتبة أعلى مباشرة بعد القطر السوري من حيث جودة المؤشر، وهي مصر، حققت رتبة 22 و 13.7 على التوالي. يلاحظ انخفاض رتبة المؤشر لدى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2010 عنه في عام 1996 (خلال أكثر من عقد) ، وهو بالفعل ما ظهر في سلوك جميع الدول العربية المختارة، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه

رتبة مجموعة الدول منخفضة الدخل (عالميا)، ما يطرح أسئلة حول جودة تطور القيم التي يغطيها مؤشر الصوت والمسائلة في المنطقة العربية خلال الفترات طويلة المدى. يلاحظ أيضا استقرار رتبة المؤشر لدى الدول عالية الدخول[22]، الذي قد يرجع لارتفاع واستقرار جودة البيئة المؤسساتية في هذه الدول.

بالنظر لسلوك المؤشر في القطر السوري خلال الفترة الممتدة ما بين 1996–2022 (الشكل 12)، يتبين أنه جنح للانخفاض عند مستويات متدنية في الأصل، في منحنى خطي شبه مستقر (تذبذبات قليلة) منذ بداية الفترة حتى عام 2010، ما يطرح إشكالية حول تطوير القيم التي يتضمنها المؤشر في القطر السوري في المدى المتوسط والطويل. يتبين أيضا انخفاض رتبة المؤشر لمستويات متدنية جدا مع انطلاق الثورة السورية عام 2011.

الشكل 12: سلوك مؤشر الصوت والمسائلة في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022).



المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

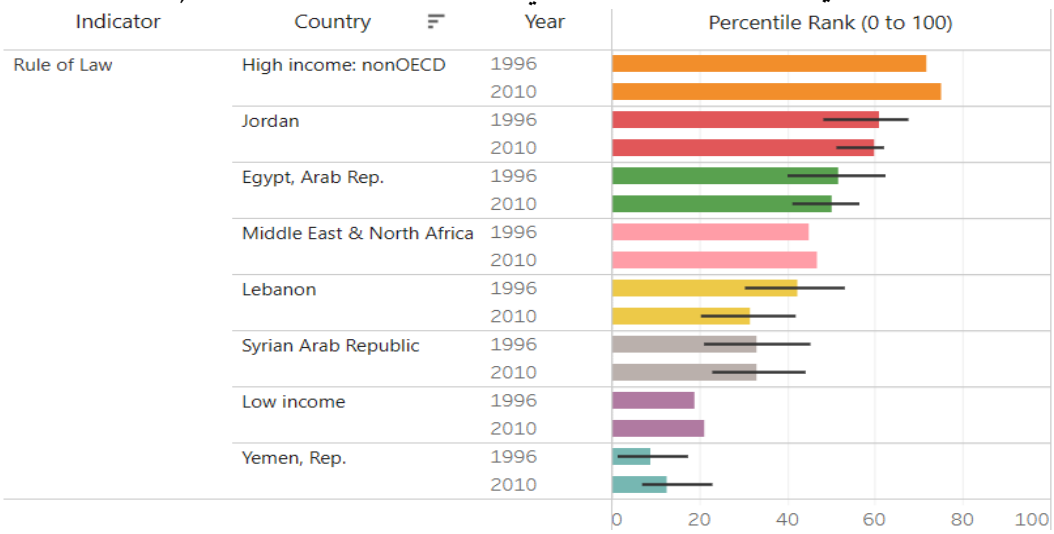
المنطقة المظللة باللون الرمادي تشير إلى هامش الخطأ المقدر إحصائيا.

2) مؤشر سيادة القانون Rule of Law :

يعكس هذا المؤشر تصورات حول مدى ثقة الفاعلين بقواعد المجتمع والتزامهم بها، ويتضمن مؤشرات تعبر عن قضايا مثل: عدالة القضاء وسرعة الإجراءات القضائية، نفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، كفاءة الإطار القانوني واستقلال القضاء، الثقة في قوة الشرطة وفي النظام القضائي، وهل تمارس الدولة ضغوطا تعسفية على الملكية الخاصة ؟، خطر قيام الدولة أو أي سلطة سياسة بحرمان الشركات الخاصة المحلية أو الأجنبية من أصولها أو مصادرتها أو تأميمها، خطر قيام هيئة حكومية بتغيير الشروط أو الإلغاء التام أو إحباط العقود التي أبرمتها مع أطراف خاصة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، خطر عدم قيام النظام القضائي بإنفاذ الاتفاقيات التعاقدية بين كيانات القطاع الخاص بسبب عدم الكفاءة أو التحيز أو الفساد أو عد القدرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وحزم، سيادة القانون (فصل السلطات، القضاء المستقل، الحقوق المدنية، ملاحقة إساءة استغلال المناصب)، وما إلى ذلك.

[22] الغير منضمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

الشكل 13: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر سيادة القانون، للعامين (1996، 2010)

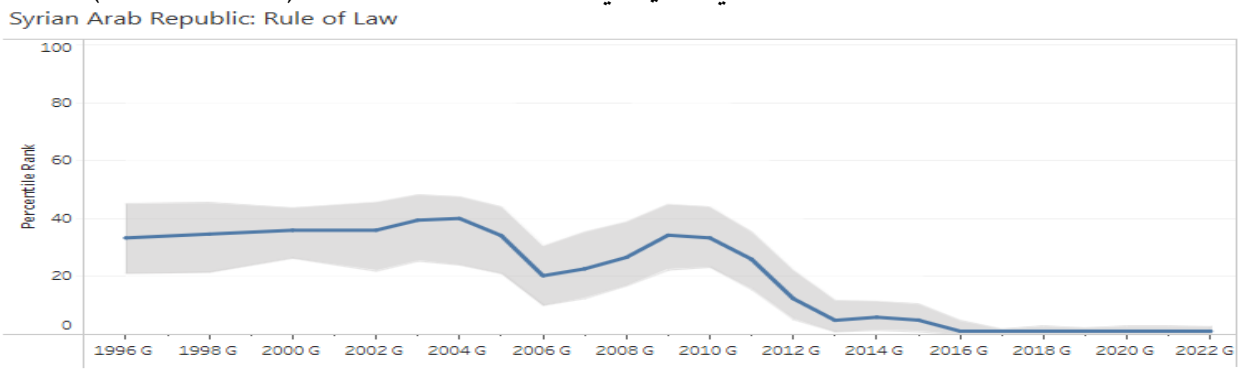


المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

حقق القطر السوري في "سيادة القانون" رتبة 33 للعامين 1996 و 2010 ، وهو بذلك يحتل رتبة أعلى من رتبة بلدان العالم منخفضة الدخل التي بلغت 18 و 21 لنفس العامين(الشكل13)، أما بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد حققت رتبة 45 و 46 لنفس العامين، محتلة بذلك درجة أعلى من درجة سورية بنسبة ليست باليسرة من حيث جودة المؤشر، وانعكس ذلك بالفعل في سلوك المؤشر للدول العربية المختارة، حيث حققت كل من الأردن ومصر ولبنان رتبة أعلى من سورية، ما عدا دولة اليمن التي تموضعت في الرتبة الأخيرة. يلاحظ عدم وجود فروقات كبيرة في سلوك المؤشر للعامين المذكورين في معظم الدول والمجموعات التي تضمنها الجدول، وذلك قد يعود لطبيعة القيم التي يتضمنها المؤشر (الثقة بقواعد المجتمع والالتزام بتنفيذها) والتي قد يصعب التأثير فيها في الفترات غير بعيدة المدى.

أما بالنسبة لسلوك المؤشر التتابعي في سورية للفترة 1996–2022 (الشكل 14)، يتبين صعود المنحنى بمعدلات قليلة وشبه مستقرة منذ بداية الفترة حتى عام 2004 ، إلا أنه انخفض بمعدل حاد خلال فترة 2004–2006 ، ليعود في الأعوام اللاحقة ليرتفع أيضا بمعدلات حادة، لكن ليصل عام 2010 عند مستوى يشبه ما كان عليه في بدايات الفترة عام 1996، بالتالي يمكن الحكم على سلوك المؤشر بأنه سلوك متذبذب عند مستويات دون الوسط . يتبين أيضا انحدار المؤشر لمستويات متدنية جدا في الفترة التي تلت عام 2011.

الشكل 14: سلوك مؤشر سيادة القانون في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022).



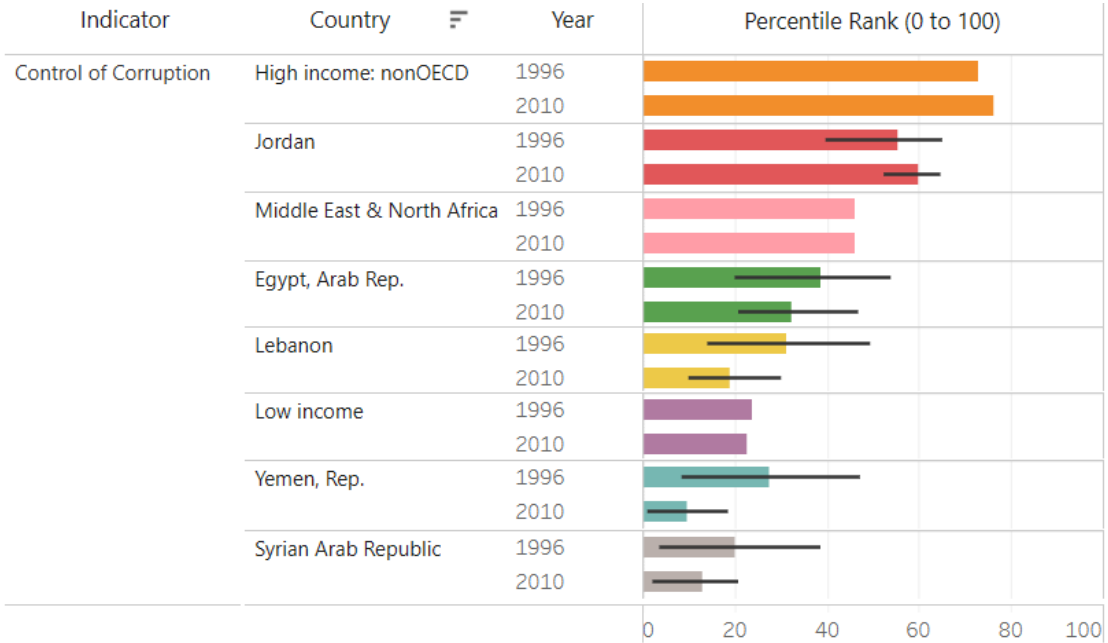
المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

---

3) مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption :

يعكس هذا المؤشر تصورات حول مدى ممارسة السلطات العامة ما يحقق مكاسبها الخاصة، متضمنة أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلا عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. ويتضمن مؤشرات تعبر عن قضايا مثل: مستوى الفساد بين المديريات والشركات المحلية والأجنبية، الفساد بين الموظفين العمومين، وهل الفساد في الحكومة منتشر على نطاق واسع؟، خطر تعرض الأفراد/الشركات للرشوة او غيرها من الممارسات الفاسدة للقيام بأعمال تجارية أو السماح لاستيراد أو تصدير منتج أو الحصول على موافقات معينة ...الخ، وما مدى اضطرار الشركات لدفع مبالغ إضافية لإنجاز الأمور؟، طريقة إنفاق الأموال العامة، وما إلى ذلك.

الشكل 15: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر مكافحة الفساد، للعامين (1996، 2010)

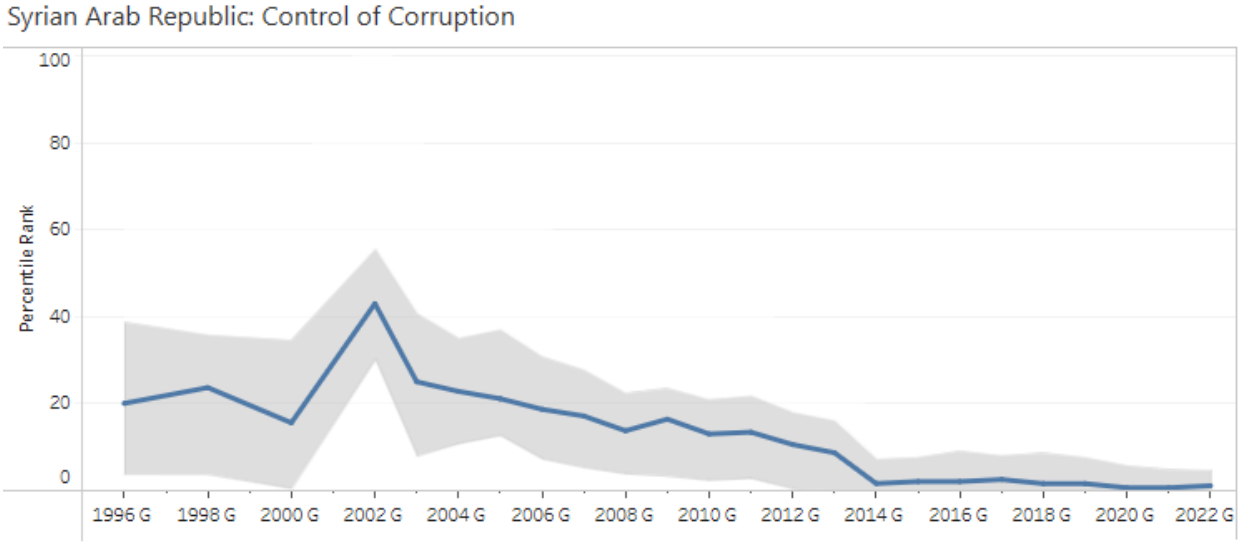


المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

أخذت سورية الرتبة الأخيرة في جودة المؤشر ضمن مجوعة البلدان المختارة (الشكل15)[23]، فقد احتلت الرتبة 19.8 و 12.8 للعامين 1996 و 2010، في حين أن اليمن وهي الدولة التي تموضعت مباشرة في الدرجة التالية الأعلى بعد سورية، احتلت رتبة 27.4 و 9.5 لنفس العامين، بذلك يكون الوسط الحسابي لمجموع الرتب في اليمن أعلى منه في سورية، ولو أن جودة المؤشر لعام 2010 في سورية أعلى منه في اليمن، وقد بعدت رتبة سورية عن الدول منخفضة الدخل بنسبة ليست باليسيرة، إذ احتلت الأخيرة رتبة 23.9 و 22.5 لنفس العامين، أما دول المنطقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد احتلت رتبة 46 تقريبا في العامين.

بالنظر لسلوك المؤشر التتابعي في سورية (1996–2022)، يتبين حدوث طفرة في جودة المؤشر خلال الأعوام 2000–2002[24]، وصلت فيها رتبة المؤشر لأكثر من 40، ثم انخفض المؤشر في الأعوام التالية بمنحنى خطي شبه مستقر، وإلى مستويات متدنية جدا بعد السنوات الأولى من الثورة السورية.

الشكل 16: سلوك مؤشر السيطرة على الفساد في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022).



المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

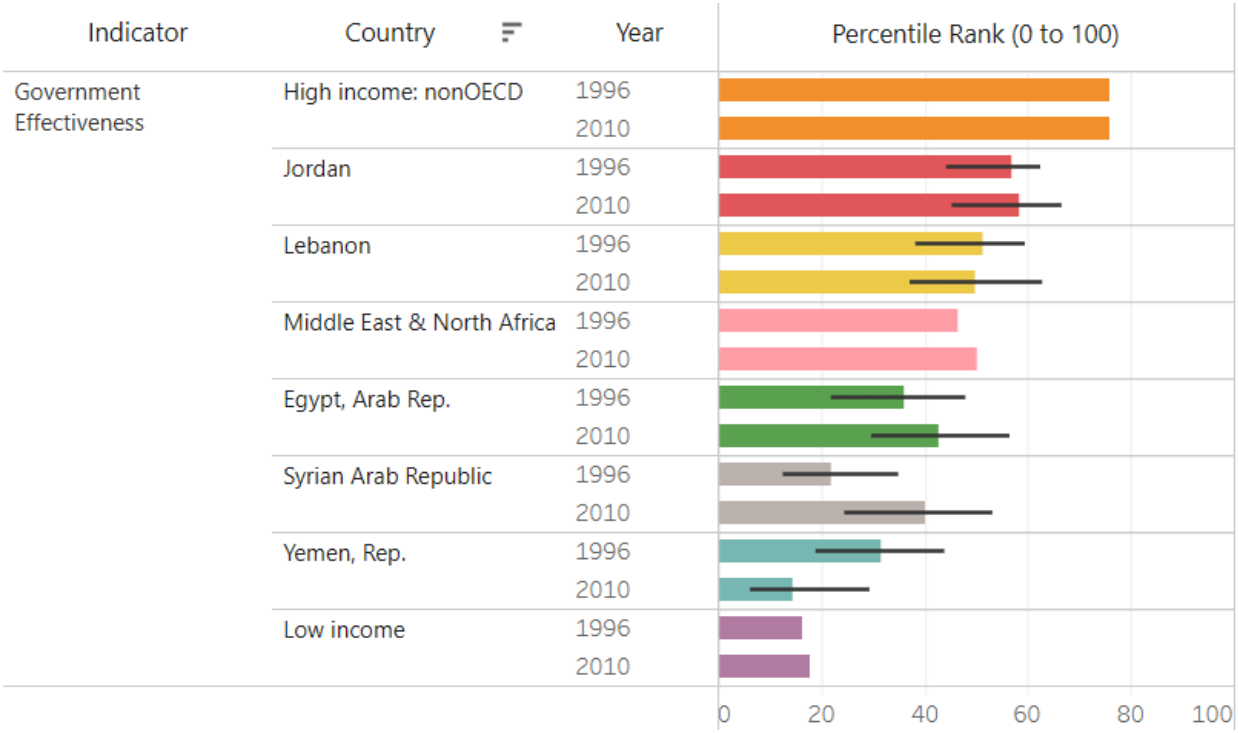
4) مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness :

[23] ملاحظة في الشكل 15: أظهرت لوحة البيانات التفاعلية للموقع الرسمي في هذا المؤشر ترتيبا لمكان الدول والمجموعات لا يفيد وضعها بشكل تنازلي حسب الوسط الحسابي للرتب المحسوبة، بالرغم من إعطاء برمجية اللوحة نفس أوامر التصنيف التي أعطيت المؤشرات السابقة، لم يستطع الباحث – بعد محاولات – معرفة السبب، فتم تعديل مكان الدول في الجدول يدويا باستخدام برمجية تعديل الصور على الحاسب.

[24] قد يعود حدوث هذه الطفرة السريعة في مؤشر السيطرة على الفساد خلال الأعوام 2000–2002 لسبب استلام المخلوع "بشار الأسد" مقاليد الحكم في البلاد عام 2000، ما دفعه لمحاولة تبييض صفحته أمام الرأي العام والمحافل الدولية، أو ما شابه ذلك.

يلتقط هذا المؤشر تصورات حول مدى التزام الحكومة بتقديم الخدمات العامة والمدنية بكفاءة، ومدى جودة هذه الخدمات ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات ومصداقيتها والتزام الحكومة بها. ويتضمن مؤشرات فرعية تعبر عن قضايا مثل: جودة البيروقراطية، الروتين، جودة البنية التحتية للطرق والرضا عن نظام النقل، الخدمات الأساسية(المدارس والتعليم، الخدمات الصحية، مياه الشرب والصرف الصحي، شبكة الكهرباء، الصيانة والتخلص من النفايات)، جودة الإدارة العامة وكيفية إدارة الميزانية وتعبئة الإيرادات، نزاهة الخدمات المدنية، وما إلى ذلك.

الشكل 17: الرتبة المئوية لمجموعة بلدان مختارة في مؤشر فعالية الحكومة، للعامين (1996، 2010)

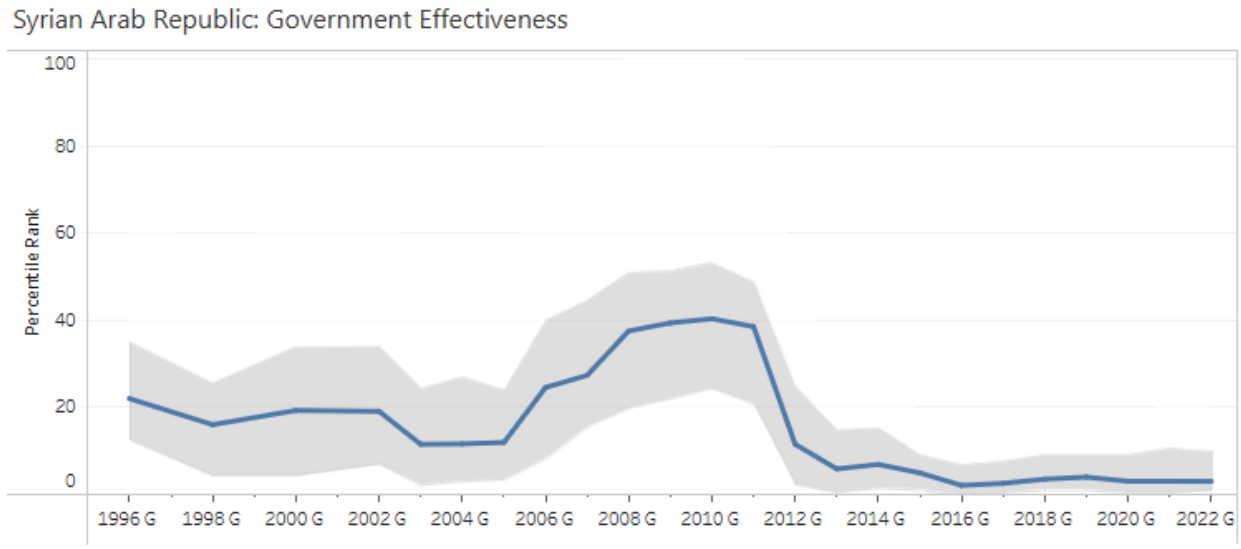


المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

حققت سورية في " فعالية الحكومة " رتبة 21.8 و 40.1 للعامين 1996 و 2010، بذلك تكون رتبة المؤشر قد تضاعفت خلال الفترة(أعلى معدل نمو في جميع الدول والمجموعات المدرجة في الجدول)، واتجه المؤشر في سورية نحو الاقتراب من رتبة المؤشر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي حقق 46.2 و 50 لنفس العامين، بذلك احتل القطر السوري مكانة في الجدول أعلى من اليمن ومن مجموعة دول العالم منخفضة الدخل، ولو أن كل من الأردن ولبنان ومصر قد حققت رتبة أعلى من القطر السوري في جودة المؤشر.

الشكل(18) يبين سلوك المؤشر التتابعي في سورية للفترة (1996–2022)، حيث تذبذب المنحنى منذ بداية الفترة حتى عام 2005 عند مستويات جودة متدنية، ثم ارتفع في السنوات الخمسة التالية بمعدلات حادة ليصل إلى مستوى ما قبل الوسط، ما قد يدل على ارتفاع القيم التي يتضمنها المؤشر خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت عناوين اقتصاد السوق الاجتماعي، ثم انخفض المؤشر لمستويات متدنية مع بدء سنوات الثورة السورية.

الشكل 18: سلوك مؤشر فعالية الحكومة في سورية في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022).



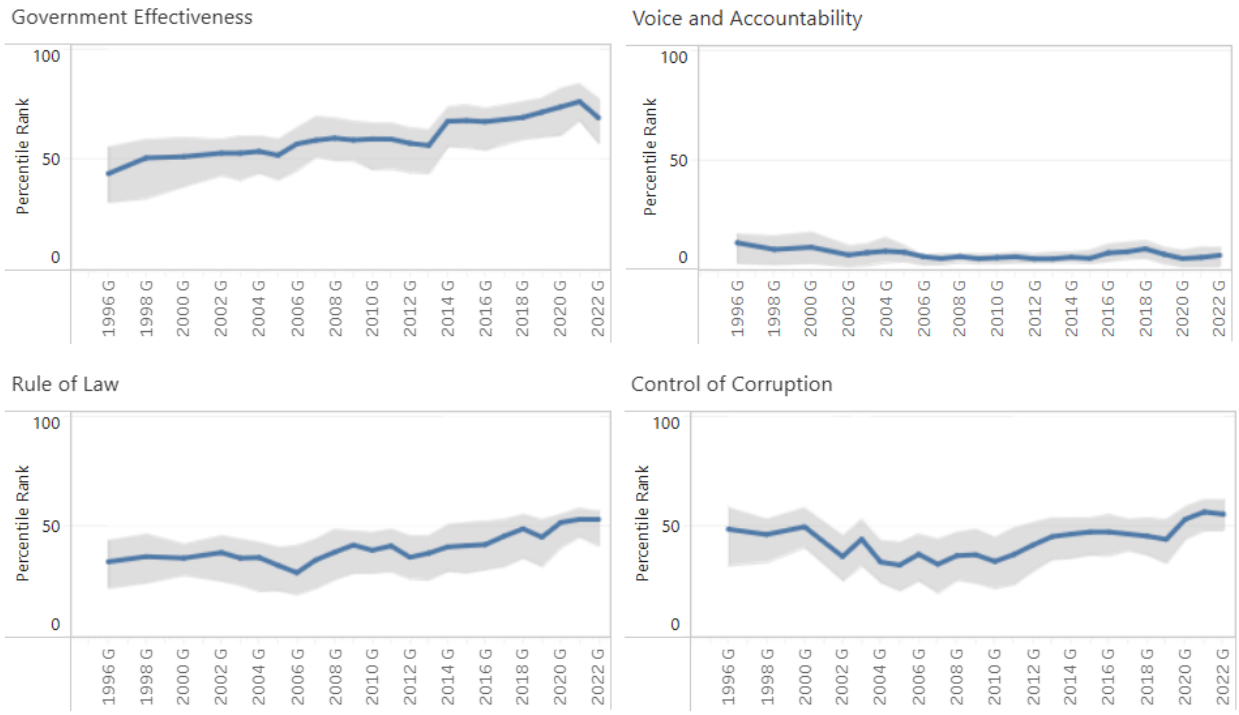
المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

بالمحصلة، يظهر أن جودة القيم التي تضمنتها المؤشرات السابقة، والتي يمكن أن تعبر – بشكل عام – عن تصميم وإدارة السياسات وعلاقة الدولة– الأعمال، لم ترتقي لمستويات مطلوبة (الجدول 16)، الأمر الذي يمنع وجود شرط أساسي من شروط إنجاح السياسة الصناعية التي تقوم على صحة تنظيم العلاقة بين المؤسسات والمستويات البيروقراطية بشفافية عالية انطلاقا من العقد الاجتماعي، وعلى " التضمين المستقل " بين المصالح الخاصة والعامة منعا لحدوث ظاهرة " الاستيلاء على الدولة ".

الجدول 16: ملخص نتائج تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية، القيم الخاصة بالقطر السوري			
الصوت والمساءلة	**سيادة القانون**	**السيطرة على الفساد**	**فعالية الحكومة**
يعبر عن:			
حقوق المساءلة، والمشاركة السياسة الاجتماعية	ثقة الفاعلين بقواعد المجتمع والتزامهم بها	الاستيلاء على السلطة، ممارسة جهات عامة ما يحقق مكاسب خاصة	تصميم وإدارة وإنتاج الخدمات الحكومية على نطاق واسع
سلوك المؤشر في سورية للفترة 1996–2010:			
الميل للانخفاض عند مستويات متدنية في الأصل. رتبة أدنى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، ومن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	سلوك متذبذب عند مستويات دون الوسط. رتبة أعلى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، وأدنى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	حدوث طفرة خلال 2000–2002، ثم الميل للانخفاض في مستويات متدنية. رتبة أدنى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، ومن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	متذبذب في مستويات دنيا حتى عام 2005، ثم تصاعد بوتيرة عالية ليصل إلى مستويات دون الوسط. رتبة أعلى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، وأدنى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من الجدير بذكره، أن العملية التنموية في بعض دول آسيا، تمّت من غير توفر بيئة – ديمقراطية – على نطاق واسع تشبه تلك التي في الدول المتقدمة في العالم الغربي، بدلا من ذلك اعتمدت هذه الدول الآسيوية على الخلط بين توفير بعض القيم ونظم الإدارة واستقلال مؤسسات صنع القرار، بحدود ومستويات معينة تؤمن متطلبات صنع وإدارة السياسات التنموية، على سبيل المثال يبين (الشكل 19) سلوك نفس المؤشرات الأربعة في الصين خلال 1996–2022، يتبين أنه بالرغم من تدني **الصوت والمسائلة** لمستويات حرجة (وهي من أهم خصائص الدمقرطة)، إلا أن **فعالية الحكومة** تطور باتجاه صاعد ووصل لرتبة 75.7 عام 2021، ما يعني أن الحكومة قدمت خدماتها والقيم التي يحتويها هذا المؤشر بجودة أعلى من 75% من حكومات بلدان العالم بالرغم من تدني الصوت والمساءلة، يلاحظ أيضا أن كل من **سيادة القانون** و **السيطرة على الفساد**، لم تصل لمستويات عالية لكنها في نفس الوقت لم تنخفض لمستويات متدنية أو حرجة، فضلا عن كونها تصاعدت خلال الفترة وتخطت في كلا المؤشرين عتبة الرتبة 50 في عام 2020، الأمر الذي يدل على أن الحكومة الصينية قدمت مساعي حقيقية في تطوير هذه القيم. هذه الحقائق تشير لأهمية العمل على تطوير القيم المؤسسية، من غير ضرورة استنساخ هذه القيم بشكل كامل من مناطق وأقاليم مختلفة، فضلا عن كون بعض هذه القيم قد لا تتغير إلا بالآجال الطويلة جدا (أنظر الإطار رقم2 حول خصائص المؤسسات، وتصنيفها حسب الآجال الزمنية لإنشائها وتفعيلها والتأثير فيها).

الشكل 19: سلوك المؤشرات (الصوت والمسائلة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة) في الصين، في سلسلة زمنية ممتدة ما بين (1996–2022).



المصدر: لوحة البيانات التفاعلية، الموقع الرسمي في WGI، إعداد الباحث.

الإطار 2: أهمية بناء المؤسسات، والآجال الزمنية اللازمة للبناء.

يشير تعريف المؤسسة إلى قيود مبتكرة إنسانياً، تساهم في هيكلة التفاعلات الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، وتتكون من قيود غير رسمية (Informal)، وعقوبات وتقاليد وعادات عامة ومحرمات وقواعد سلوك)، وقيود رسمية (دستور وقوانين، وحقوق ملكية). يمكن أن تصنيف المؤسسات حسب الآجال الزمنية اللازمة لإنشائها وتفعيلها، كالتالي:

المستوى	أمثلة	مدى تكرار التغير	الأثر
المستوى الأول: المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع	أغلبها مؤسسات غير رسمية مثل العادات والمعايير الاجتماعية، والعادات العامة. وتحدد خارج النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني طويل جداً، (200–300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات/ الأزمات.	تشكل الطريقة التي يحيا بها المجتمع.
المستوى الثاني: المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة (Rules of Game)	أغلبها مرتبط بالمؤسسات الرسمية، التي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي. وتحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً.	ذات أجل طويل، (10–100 سنة).	تحدد البيئة العامة للمؤسسات.
المستوى الثالث: مؤسسات مرتبطة بإدارة اللعبة (Play of Game)	المؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية، مثل، عقود الأعمال. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني متوسط، (1–10 سنوات).	تقود إلى بناء التنظيمات.
المستوى الرابع: مؤسسات مرتبطة بآليات التخصيص (Allocation)	القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل، الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني قصير.	تكيف الأسعار، والناتج، وتحديد الحوافز.

المصدر: نقلا عن تقرير التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2013.

المبحث الثاني: سلوك عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري (استنادا إلى حركة القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2022)

تاريخيا، مرت دول أوروبا الغربية، ومن ثم أميركا واليابان، ثم التجارب الناجحة في منطقة شرق آسيا، بتغيرات متشابهة تقريبا في إنتاجية القطاعات الاقتصادية وحركة العمالة وتوزع القيمة المضافة في القطاعات المنتجة. هذه التغيرات، أو هذا السلوك يشبه عملية تحول تدريجي، يغير خصائص الاقتصاد ويعرف "بالتحول الهيكلي"، وكما تقدم في الفصل الأول، فإن سياسة تدخلية حكومية (السياسة الصناعية) وجدت في أيا من تجارب الدول المتقدمة والصناعية.

إن المؤشرات والطرق التي يمكن أن تعبر عن سلوك التحول الهيكلي في الاقتصادات كثيرة ومتشعبة، كنتيجة للتغيرات الشاملة اقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا التي تحدث خلال عملية التحول. ومع ذلك تشير المراجع لعدة جوانب ومؤشرات رئيسية يمكن أن تعبر عن التحول الهيكلي لاقتصاد الدول. ولأن كل من الإجراءات التي تندرج تحت السياسة الصناعية، وكذلك الأبعاد التي ترافق عملية التحول لهيكلي، متشعبة وذات تأثير تداخلي ديناميكي، فمن الصعب الوقوف على العلاقة السببية بينهما، كما في الطرق القياسية ومعادلات الانحدار، بدلا من ذلك، فإن التحول والإصلاح الهيكلي وتطور الجهاز الإنتاجي يدل على جودة السياسة الصناعية عموما، أو كما عبّرت- في نفس السياق- دراسة أجراها المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (Atiyas, Galal, & Selim, 2015, p. 4) : " من الناحية المنهجية، من السهل قياس مدى التنويع وتوصيف نمط السياسة الصناعية ولكن ليس لإنشاء السببية بين كليهما. علاوة على ذلك، فمن الصعب الأخذ بعين الاعتبار دور السياسات في تشكيلها للسياسة الصناعية. ومع ذلك، فمن الأفضل الإجابة على الأسئلة الصحيحة بشكل غير كامل من الإجابة على الأسئلة الخاطئة بشكل مثالي ".

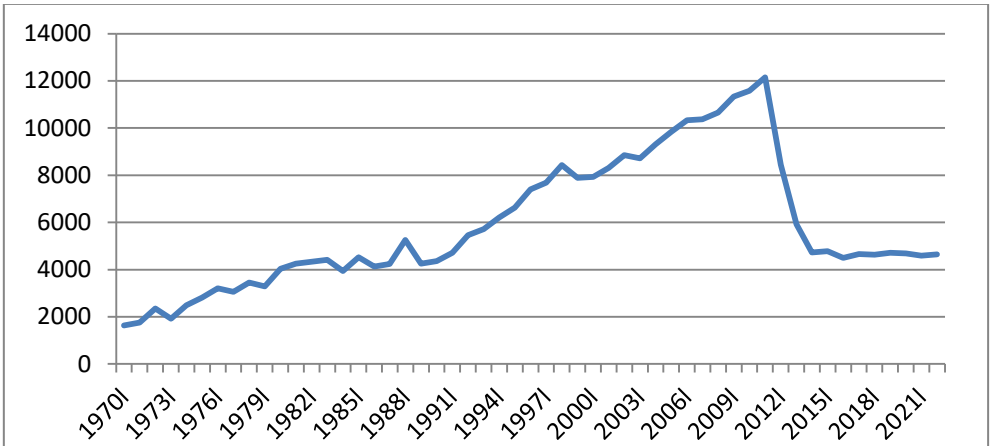
في هذا المبحث سيتم مناقشة نمط التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري(استنادا لحركة القيمة المضافة)، والغرض من ذلك الوقوف على أثر الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية في سورية في التحول الهيكلي والتطوير.

مع تحسن إنتاجية القطاعات، تنتقل الموارد الإنتاجية إلى القطاعات الأكثر تطورا والأعلى إنتاجية. على سبيل المثال، تشير تجارب الدول المتقدمة في القرنين السابقين، وكذلك الدول الصناعية حديثا إلى أن تحسن إنتاجية القطاع الزراعي أدى لتحول العمالة نحو القطاعات الأكثر إنتاجية (الصناعة والخدمات)، مع تغير حصة مشاركة القطاعات الرئيسية في إجمالي القيمة المضافة لصالح القطاعات الأكثر تطورا (أنظر الشكل1 في الفصل الأول). يرافق هذه العملية مكاسب ثابتة وأخرى ديناميكية في الاقتصاد، أما المكاسب الثابتة فتتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (السلع والخدمات المنتجة)، وأما الديناميكية فتحصل جراء تحول العمالة واكتساب المهارات وتطوير المعرفة المنتجة وتعقيد الجهاز الإنتاجي وتحسين الميزة التنافسية (أنظر فضاء المنتجات، وإطار تحديد وتسيير النمو، الفصل الأول).

يعتبر توزع العمالة في القطاعات الاقتصادية كنسبة مئوية من إجمالي اليد العاملة، وكذلك توزع القيمة المضافة الإجمالية في القطاعات الإنتاجية، المقياسان الأكثر وضوحا واستخداما لدراسة التحول الهيكلي (UNCTAD, 2016, P10). سيقتصر البحث فيما سيأتي على حركة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية[25].

من المهم ملاحظة نمط تطور إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد، كما يبينه الشكل(20)، حيث يلاحظ أن هذه القيمة اتجهت للارتفاع خلال سنوات ما قبل الثورة، إذ بلغت 1629 مليار ل.س عام 1970، ووصلت لقيمة 12142 مليار ل.س عام 2011 مع اتجاه عام إيجابي للنمو خلال الفترة، إن ملاحظة هذا النمط مفيد في تفسير حركة مشاركة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في هذه القيمة كما سيأتي بيانه، يلاحظ أيضا أن هذه القيمة انخفضت بشكل حاد في السنوات الأولى للثورة السورية ثم استقرت عند قيمة 4500 مليار ل.س تقريبا.

الشكل20 : تطور إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2022 (مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام 2015)



المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

أولا: قطاع الزراعة

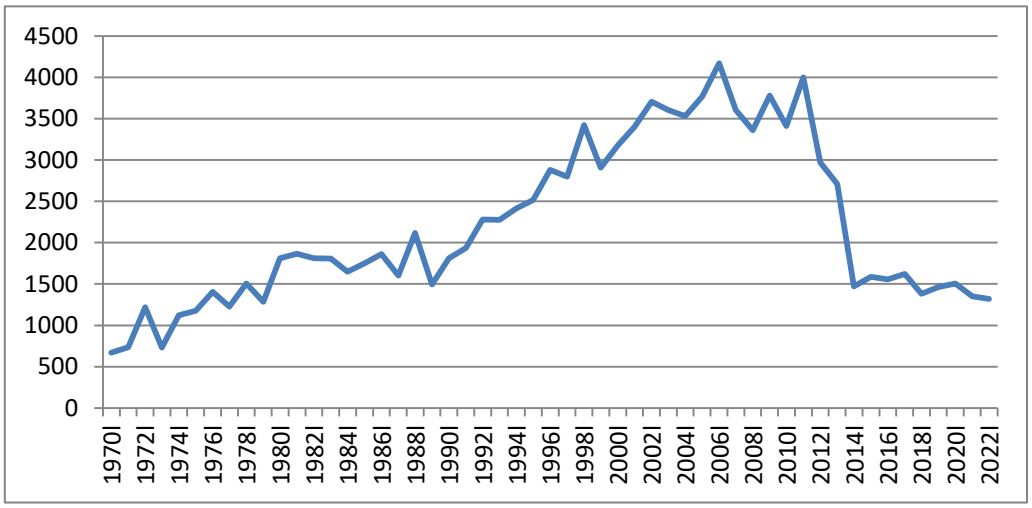
ارتفعت القيمة المضافة للقطاع خلال الفترة، إذ نمت من **668 مليار ل.س** عام 1970 لتصل إلى **3997 مليار ل.س** عام 2011، بمعدل نمو بلغ 498% تقريبا (الشكل 21)، ومع ذلك لم يرافق هذا النمو انخفاض في نسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة المضافة كما تشير النظرية لسلوك التحول الهيكلي الطبيعي، وعلى العكس يلاحظ أن النسبة طوال فترة السبعينات حتى منتصف الثمانينات بقيت قريبة من 20%، ثم شهدت ارتفاعا في السنوات التالية – وهي فترة تسوية المدفوعات مع دول الاتحاد السوفيتي وتصدير كل ما هو متاح – فبلغت 31.7% عام 1992، وعلى الرغم من اتجاه هذه النسبة للانخفاض خلال 1990-2011 إلا أنها عادت عند حدود 20% كما كانت في السبعينات، الأمر

[25] توفر بيانات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة توزع القيمة المضافة حسب القطاعات في الاقتصاد السوري استنادا إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحدة (ISIC Rev3.1) وذلك في سلسلة زمنية ممتدة خلال 1970-2022(الجدول1 في الملحق). كما توفر قاعدة البيانات لمنظمة العمل الدولية (ILO) توزع أعداد اليد العاملة حسب القطاعات في الاقتصاد السوري استنادا إلى عدة تصانيف خلال 1970-2011 على أن هذه البيانات منقطعة (غير متوفرة) في كثير من السنوات خلال الفترة المذكورة. لذلك اقتصر البحث على حركة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية.

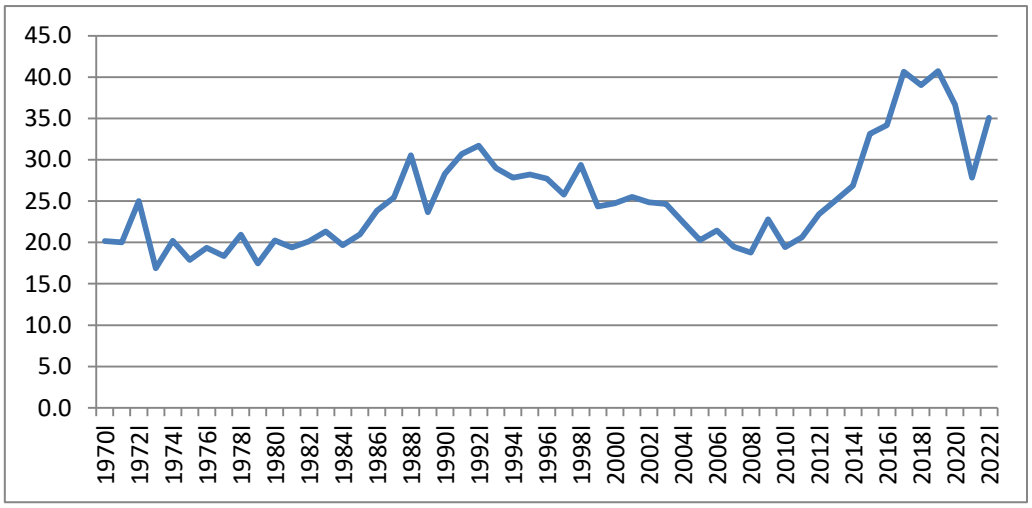
الذي يطرح تساؤلات حول هذا الانخفاض هل تم بفعل زيادة نسبة مشاركة القطاعات الأعلى إنتاجية (كالصناعة والخدمات) أم بفعل انتهاء طفرة النمو السطحية التي حدثت في النصف الثاني لعقد الثمانينات؟ وبالمجمل لا يشير سلوك نسبة مشاركة القطاع لنفس السلوك الذي مر به خلال عمليات التحول الهيكلي في عديد من بلدان العالم (أنظر الشكل 1، الفصل الأول) الأمر الذي قد يشير لخطورة الانفتاحات التي مر بها القطر السوري من غير تطوير القاعدة الإنتاجية وترقية هيكل الاقتصاد.

الشكل 21: تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري

– القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A–B) في الاقتصاد السوري بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1970–2022. مليار ل.س



– نسبة مشاركة قطاع الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A–B) في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970–2022. %



المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

يلاحظ انخفاض القيمة المضافة للقطاع خلال سنوات الثورة مع زيادة نسبة مشاركته في إجمالي القيمة المضافة بنفس الآن، كنتيجة للتدهور الحاد في وضع الجهاز الإنتاجي.

لا تشير نقاط الانتشار لعلاقة ارتباط واضحة بين نسبة مشاركة القطاع في القيمة المضافة الإجمالية، وإجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال 1970-2011 (الشكل 22)، كما أن التغيرات في إجمالي القيمة المضافة لم تفسر سوى 1.8% من التغيرات في نسبة مشاركة القطاع في القيمة المضافة كما تبين قيمة معامل التحديد R square[26]، على أن خط الانحدار المجمع بطريقة المربعات الصغرى OLS[27] جنح لعلاقة طردية وهذا قد يخالف نمط التحول الهيكلي الطبيعي حيث من المفترض أن يترافق النمو في القيمة المضافة مع انخفاض في نسبة مشاركة قطاع الزراعة منه. أما في فترة سنوات الثورة السورية جنح خط الانحدار لعلاقة سلبية، وفي هذه الحالة لا تكون هذه نتيجة صحية في الاقتصاد إذ ازدادت نسبة مشاركة القطاع في القيمة المضافة نتيجة تدهور الجهاز الإنتاجي وانخفاض مشاركة القطاعات الأعلى إنتاجية بشكل حاد، أيضا يلاحظ أن معظم نقاط الانتشار تتجمع عند نقطة قيمة مضافة تبلغ 4500 تقريبا، حيث استقرت القيمة المضافة عند هذا المستوى بعد السنوات الأولى من الحرب مع استمرار زيادة نسبة مشاركة القطاع عند نفس المستوى من القيمة المضافة.

---

[26] لتحديد قوة العلاقة وفقا لقيمة معامل التحديد. سيتبنى البحث الترتيب التالي:

قيمة معامل التحديد =R square :

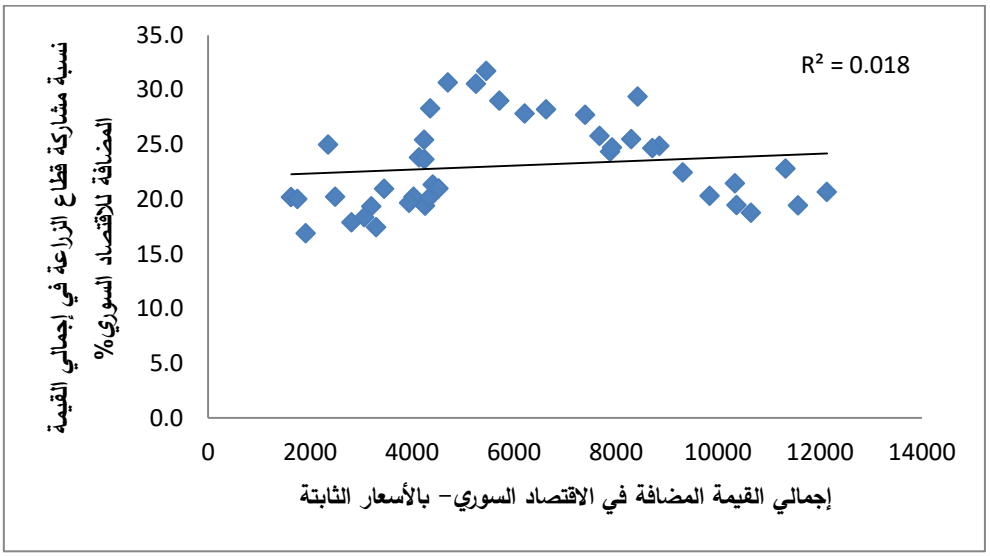
0	لا علاقة	لا يفسر أيًا من الاختلافات في المتغير التابع
0-0.2	علاقة ضعيفة	يفسر اختلاف بسيط جدًا في المتغير التابع
0.2-0.4	علاقة معتدلة	يوضح بعض الاختلافات في المتغير التابع
0.4-0.6	علاقة قوية	يوضح جزءًا قويًا من التباين في المتغير التابع
0.6-0.8	علاقة قوية جدا	يوضح جزءًا كبيرًا من التباين في المتغير التابع
1.0-0.8	علاقة مثالية	يوضح جميع الاختلافات في المتغير التابع

هذا الترتيب مأخوذ من المنشور : https://www.bachelorprint.com/ca/statistics/coefficient-of-determination/

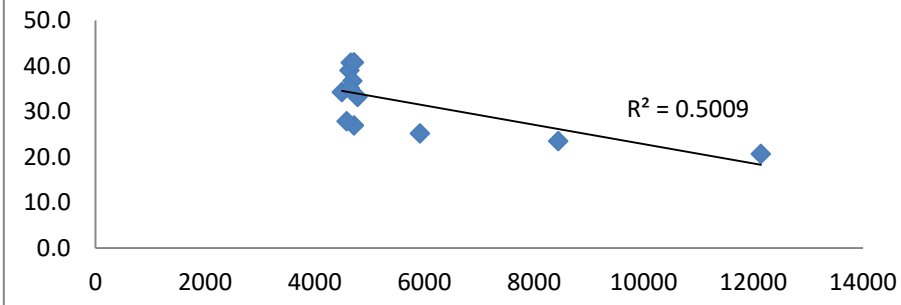
وجد الباحث تراتيب أخرى لتحديد قوة العلاقة

[27] لا يمكن اعتماد معادلة الانحدار هنا للوقوف على العلاقة السببية بين المتغيرين بدقة، والسبب في ذلك أن معادلة الانحدار المعنوية احصائيا تتطلب عدة شروط وافتراضات يجب أن تتحقق في المتغيرات محل الدراسة. ومع ذلك وجد الباحث أن بعض المراجع تستفيد من شكل خط الانتشار حتى من غير الوقوف على هذه الشروط وبحثها، وذلك من خلال اتجاه خط الانحدار عموما، وأيضا للاستفادة من قيمة معامل التحديد R square من خلال مقارنة قيمه عند تضمين متغيرات أخرى في الدراسة.

الشكل22 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الزراعة في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011



الشكل السابق، خلال فترة الثورة السورية 2011 -2022



المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدةUN).

ثانيا: قطاع الصناعة

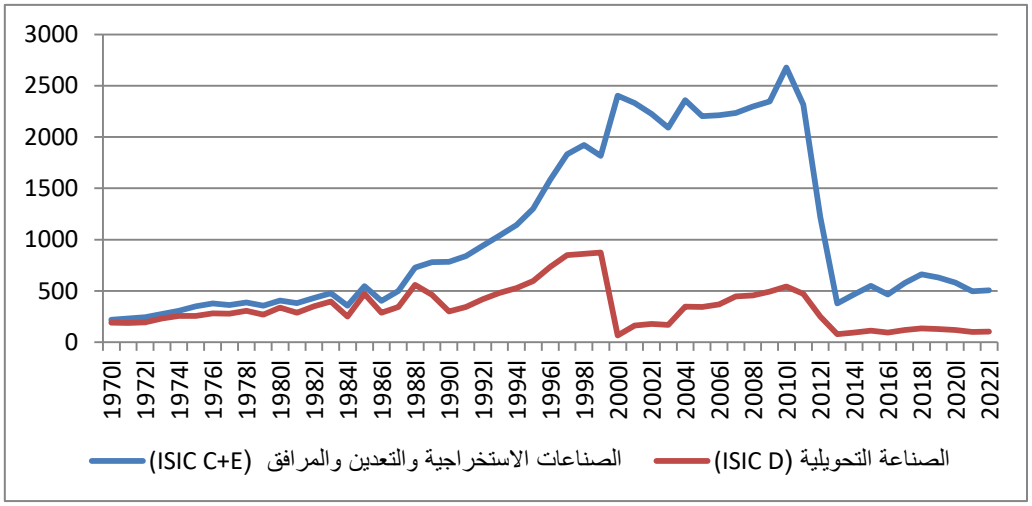
يتكون قطاع الصناعة من **صناعات تحويلية** وهي المعول في قيادة عملية التحول الهيكلي بالمراحل الأولى لما تتضمنه من تطوير المعرفة الإنتاجية والتشبيك الصناعي والتشغيل، و**الصناعات الاستخراجية والتعدين والمرافق** وهي صناعات منعزلة معرفيا عن بقية الاقتصاد[28] ولا تخدم تشبيك الجهاز الإنتاجي وتطوير المعرفة. بالنظر لتطور القيمة المضافة لكلا نوعي الصناعة في سورية خلال 1970-2022 (الشكل 23)، يلاحظ أن صناعات الاستخراج والمرافق اتجهت قيمتها للارتفاع طوال الفترة -عدا سنوات الثورة- ونمت بمعدلات مرتفعة جدا ما يبين اعتماد الاقتصاد السوري على هذا النوع من الصناعات، في حين أن الصناعات التحويلية نمت بمعدلات أقل حتى مطلع الألفية الجديدة ثم شهدت عام

[28] توفر الصناعات الاستخراجية والتعدين ما يعرف **بالروابط المالية**، بمعنى أنها توفر مبالغ مالية قد تساهم في تطوير الجهاز الإنتاجي حال حسن استغلالها من قبل الحكومات المتصرفة بهذه الأموال، على أن تجارب دول العالم تبين أن معظم الدول التي تمتلك مخزون وافر من هذه الصناعات لم تستطع أن توفر العوائد والريوع في خدمة الجهاز الإنتاجي.

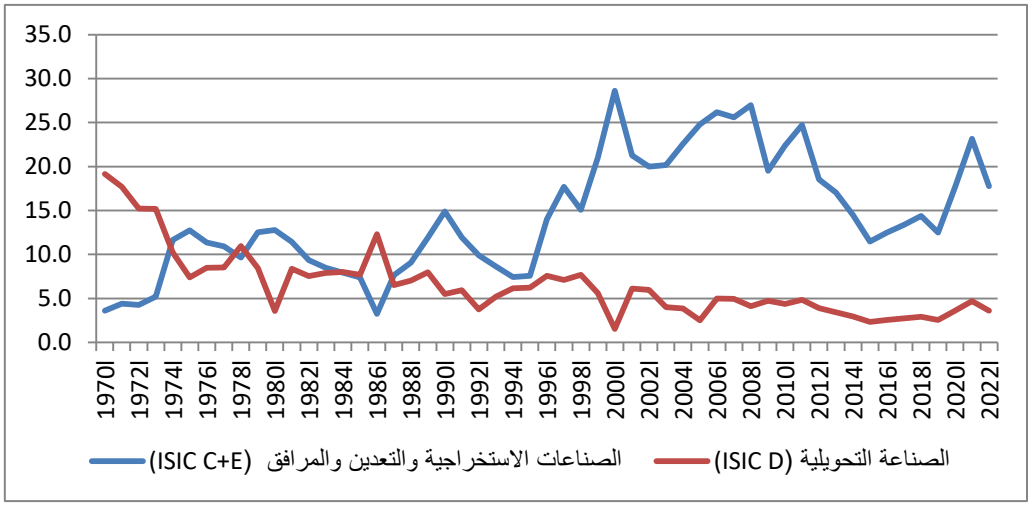
2000 انخفاضا شديدا، الأمر الذي يترك تساؤلات حول أسباب هذا الانخفاض والتي قد يكون من ضمنها توجه الحكومة نحو تحرير الاقتصاد ضمن عقلية التأسيس لاقتصاد السوق الاجتماعي التي شاعت في تلك الفترة.

الشكل 23: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري

– القيمة المضافة لقطاع الصناعة (ISIC C–E) في الاقتصاد السوري بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1970–2022. مليار ل.س



– نسبة مشاركة قطاع الصناعة (ISIC C–E) في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1970–2022. %



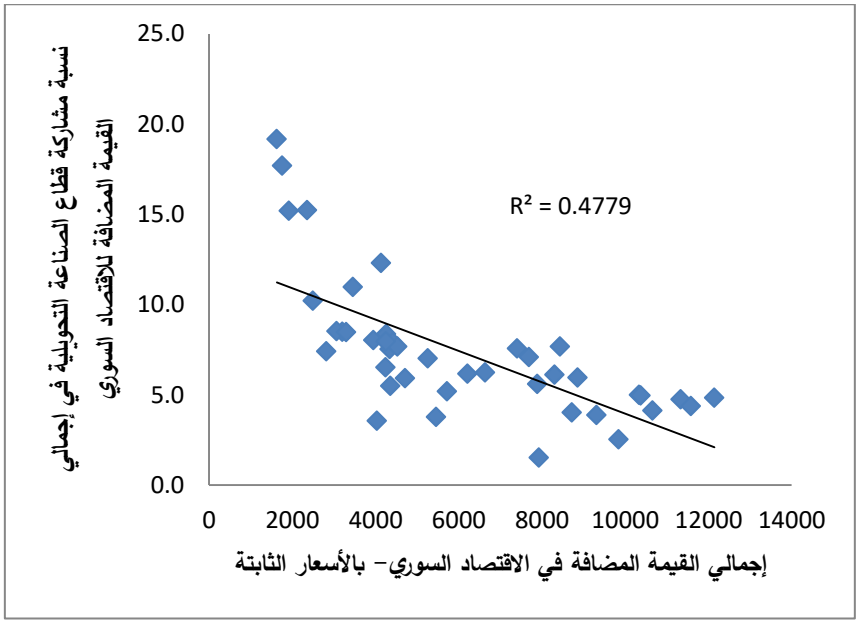
المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

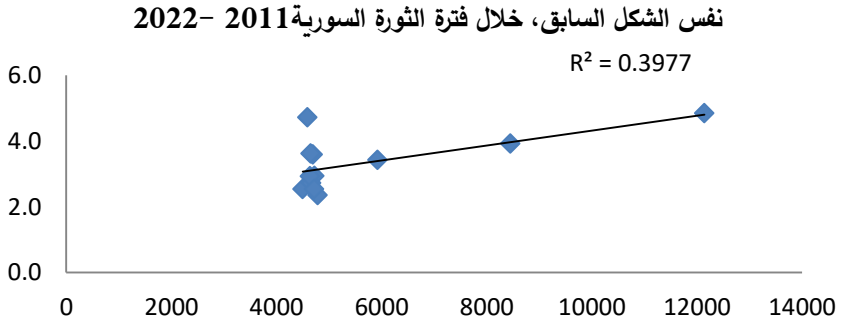
اتجهت نسبة مشاركة الصناعة التحويلة في إجمالي القيمة المضافة للانخفاض طوال الفترة، إذ انتقلت من 19.2% عام 1970 لتصل إلى 4.8% عام 2011، فبلغ معدل الانخفاض بذلك (–75%)، وذلك يخالف نمط التحول الهيكلي الطبيعي كما تشير النظرية وحسب تجارب الكثير من دول العالم.

تظهر نقاط الانتشار بين كل من نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة وإجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري وجود علاقة ارتباط عكسية واضحة بينهما في الفترة 1970–2011 (الشكل 24)، وحسب قيمة معامل التحديد R square فإن التغير في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد يفسر 48% تقريبا من التغيرات في نسبة مشاركة قطاع

الصناعة التحويلية في مجمل القيمة المضافة، بالتالي تدعم هذه النتيجة القول بأن نمو القيمة المضافة في سورية لم يفضي إلى واحدة من أهم ملامح التحول الهيكلي الصحي والتي تتمثل بزيادة مشاركة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للاقتصاد، بدلا من ذلك تراجعت هذه النسبة مع زيادة النمو الاقتصادي في سورية، ما يشير لخطورة تحرير الاقتصاد في ظل ما يمكن تسميته بتفكيك التصنيع. أما في أعوام الثورة فإن العلاقة الطردية لا تعني حالة صحية للاقتصاد، وتفسر بانخفاض نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة بشكل حاد وبنفس الوقت انخفاض إجمالي القيمة المضافة، بسبب ظروف الصراع العسكري.

الشكل24 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011



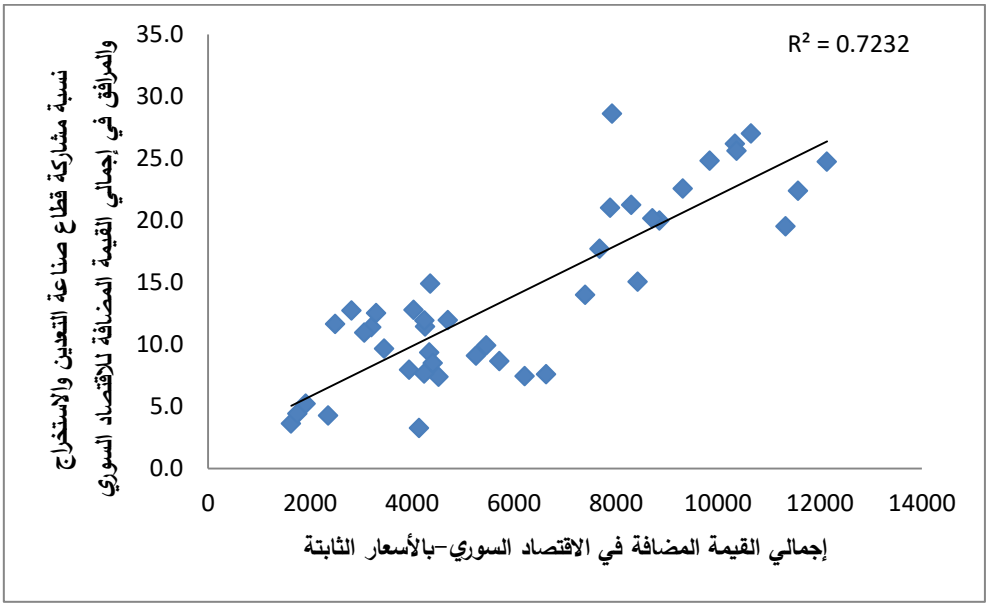


المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

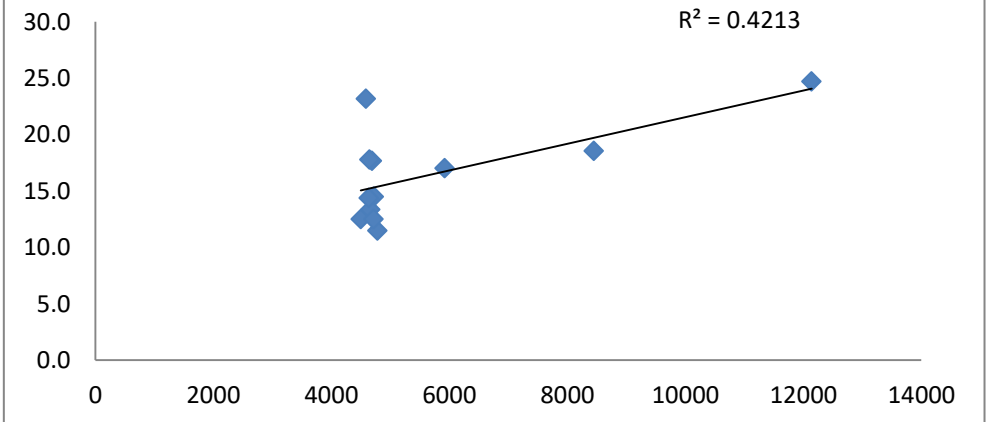
أما شكل نقاط الانتشار لكل من نسبة مشاركة صناعات التعدين والاستخراج والمرافق في القيمة المضافة وإجمالي القيمة الضافة للاقتصاد خلال 1970-2011 (الشكل 25) فتظهر وجود علاقة ارتباط إيجابية، كما أن قيمة معامل التحديد R square تظهر أن التغيرات في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد تفسر 72% تقريبا من التغيرات في نسبة مساهمة صناعات التعدين والاستخراج والمرافق في القيمة المضافة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الحكومة اعتمدت بشكل متزايد

على إيرادات هذا النوع من الصناعات، عن طريق استنزاف موارد هذه الصناعات بشكل متزايد ومستمر وبما لا يخدم تطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد. وفي سنوات الثورة انقطعت معظم مصادر هذا النوع من الصناعات وانخفضت نسبة مشاركتها في الاقتصاد مع انخفاض القيمة المضافة الإجمالية.

الشكل25 : العلاقة بين نسبة مشاركة صناعات التعدين والاستخراج والمرافق، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011



نفس الشكل السابق، خلال فترة الثورة السورية2011-2022



المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

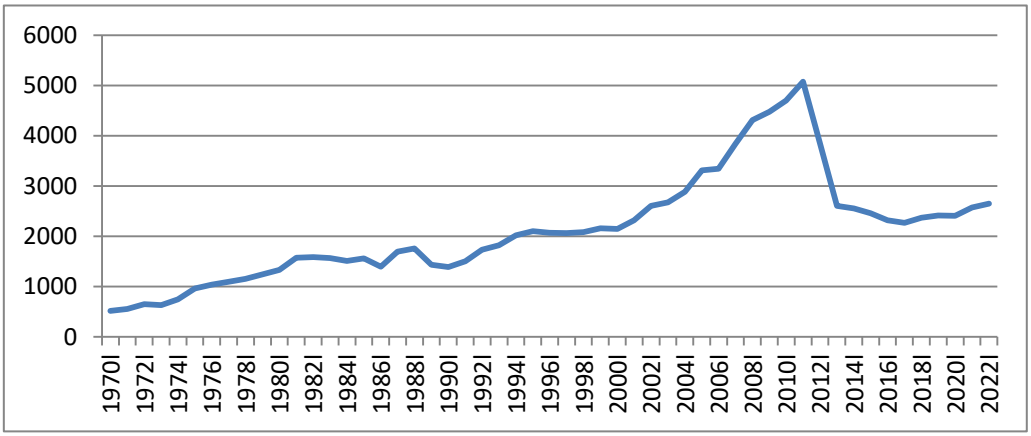
ثالثا: قطاع الخدمات

يشمل قطاع الخدمات جملة واسعة من الأنشطة الخدمية التي يمكن تصنيفها لعدة فئات بغرض الاستفادة من تحليل ومراقبة سلوك كل فئة، ومع ذلك سيتم فيما يلي دراسة سلوك قطاع الخدمات في سورية بمحتواه المتكامل.

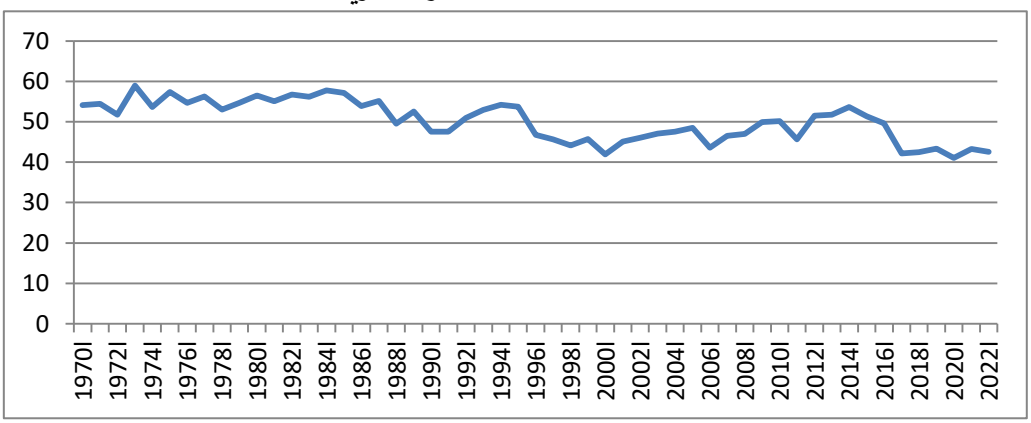
يظهر (الشكل 26) سلوك القيمة المضافة للقطاع، التي نمت من **518** مليار ل.س عام 1970 لتصل إلى **5074** مليار ل.س عام 2011 ، فبلغ معدل النمو خلال الفترة نحو 880%. وبالنظر لنسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة المضافة، يلاحظ أنها تحتل مستويات عالية (بلغت 59% لعام 1973) وهذا لا يعني أنه نمط مشابه للدول المتقدمة التي يشارك قطاع الخدمات فيها بنسب عالية، إنما ترتفع هذه النسبة في الاقتصاد السوري بسبب انخفاض القيمة المضافة في بقية القطاعات، كما يلاحظ أن هذه النسبة جنحت للانخفاض طيلة الفترة، وهو الأمر الذي يخالف سلوك التحول الهيكلي في الحالة الطبيعية، لكن بما أن هذه النسبة مرتفعة جدا في الاقتصاد السوري، فمن الممكن إذن أن تنخفض حتى في حالة التحول الهيكلي الإيجابي، إن الحكم في هذه الحالة حول سلوك مشاركة القطاع في الاقتصاد ما إذا كان إيجابيا أو سلبيا، يكون بالنظر لسلوك مشاركة بقية القطاعات في الاقتصاد، وأيضا بالنظر لحركة الموارد في قطاع الخدمات نفسه.

الشكل 26: تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري

– القيمة المضافة لقطاع الخدمات (ISIC G–P) في الاقتصاد السوري بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1970–2022. مليار ل.س



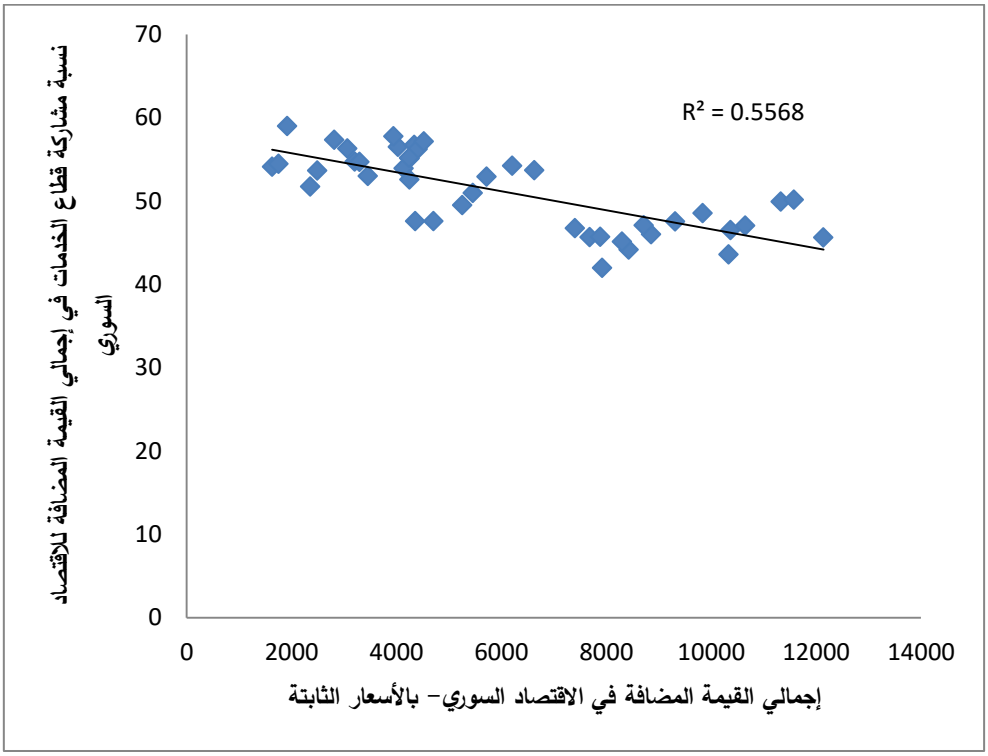
– نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات (ISIC G–P) في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال 1970–2022. بالأسعار الجارية

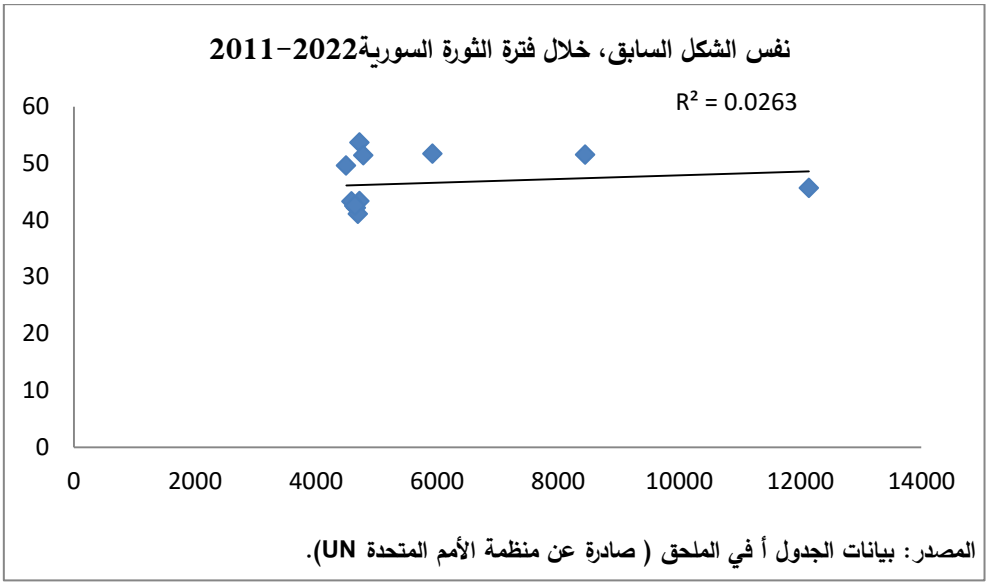


المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

أما بالنظر لشكل الانتشار بين نسبة مشاركة القطاع في القيمة المضافة وإجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري يتبين وجود علاقة ارتباط عكسية بينهما في الفترة 1970-2011 (الشكل 27)، كما تظهر قيمة معامل التحديد R square أن التغير في إجمالي القيمة المضافة في سورية يفسر نحو 56% من التغيرات في نسبة مشاركة القطاع في القيمة المضافة، ما يعني أن زيادة القيمة المضافة لم تفضي لزيادة نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الاقتصاد، بدلا من ذلك تراجعت هذه النسبة مع زيادة النمو الاقتصادي في سورية. وفي سنوات الثورة انخفضت نسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة المضافة لكن بشكل غير حاد وبقيت في مستويات قريبة من تلك التي كانت قبل الأزمة، ما يدل على أن القطاع كان أقل تأثرا بظروف الحرب من بقية القطاعات، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذه الخدمات هي في الأصل ضعيفة التقنية ولا تتطلب مهارات عالية أو أصولا كبيرة لإنتاجها إنما تنحصر في الغالب بالأنشطة قليلة القيمة المضافة (مثل تجارة التجزئة، والفنادق والمطاعم، وأساليب النقل غير شديدة التطور، والخدمات المرافقة لبيع البضائع، وغيرها) بالتالي كانت هذه الخدمات أكثر صمودا في ظل الأزمة، لكونها لا تنقطع بالضرورة بتدمير كثير من الأصول أو خروج بعض المناطق عن الظروف المعيشية الطبيعية.

الشكل27 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع الخدمات في القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011





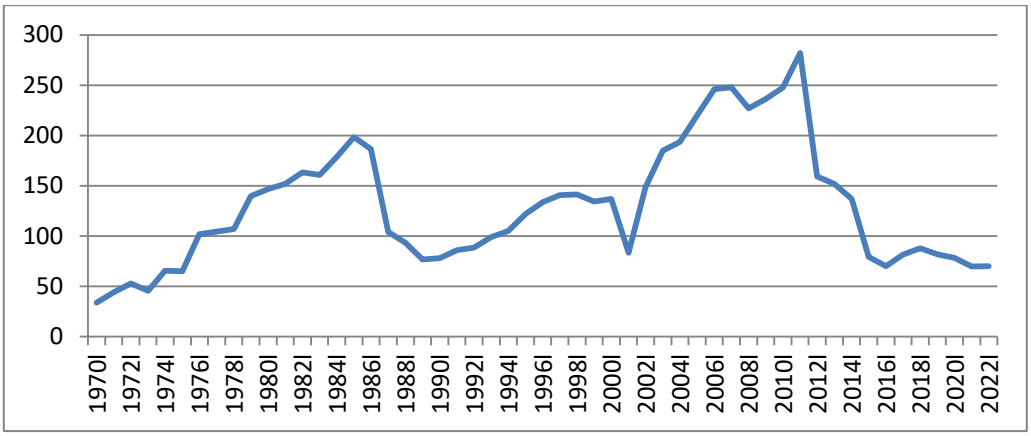
المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

رابعا: قطاع البناء والتشييد

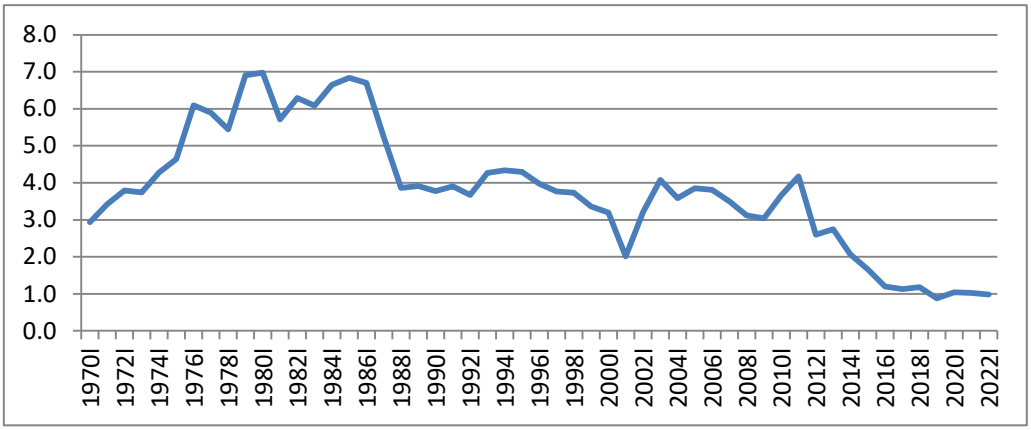
يشمل هذا القطاع الإنشاءات العامة والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني المدنية والهندسية وأعمال تركيب المباني وإكمال البناء، ويدخل في ذلك الإنشاءات الثقيلة كالطرق السريعة والشوارع والجسور والأنفاق والمطارات وغيرها (UN, ISIC Rev.3.1, 2002, P129). تذبذبت القيمة المضافة لنشاطات القطاع خلال الفترة 1970-2022، ويلاحظ أنها انخفضت بشكل حاد خلال فترة تسوية المدفوعات مع دول الاتحاد السوفيتي (1985-1990) وذلك قد يعود لتوجه الجهاز الإنتاجي نحو تعظيم الإيرادات والأرباح – ضمن فلسفة تصدير كل ما هو متاح- عن طريق الأنشطة منخفضة القيمة المضافة التي لا تتطلب أصولا بنائية عالية القيمة. وعلى العكس، فقد ارتفعت القيمة المضافة لنشاطات القطاع بشكل حاد خلال فترة التوجه لنظام السوق الاجتماعي، والذي قد يفسر بتوسع البناء والتشييد من قبل القوى الخاصة الداخلية أو الخارجية (كأبنية الشركات أو الأبنية التجارية والمخازن ...الخ)، أو بتطوير بعض أجزاء البنية التحتية من قبل القطاع العام. على أن نسبة مشاركة القيمة المضافة للقطاع في مجمل القيمة المضافة للاقتصاد السوري اتجهت للانخفاض منذ عام 1985 فبلغت 4.2% عام 2011 بعد أن وصلت لقيمة 7% عام 1980 (الشكل 28).

الشكل 28: تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد، ونسبة مشاركته في الاقتصاد السوري

– القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد (ISIC F) في الاقتصاد السوري بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1970-2022. مليار ل.س



– نسبة القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد (ISIC F) في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال 1970–2022. بالأسعار الجارية

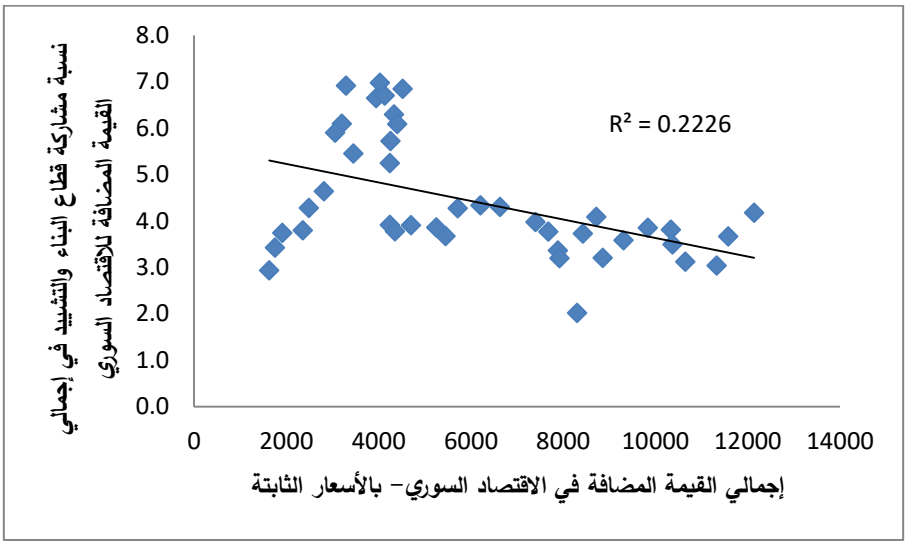


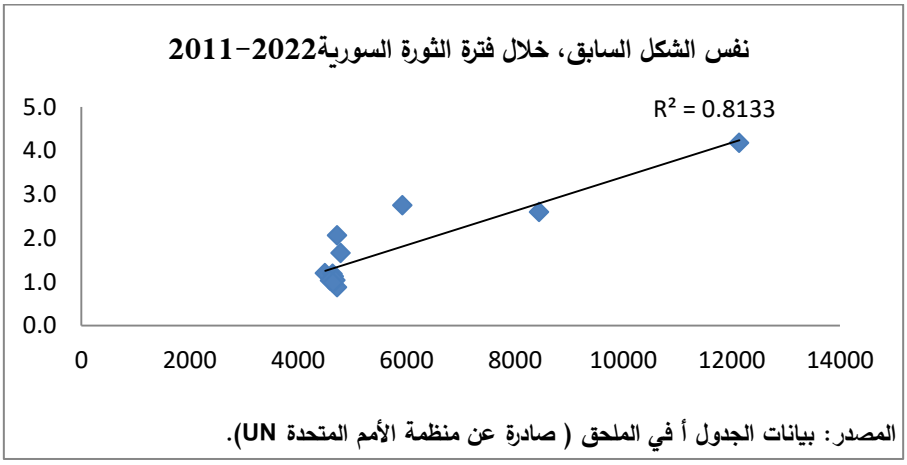
المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

وبالنظر لشكل نقاط الانتشار بين نسبة مشاركة أنشطة القطاع في القيمة المضافة وإجمالي القيمة المضافة للاقتصاد خلال 1970–2011 (الشكل 29) يلاحظ أنها جنحت لكونها طردية عند حدود إجمالي القيمة المضافة بنحو (2000–4000 مليار ل.س)، ثم مع قيم أعلى لإجمالي القيمة المضافة جنحت العلاقة لأن تكون سلبية، هذه النتيجة تطرح أسئلة حول هذا السلوك، وتستدعي الوقوف على تجارب الدول التي مرت في غمار عملية التنمية لمعرفة النمط الصحي لسلوك نسبة مشاركة أنشطة البناء والتشييد في مجمل القيمة المضافة خلال عملية التحول الهيكلي[29]، لكن – منطقيا – من الممكن أن تقل هذه النسبة مع زيادة القيمة المضافة، وخاصة حال تطور البنية التحتية وأعمال البناء واستقرارها على شكل بيئة داعمة للتنمية. وفي فترة الثورة جنحت العلاقة لأن تكون طردية، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض نسبة مشاركة بقية القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية بشكل حاد.

[29] لم يقف الباحث في المراجع المعنية على أثر سلوك نسبة مشاركة أنشطة البناء والتشييد في القيمة المضافة على عملية التحول الهيكلي، والسبب قد يعود لتضمين هذه الأنشطة في قطاع الصناعة في تلك الأبحاث.

الشكل29 : العلاقة بين نسبة مشاركة قطاع البناء والتشييد، وإجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011





المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN).

بالمحصلة، لم تؤدي الإجراءات المتخذة في ضوء السياسة الصناعية في سورية لزيادة مشاركة القطاعات المتطورة والأكثر إنتاجية في مجمل القيمة المضافة للاقتصاد خلال فترة 1970-2011، بل على العكس انخفضت نسبة مشاركة هذه القطاعات (الصناعة التحويلية، الخدمات) في الاقتصاد جراء تلك السياسات عموما، وهذا الأمر بدوره يبين خطورة تحرير الاقتصاد من خلال إجراءات غير مدروسة أو متدرجة في ظل سياسة صناعية ناجحة، الأمر الذي قد يؤدي لمزيد من استنزاف التصنيع وتفكيك الجهاز الإنتاجي (الجدول 17).

الجدول17 : ملخص تحليل مسار التحول الهيكلي للاقتصاد السوري استنادا إلى حركة القيمة المضافة الإجمالية وتوزعها على القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، خدمات، بناء وتشييد) خلال الفترة 1970-2011

القطاع / البيان	سلوك نسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة المضافة حسب تجارب التحول الهيكلي في الدول المتقدمة	سلوك نسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011	شكل العلاقة بين نسبة مشاركة القطاع في إجمالي القيمة، وإجمالي القيمة المضافة في سورية خلال 1970-2011	النتيجة

	والصناعية حديثا			
الزراعة	انخفاض النسبة	بدأت بحدود 20% في السبعينات، ثم حدوث طفرة واسعة منذ منتصف الثمانيات، ثم لتعود لنسب قريبة من 20% في نهاية الفترة	غير واضحة، تميل بشكل يسير لأن تكون طردية. R square=1.8% (قدرة تفسيرية ضعيفة)	لا تطابق نمط التحول الهيكلي في الدول المتقدمة والصناعية حديثا (تخالف النظرية)
الصناعة	زيادة نسبة الصناعات التحويلية	انخفاض نسبة مشاركة الصناعة التحويلية وارتفاع نسبة مشاركة صناعات التعدين والاستخراج والمرافق في مجمل القيمة المضافة خلال الفترة	عكسية في الصناعة التحويلية. R square=48% (قدرة تفسيرية قوية) طردية في صناعات التعدين والاستخراج والمرافق. R square=72% (قدرة تفسيرية عالية)	عكس نمط التحول الهيكلي في الدول المتقدمة والصناعية حديثا (تخالف النظرية)
الخدمات	زيادة النسبة	انخفاض النسبة خلال الفترة	عكسية. R square=56% (قدرة تفسيرية قوية)	لا تطابق نمط التحول الهيكلي في الدول المتقدمة والصناعية حديثا (تخالف النظرية). كما لم يؤدي انخفاض نسبة مشاركة القطاع في الاقتصاد لزيادة مشاركة قطاع التصنيع
البناء والتشييد				

الفصل الثالث: فرص ترقية النشاط الإنتاجي وتنويع الاقتصاد في سورية

مقدمة الفصل:

لم تتضمن الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية في سورية منظومة استهداف للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الواعدة، بدلا من ذلك انحصرت تلك الإجراءات في عمليات التحرير الجزئي للاقتصاد كما تم بيانه في الفصل السابق. هذه النتيجة تطرح أسئلة حول أهم القطاعات أو الأنشطة التي يمكن استهدافها لخلق مسار التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في سورية، وقبل ذلك تطرح أسئلة حول عمليات التحرير الجزئية التي شهدها القطر، هل أدت لتحسين واقع الاقتصاد أو تطوير الهيكل الإنتاجي؟ إن الإجابة على السؤال الأخير، يبين جدوى سياسة الانتقاء في الأصل، ذلك أن تحرير الاقتصاد إذا لم ينتج عنه تغيرات هيكلية صحية، فإن هذه النتيجة، تبين أهمية وجود منظومة استهداف متكاملة لتطوير الجهاز الإنتاجي.

كما تبين في الفصل السابق، لم يشهد الاقتصاد السوري تحولات هيكلية ايجابية منذ ستينات القرن المنصرم، هذه النتيجة تؤشر لخطورة تحرير الاقتصاد كونها لم تترافق مع تقوية القطاع الخاص أو بناء بيئة اقتصادية تسمح للمبادرات الخاصة بأن تقود التنمية. في المبحث الأول من هذا الفصل، ستتم مناقشة أثر تحرير الاقتصاد في نسبة مشاركة قطاع الصناعة في إجمالي القيمة المضافة، وفي المبحث الثاني سيتم تحديد أهم القطاعات والأنشطة الواعدة التي يمكن استهدافها في إطار سياسة الانتقاء حسب منهجية فضاء المنتجات والتعقيد الاقتصادي.

المبحث الأول: أثر الانفتاح الاقتصادي (داخليا وخارجيا) في مشاركة التصنيع في الاقتصاد السوري

تتشكل السياسة الصناعية الناجحة، من جملة أدوات وإجراءات حكومية تدخلية، من ضمنها تحقيق أوزان مثالية لمشاركة القطاعين العام والخاص سواء في الجهاز الإنتاجي الداخلي أو في المتاجرة الخارجية. وكما تبين في المباحث السابقة من هذا الفصل، فإن السياسة الصناعية في سورية اعتمدت أصلا على مجرد تحرير الاقتصاد (تحريرات جزئية متعاقبة)، وعلى بعض المراسيم التي تحفز القوى الخاصة في المشاركة في العملية الإنتاجية، لكن من دون وجود منظومة استهداف متكاملة لاستهداف ودعم الصناعات التي يحتمل أن تشكل مسارات التطوير المستقبلي، وأيضا لم تتضمن هذه السياسات رؤية واضحة للتفريق بين التحرير الداخلي والخارجي، مع غياب معظم شروط نجاح السياسة الصناعية.

إن مسار التحول الهيكلي (السلبي) في الاقتصاد السوري يؤشر لخطورة تحرير الاقتصاد وفق هذه الآليات المفّرغة من شروط النجاح، لأن التحرير في هذه الحالة إن أبدى بعض النتائج الإيجابية أو المكاسب الجيدة كزيادة القيمة المضافة للاقتصاد، فإنه في نفس الوقت يعرض الاقتصاد لخسارة (الفرصة البديلة) المحتملة حال تأسيس جهاز إنتاجي أكثر تطورا. فيما يلي مناقشة لأثر هذه التحريرات داخليا وخارجيا (كونها إحدى أهم أدوات السياسة الصناعية في سورية) في نسبة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في مجمل القيمة المضافة (كونها إحدى أهم ملامح التحول الهيكلي للاقتصادات).

أولا: تحفيز رؤوس الأموال، وتحرير الاقتصاد في الداخل (تحرير الجهاز الإنتاجي)

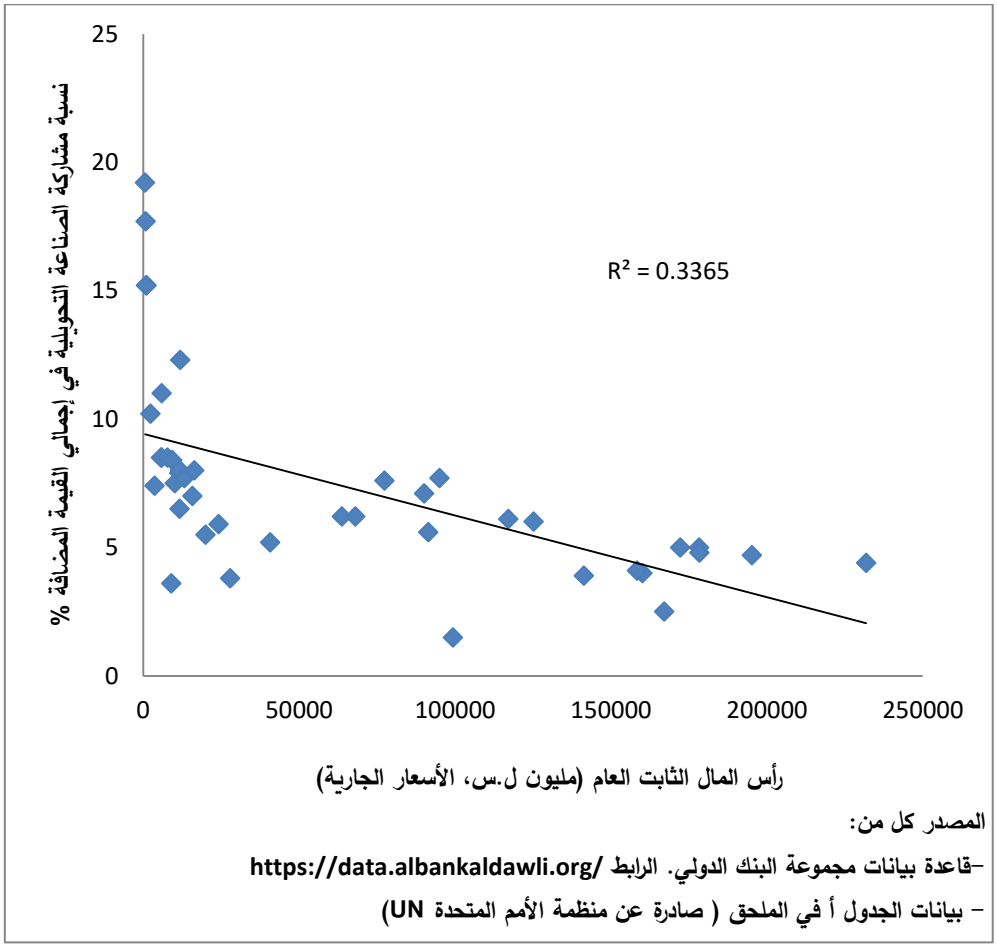
من خلال توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار في الجهاز الإنتاجي، وكذلك إصدار المراسيم وتبني الإجراءات التي حفزت القوى الخاصة (الداخلية والخارجية) للمشاركة في العملية الإنتاجية، ساهمت الحكومة السورية في التأثير على قيمة رأس المال الثابت السوري من جهة، وأيضا نسبة مشاركة كل من القطاعين العام والخاص في رأس المال الثابت من جهة أخرى :

1. أثر زيادة قيمة رأس المال الثابت العام في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة:

تبين في المبحث الأول من الفصل السابق، أن القيمة المطلقة لرأس المال الثابت العام اتجهت للارتفاع خلال الفترة 1970–2010، كدلالة على زيادة استثمارات هذا القطاع في الجهاز الإنتاجي (أنظر الشكل رقم7 في المبحث الأول من الفصل الثاني). فهل ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة؟ للإجابة يمكن رسم نقاط الانتشار بين المتغيرين (الشكل30)، حيث يتبين اتجاه هذه النسبة للانخفاض مع زيادة قيمة رأس المال الثابت العام في الاقتصاد، وأظهرت قيمة معامل التحديد R square أن الجودة التفسيرية للعلاقة متوسطة إذ بلغت 33.6%. هذه النتائج قد تعني أن نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العامة توجهت نحو الأنشطة اللاتصنيعية، أو نحو تلك الأنشطة التي لم تساهم في التشبيك الصناعي أو تطوير الجهاز الإنتاجي، وإن كانت توافق الميزة النسبية " الحالية " للاقتصاد، أو تدر أرباحا آنية. وفي سنوات الثورة (الشكل 31) لا تشير نقاط الانتشار إلى وجود علاقة واضحة، لكن تثار الشكوك حول صحة البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء السوري في فترة الحرب

أصلا، ذلك أن قيمة رأس المال الثابت ارتفعت – حسب هذه البيانات – لمستويات أعلى من تلك التي كانت قبل الأزمة بالرغم من الانخفاض الحاد في الناتج المحلي السوري، وهذه المعطيات برمتها محل شكوك، كما تم ذكره سابقا.

الشكل30 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت العام، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011

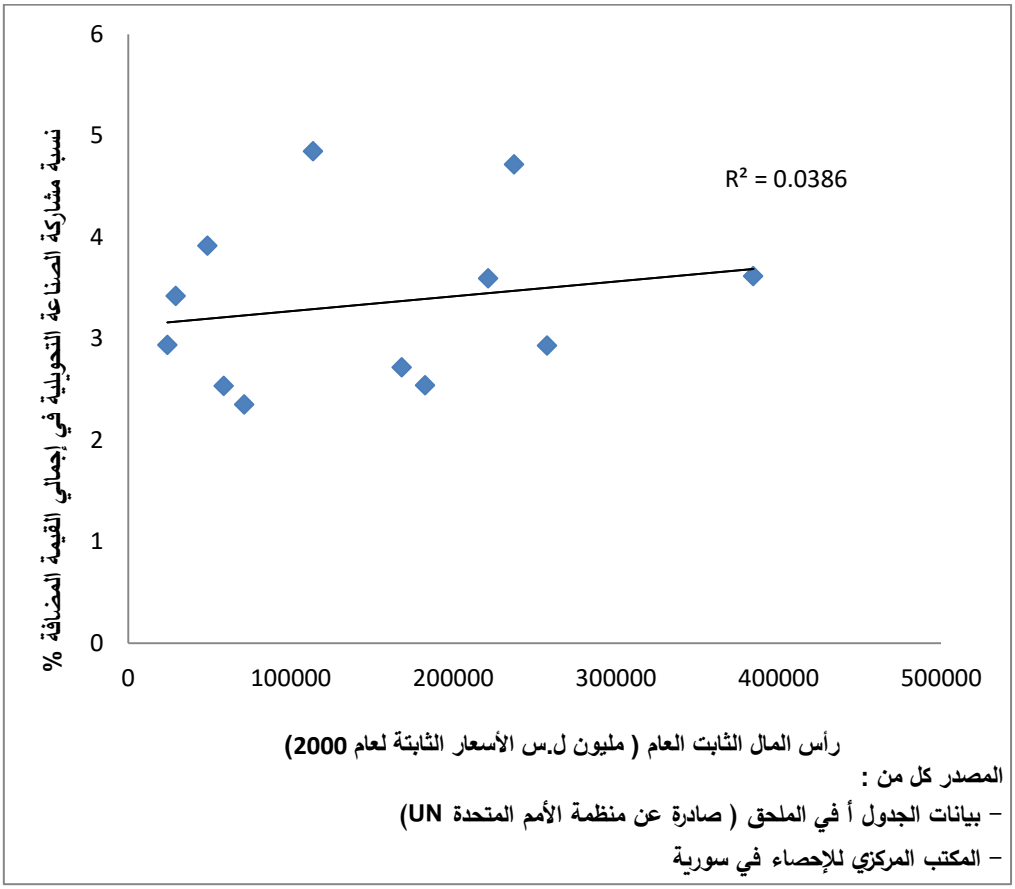


المصدر كل من:

-قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي. الرابط https://data.albankaldawli.org/

- بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)

الشكل31 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت العام، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري 2011-2022



المصدر كل من :

- بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)

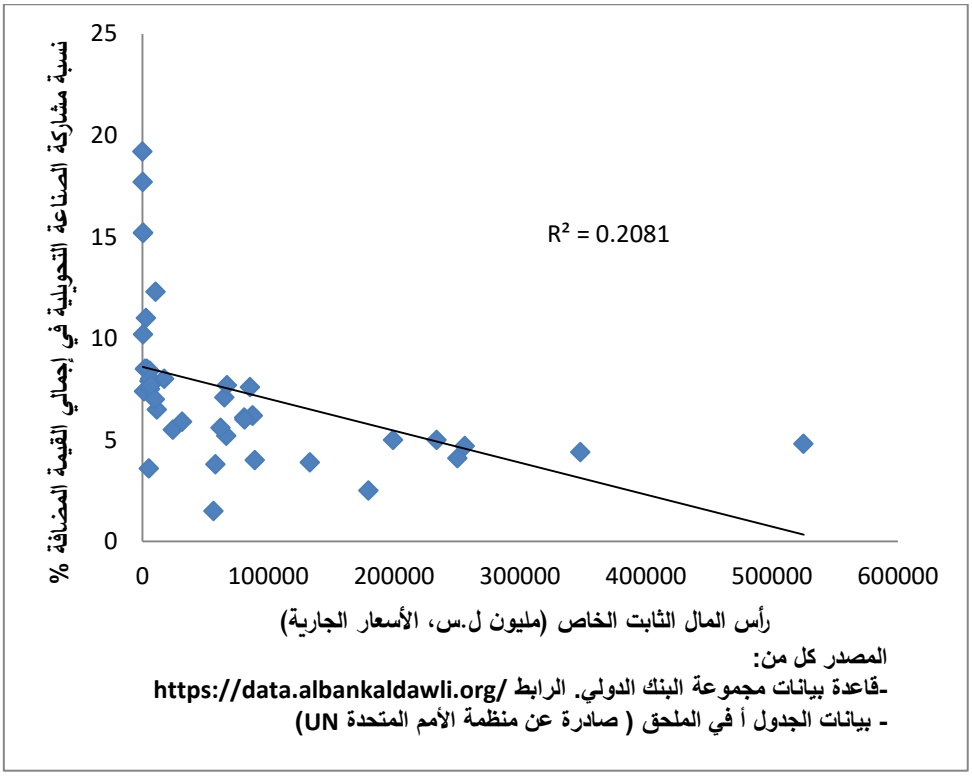
- المكتب المركزي للإحصاء في سورية

2. أثر زيادة قيمة رأس المال الثابت الخاص في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة:

اتجهت القيمة المطلقة لرأس المال الثابت الخاص للارتفاع أيضا خلال الفترة 1970-2010، كنتيجة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة لزيادة دور القوى الخاصة في الاقتصاد، سواء في فترة تسديد ديون الاتحاد السوفيتي أو قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 أو إطلاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في البلاد (الشكل 7). فهل أدت هذه الاستثمارات الخاصة لزيادة نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد؟ في الواقع، تشير نقاط الانتشار بين المتغيرين (الشكل 32) إلى أن هذه النسبة انخفضت مع زيادة الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد، في ضوء جودة نموذج تفسيرية بلغت 21% تقريبا حسب قيمة معامل التحديد R square(قوة تفسيرية متوسطة في الحدود الدنيا). هذه النتيجة قد تشير لخطورة فقدان أو قلة وجود " رأس المال المغامر" في المبادرات الخاصة، إذ تسلك هذه القوى الطرق الاقتصادية (المريحة والمضمونة) وتلاحق الميزة النسبية الحالية والأنشطة التقليدية المعروفة، على حساب الدخول في أنشطة التصنيع المعقدة، وهي نتيجة متوقعة في ظل عدم وجود سياسة صناعية متكاملة تدعم الأنشطة الواعدة وتسحب الدعم عن الأنشطة الفاشلة، وتشارك في اكتشاف وتطوير الميزة النسبية الكامنة للاقتصاد. أما في أعوام الثورة (الشكل 33) فقد أظهرت نقاط الانتشار أن العلاقة جنحت لكونها طردية، مع جودة تفسيرية للنموذج في المستويات المعتدلة بلغت 34% حسب قيمة معامل التحديد R square، ينظر لهذه النتيجة في ضوء الشكوك المثارة حول البيانات في أعوام الحرب، أو يمكن أن تفسر هذه النتيجة منطقيا بملاحظة نمط منحنيي الشكلين (34 و 35)

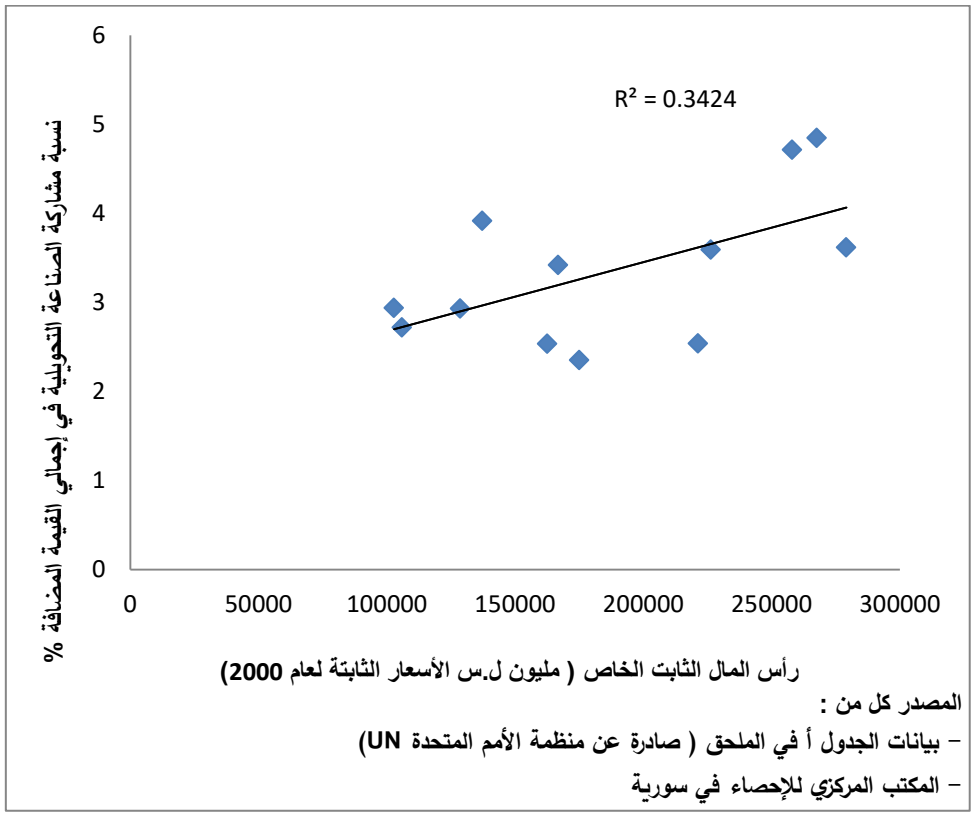
حيث يلاحظ وجود تشابه في الاتجاه بينهما – وإن كان ضئيلا – لجهة انخفاض نسبة مشاركة الصناعة التحويلة في الاقتصاد السوري مع بدء السنوات الأولى من الحرب بسبب تدمير قيمة كبيرة من الأصول ورأس المال الثابت، ثم في الأعوام اللاحقة مع عودة ارتفاع قيمة هذه الأصول عادت نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد للارتفاع أيضا، في هذه الحالة لا تعبر حركة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد عن تحسن أو تحول هيكلي صحي، إنما تفسر بالحساسية العالية للقطاع بعد تدهور أجزاء واسعة منه. لكن على أية حال لم تشهد هذه الأعوام تحسنا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية، الأمر الذي يجعل هذه المعطيات محل تساؤلات.

الشكل32 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت الخاص، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011



المصدر كل من:
-قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي. الرابط /https://data.albankaldawli.org
- بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)

الشكل33 : العلاقة بين قيمة رأس المال الثابت الخاص، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري 2011-2022

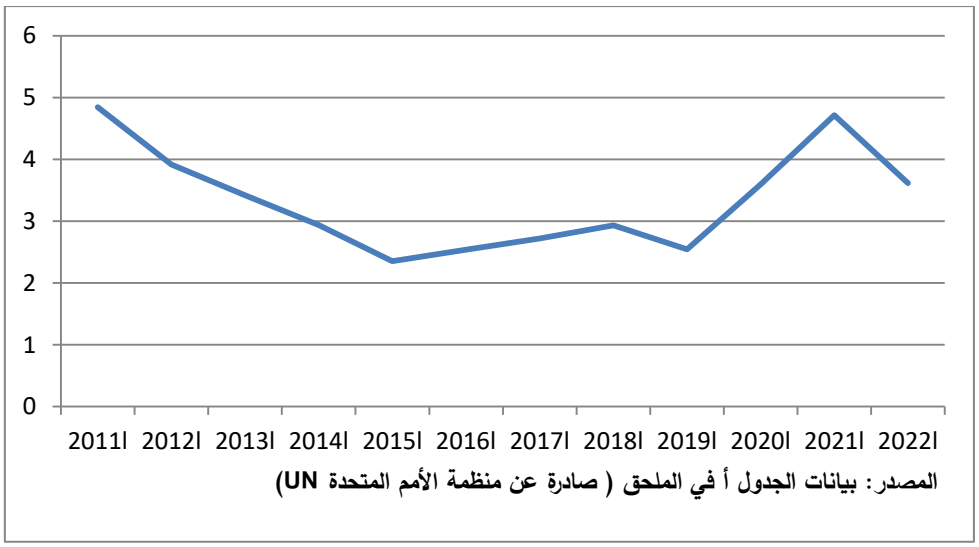


المصدر كل من :

- بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)

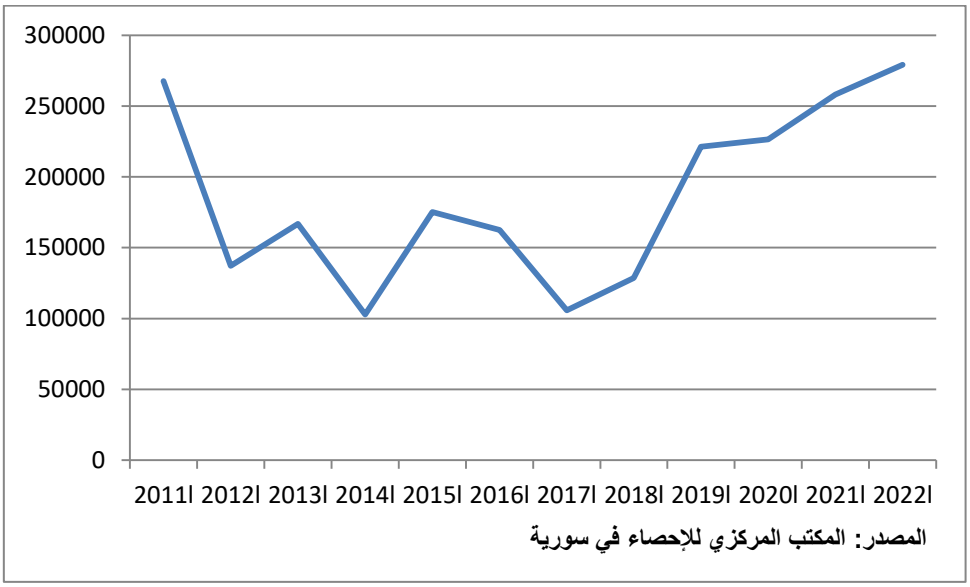
- المكتب المركزي للإحصاء في سورية

الشكل34 : تطور نسبة مشاركة الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2011-2022



المصدر: بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)

الشكل35 : تطور قيمة رأس المال الثابت الخاص في الاقتصاد السوري (الأسعار الثابتة لعام 2000)، خلال الفترة 2011-2022



3. أثر تحرير الجهاز الإنتاجي في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة:

ساهمت التحريرات الجزئية، وإجراءات ومراسيم تحفيز القوى الخاصة (الداخلية والخارجية)، في تغيير الأوزان النسبية التي شارك بها القطاعان العام والخاص في الجهاز الإنتاجي. ويمكن التعبير عن " تحرير الجهاز الإنتاجي" من خلال العلاقة التالية[30]:

$$\text{مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي} = \frac{\text{قيمة رأس المال الثابت الخاص}}{\text{قيمة رأس المال الثابت العام}}$$

حيث في حال تساوت قيمة رأس المال الثابت للقطاعين تكون قيمة المؤشر 1، وتكون أكبر من 1 في حال كان رأس المال الثابت الخاص أكبر من العام، وأصغر من 1 إذا كان رأس المال الثابت الخاص أصغر من العام.

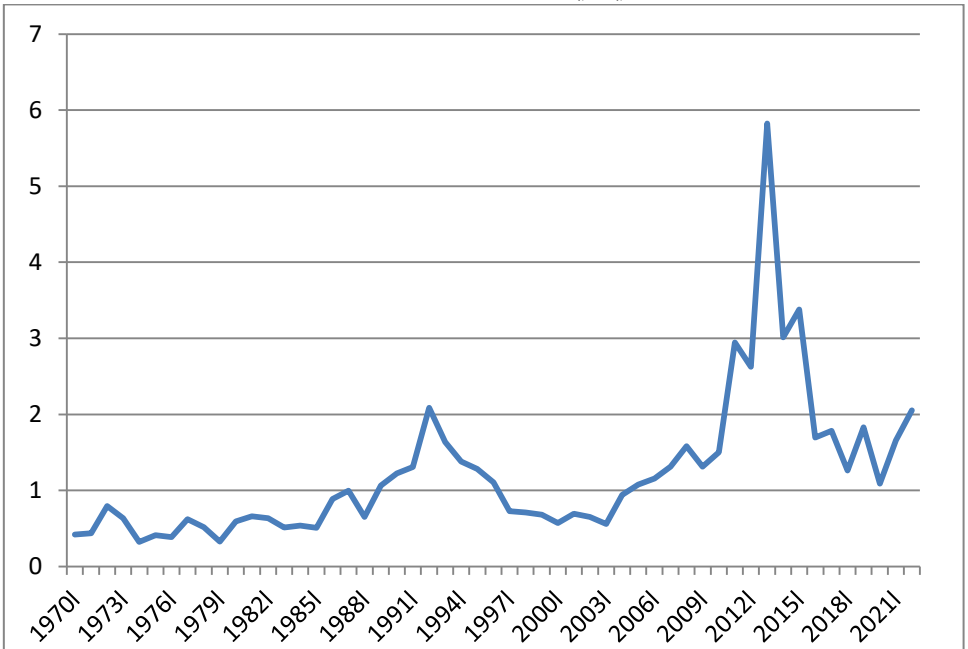
يظهر (الشكل 36) أن قيمة المؤشر تذبذبت بشكل حاد، على مستوى المديين القصير والطويل، خلال الفترة 1970-2011، الأمر الذي يشير لعدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة السورية في تغيير الأوزان النسبية لمشاركة كل من القطاعين في الاقتصاد، بل ربما لم تهدف إجراءات الحكومة لتغيير هذه الأوزان إنما اقتصرت على تحفيز القوى الخاصة في المشاركة في العملية الإنتاجية بغض النظر في تأثير ذلك على أوزان مشاركة القطاعين النسبية[31]. كما تذبذبت قيمة المؤشر بشكل حاد جدا خلال سنوات الثورة كنتيجة لتأثير ظروف الحرب على رأس المال الثابت العام والخاص.

---

[30] تم بناء العلاقة (مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي) من قبل الباحث.

[31] قد يؤكد هذه النتيجة سلوك تطور قيمة رأس المال الثابت العام، الذي كان متجها للارتفاع معظم الفترة 1970-2010 (ما عدا السنوات الخمسة التي تلت برنامج تسوية مدفوعات الدول السوفياتية) كما تبين في المبحث الأول من الفصل السابق، ما يشعر أن الحكومة لم تهدف للتأثير على وزن مشاركة القطاعين في الجهاز الإنتاجي، لأن الحكومة لم تقلل من قيمة استثماراتها وتوجه إيراداتها لدعم القطاع الخاص، أملا بتخفيف ضغط ما يعرف بالمزاحمة

الشكل36 : قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1970-2022

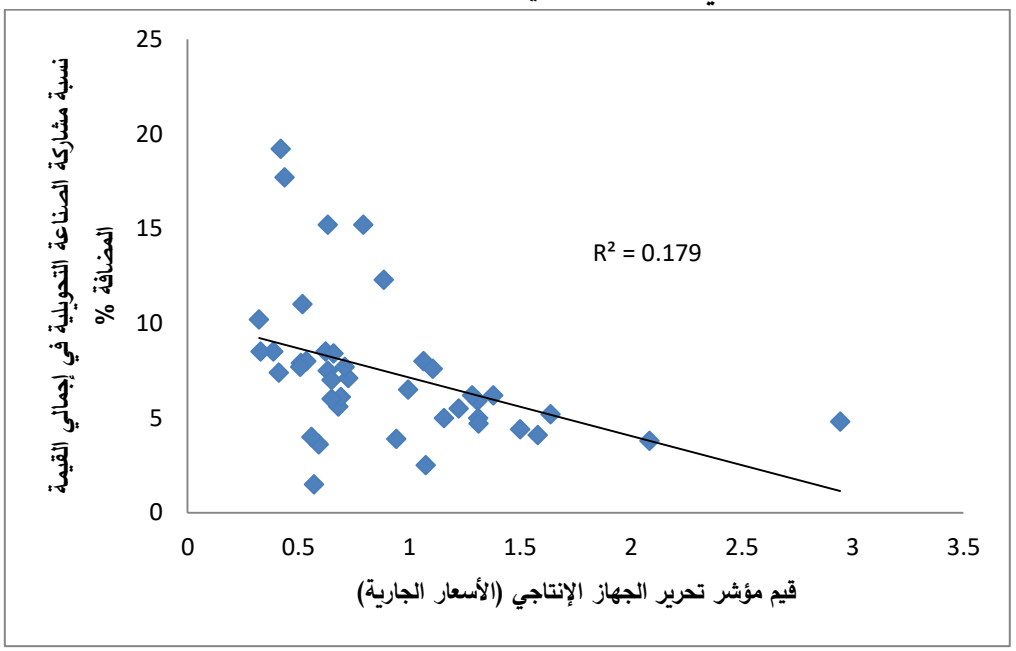


المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

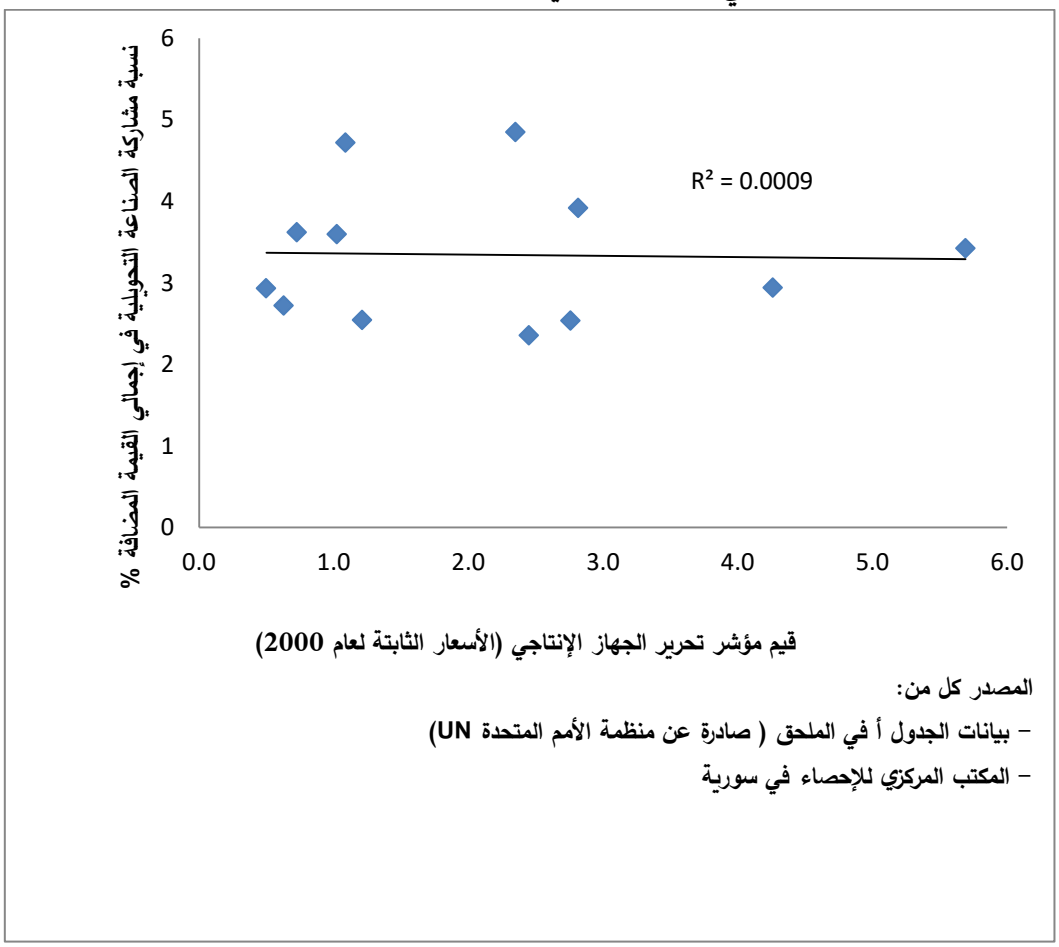
تظهر نقاط الانتشار بين قيم مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة أن العلاقة بين المتغيرين سلبية (الشكل37)، حيث انخفضت هذه النسبة مع زيادة قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي، وتظهر قيمة معامل التحديد R square أن القوة التفسيرية للعلاقة بلغت 18% تقريبا (تقع في الرتبة المتدنية). هذه النتيجة تعني أن زيادة نسبة مشاركة القوى الخاصة في العملية الإنتاجية في سورية لم يخدم واحدة من أهم ملامح التحول الهيكلي للاقتصادات النامية (زيادة نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاستثمارات العامة، وإن كانت لا تخدم زيادة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد، إلا أنها أقل عرضة لملاحقة الأنشطة ذات الميزة النسبية، في حين أن حساسية القوى الخاصة للاستثمار في هذه الأنشطة عالية جدا، لأن بوصلة الاستثمارات الخاصة في الدرجة الأولى هي الأرباح والعوائد المتأتية، وهذا بدوره يؤكد أن الميزة النسبية في الاقتصاد لم تمكن من دعم التصنيع، إذ ينبغي تغيير وتطوير هذه الميزة واكتشاف الفرص الكامنة عن طريق سياسة صناعية متكاملة. في فترة الثورة السورية لا تشير نقاط الانتشار لأية علاقة واضحة (الشكل 38).

(crowding out) ، إنما اقتصرت اجراءات الحكومة على السماح للقطاع الخاص بمزيد من المشاركة في الجهاز الإنتاجي، في نفس الوقت الذي زاد فيه القطاع العام مشاركته في العملية الإنتاجية.

الشكل37 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1970-2011



الشكل38 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 2011-2022



المصدر كل من:

- بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة (UN
- المكتب المركزي للإحصاء في سورية

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)

لم تفرّق الحكومة السورية، ضمن أطر ورؤى واضحة المعالم، بين الإجراءات التي تحرر الجهاز الإنتاجي الداخلي وتلك التي تمكن القوى الخاصة من زيادة مشاركتها في المتاجرة الخارجية، إذ أن الآلية الصحيحة هي التي تجعل شروط المتاجرة الخارجية تصب في مصلحة الجهاز الإنتاجي المحلي. فيما يلي مناقشة لأثر تحرير كل من الصادرات والواردات في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد، وسيقتصر التحليل على فترة ما قبل الثورة السورية، لأن قيمة العملة السورية انخفضت بشكل كبير ومتتابع على طول سنوات الثورة، ما يجعل بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية (بالقيمة الاسمية) غير صالحة للتعبير عن حقيقة الميزان التجاري.

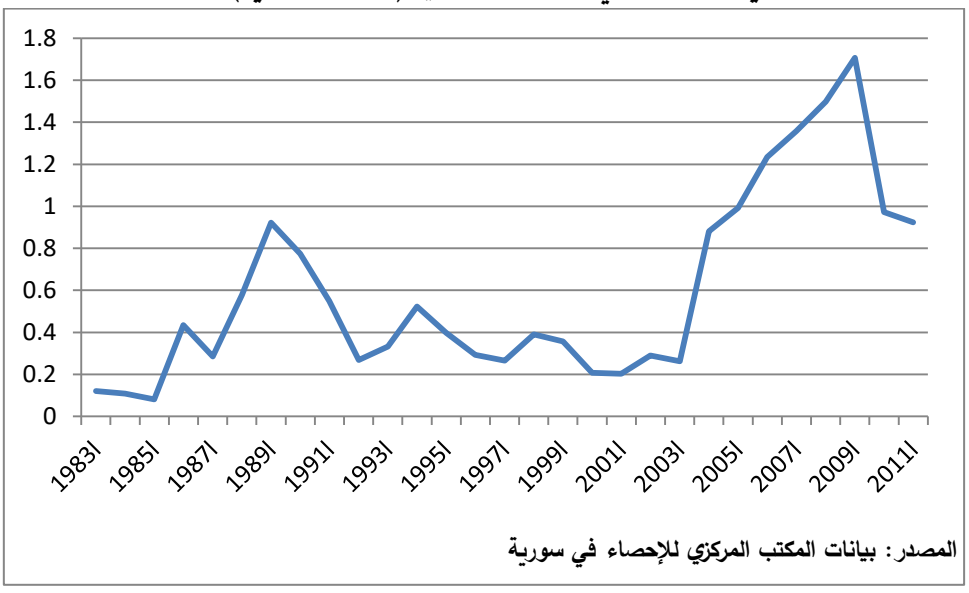
1. أثر تحرير الصادرات في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة:

ساهمت إجراءات الحكومة السورية في التأثير على نسبة مشاركة القطاع الخاص في عملية المتاجرة الخارجية (استيرادا وتصدير)، ويمكن التعبير عن تحرير الصادرات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر تحرير الصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات القطاع الخاص}}{\text{قيمة صادرات القطاع العام}}$$

يظهر (الشكل39) اعتماد التصدير في الاقتصاد السوري على القطاع العام في الدرجة الأولى حيث بقيت قيمة المؤشر أصغر من 1 في معظم السنوات خلال 1983-2011 ما عدا فترتي تسديد ديون السوفياتي (حيث اقترب المؤشر من قيمة 1) والسنوات التي تلت انطلاق اقتصاد السوق الاجتماعي في القطر حيث وصل المؤشر لقيمة 1.7 عام 2009، لكن عاد لينخفض إلى قيمة أصغر من 1 في عامي 2010 و 2011.

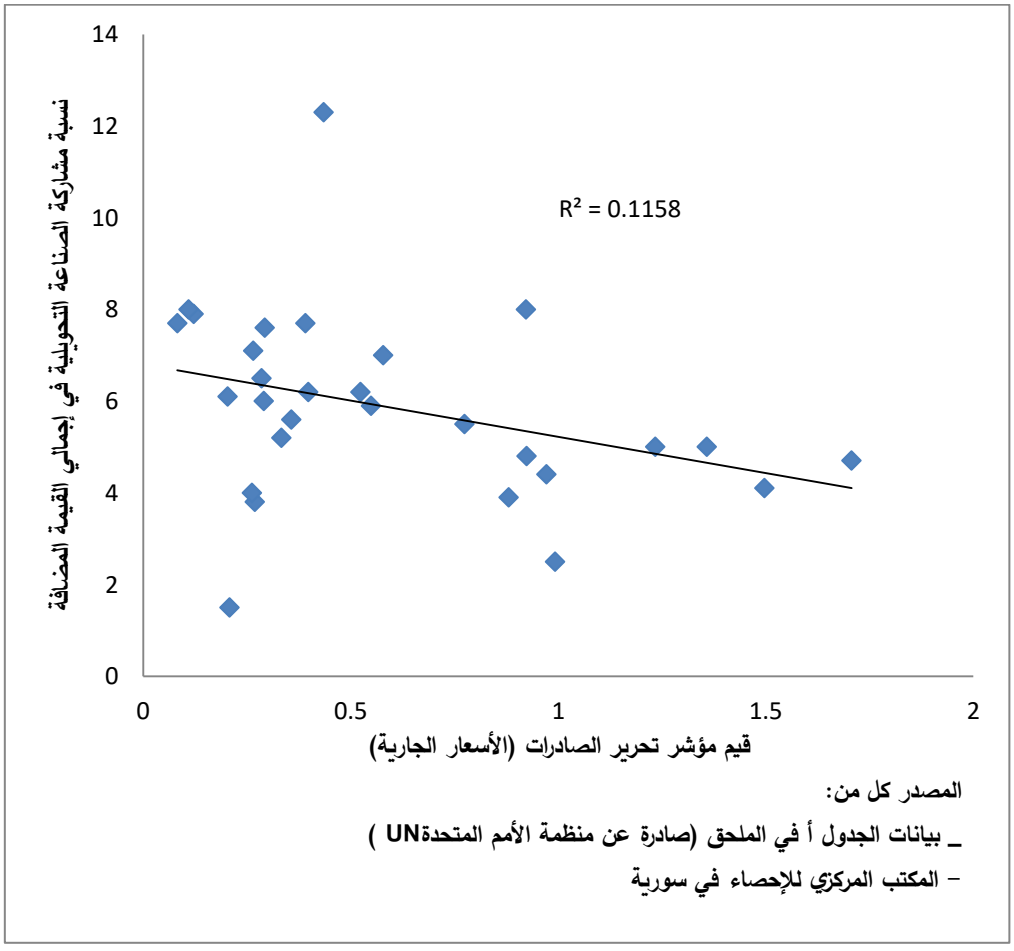
الشكل39 : قيمة مؤشر تحرير الصادرات في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1983-2011



المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

وبرسم نقاط الانتشار بين تطور قيم مؤشر تحرير الصادرات، ونسبة مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة (الشكل40)، يتبين أن العلاقة بين المتغيرين جنحت لكونها سلبية، على أن الجودة التفسيرية للعلاقة متدنية كما يظهر من قيمة معامل التحديد R square التي بلغت 11.5%. هذه العلاقة السلبية بين المتغيرين تعني أن زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في التصدير لم يساهم في تحسين نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد، الأمر الذي قد يفسر أيضا بحساسية القطاع الخاص لتصدير البضائع ذات الميزة النسبية، والتي تتمركز بالدرجة الأولى حول تلك البضائع قليلة القيمة المضافة أو الوسيطة أو التي تتجمع بأجزاء مستوردة من الخارج أصلا، كما أن تحرير التجارة الخارجية (تصديرا واستيرادا معا) يشكل ضغوطا تنافسية كبيرة على الجهاز الإنتاجي الداخلي في ظل ضعف التقانة والتشبيك الصناعي، فيؤثر في ربحية وجدوى المشاريع، وينقل الميزة النسبية لدرجات أكثر تدنيا في هذه الحالة، حيث ستكون استجابة القطاع الخاص للربحية عالية كما تقدم. بالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية (تصديرا واستيرادا معا) أمام القوى الخاصة قد لا يخدم عملية التحول الهيكلي – في المرحلة الآنية– بل قد يساهم بتفكيك بعض القدرات التصنيعية الموجودة في الاقتصاد.

الشكل40 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الصادرات، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1983-2011



المصدر كل من:

_ بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدةUN)

– المكتب المركزي للإحصاء في سورية

2. أثر تحرير الواردات في نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة:

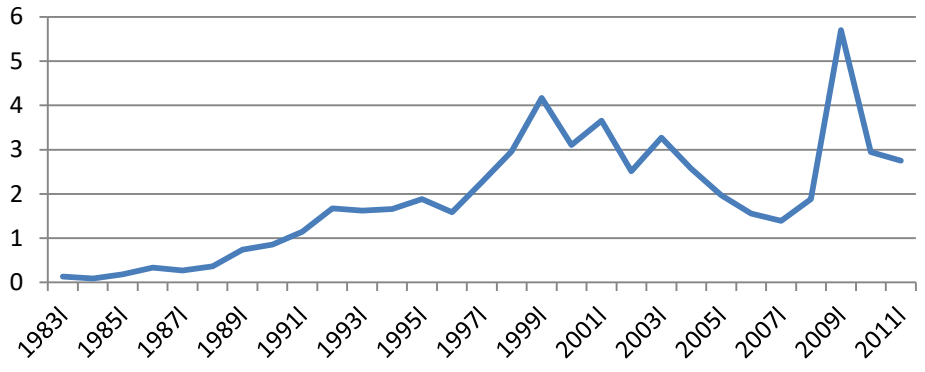
يمكن التعبير عن تحرير الواردات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر تحرير الواردات} = \frac{\text{قيمة واردات القطاع الخاص}}{\text{قيمة واردات القطاع العام}}$$

يلاحظ أن قيمة المؤشر أكبر من 1 معظم الفترة (الشكل41)، كدلالة على ارتفاع قيمة واردات القطاع الخاص عن واردات القطاع العام، بنسب عالية وصلت لما يقرب من 6 أضعاف عام 2009، حيث يعتمد القطاع الخاص على مستوردات السلع بشكل كبير، خاصة السلع الوسيطة. يتبين أيضا انخفاض قيم المؤشر خلال فترة 1999-2007، وهي نتيجة غير متوقعة ،لأن هذه الفترة تضمنت العديد من الإجراءات التحريرية مع انطلاق اقتصاد السوق الاجتماعي في القطر، إلا أن قيم المؤشر ارتفعت في السنوات التالية بنسب كبيرة، ما يدل على تأثير تلك الإجراءات في زيادة قيم المؤشر.

الشكل41 : قيمة مؤشر تحرير الواردات في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1983-2011

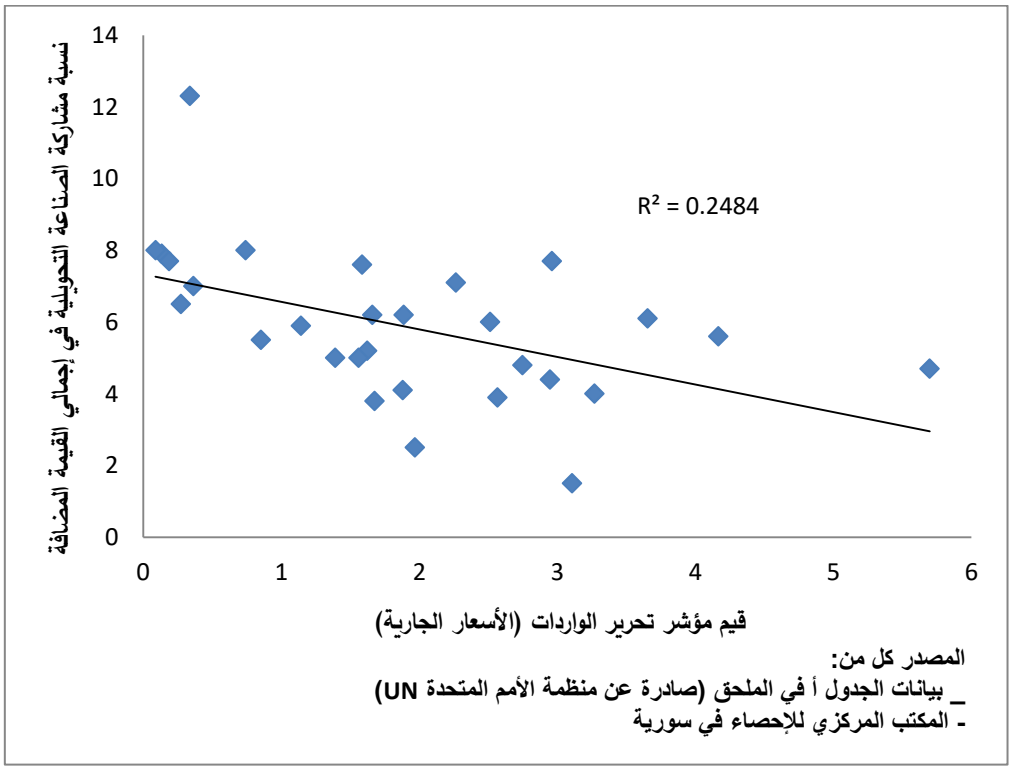
الشكل 40:قيمة مؤشر تحرير الواردات في الاقتصاد السوري (الأسعار الجارية)، خلال الفترة 1983-2011



المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

تظهر نقاط الانتشار بين قيم مؤشر تحرير الواردات ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد(الشكل42)، أن هذه النسبة انخفضت مع زيادة قيم المؤشر(علاقة سالبة)، ويظهر أن الجودة التفسيرية للعلاقة متوسطة، إذ بلغت 25% تقريبا حسب معامل التحديد R square. يمكن تفسير هذه النتيجة بنفس الأسباب التي تم ذكرها سابقا، خاصة أن تحرير التجارة الخارجية يعرض الجهاز الإنتاجي الداخلي لضغوطات تنافسية كبيرة، قد تؤثر سلبا على الميزة النسبية للاقتصاد وعلى ربحية الأنشطة الإنتاجية، حيث يستجيب القطاع الخاص بحساسية عالية تبعا لبوصلة الربحية، أكثر من استجابة القطاع العام لهذه البوصلة.

الشكل42 : العلاقة بين قيمة مؤشر تحرير الواردات، ونسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي القيمة المضافة، في الاقتصاد السوري خلال 1983-2011



المصدر كل من:
_ بيانات الجدول أ في الملحق (صادرة عن منظمة الأمم المتحدة UN)
- المكتب المركزي للإحصاء في سورية

المبحث الثاني: فرص تنويع المنتجات السلعية في الاقتصاد السوري في ضوء السياسة الانتقائية (نهج التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات)

تتنوع الطرق والمنهجيات التي تساعد الحكومات في تحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية التي يمكن أن تستهدف في إطار السياسة الصناعية الانتقائية، على سبيل المثال أورد (تقرير التنمية العربية، 2018) فصلا حول المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما عالميا التي تساعد في استكشاف الأنشطة والمنتجات، والتي تؤسس لمسار تنموي مستدام، وهي كما جاء في التقرير:

- منهجية تتنبع المسارات التنموية للدول المتقدمة
- منهجية التنويع من خلال دراسة مصفوفة مطابقة هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية
- منهجية المسافة في فضاء المنتجات Product Space
- منهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات
- منهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية

في هذا المبحث سيتم الاستفادة من نهج فضاء المنتجات والتعقيد الاقتصادي في تحديد السلع الصناعية التي يمكن تحفيزها ودعمها لتأسيس مسار التحول الهيكلي.

أولا: تطور تعقيد المعرفة المنتجة في الاقتصاد السوري، وبعض دول المقارنة، استنادا لمؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2022

تعتمد نظرية التعقيد الاقتصادي على حقيقة أن تطوير وتنويع المنتجات لا يتطلب فقط المواد الخام والعمل والآلات، إنما أيضا المعرفة الضمنية (أو ما يمكن أن يسمى" knowhow") في كيفية ترتيب هذه المدخلات معا لإنتاج الأشياء وخلق القيمة المضافة. تميل هذه المعرفة الضمنية لأن تكون العامل المقيد لتنويع الأنشطة الاقتصادية لأنه من الصعب شراءها أو الحصول عليها بطرق سهلة، إنما تكتسب من خلال الخبرة والممارسة العملية للإنتاج وتميل إلى الانتشار عبر أفراد المجتمع، ثم من خلال التنسيق عبر الفرق والمنظمات، وعمليات البيع والشراء في السوق، يتم إعادة تجميعها على شكل منتجات متكاملة.

لقياس المعرفة الإنتاجية، يعتمد نهج التعقيد الاقتصادي على النظر في أمرين اثنين، يجتمعان معا لتلافي النقص في كل واحد منهما (هما: التنوع، الانتشار) كما جاء في المرجع الأساسي عند (Hausmann, et al., 2013):

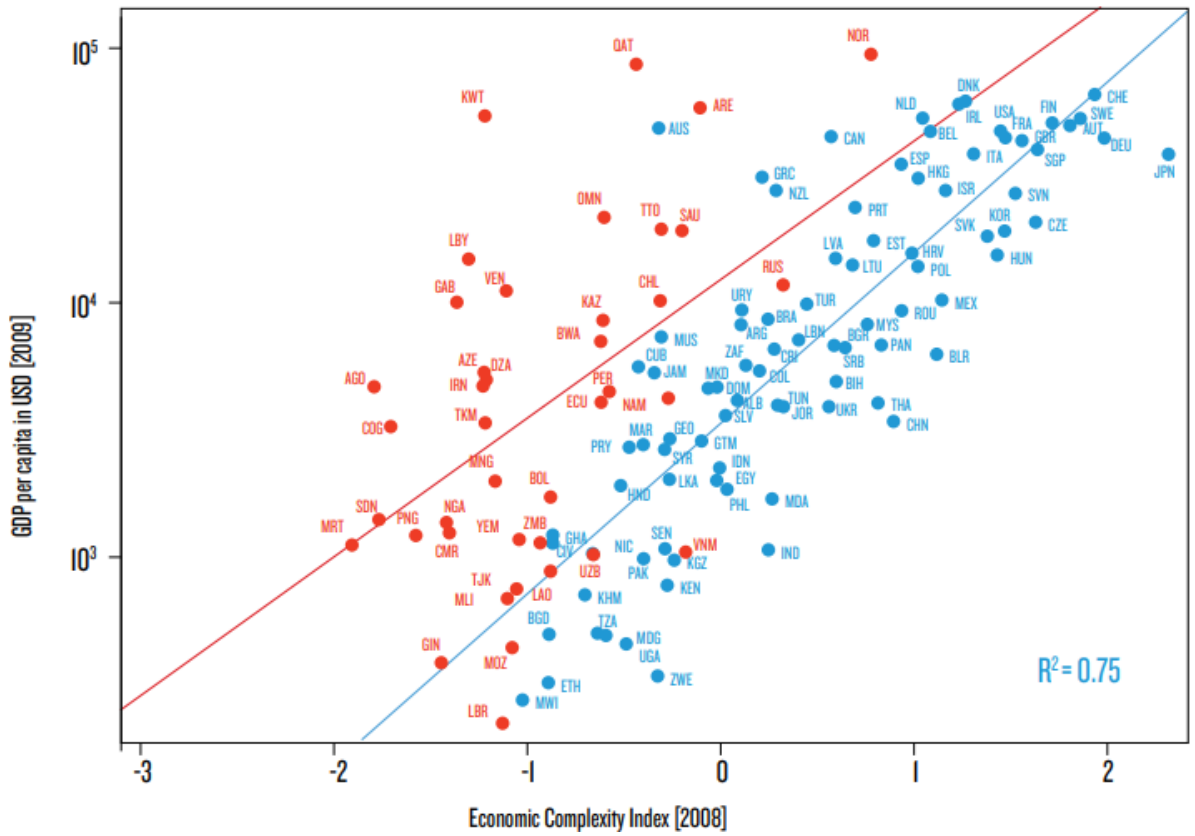
- التنوع (Diversity): يقوم على فكرة أن البلدان التي يمتلك سكانها ومنظماتها معرفة أكثر، لديها ما يلزم لإنتاج مجموعة منتجات أكثر تنوعا، بمعنى أخر، كمية المعرفة المدمجة في بلد ما يتم التعبير عنه من خلال تنوع إنتاجه. لكن مع ذلك، بالرغم من أهمية التنوع، إلا أنه لا يعبر عن المعرفة الضمنية بشكل كامل، لأنه لا يأخذ تطور المنتج أو تقنيته بعين الحسبان، فمثلا بفرض أن دولتين (أ و ب) تنتجان نفس العدد من المنتجات، إلا أن منتجات الدولة ب أكثر تطورا من الدولة أ، بهذه الحالة فإن التنوع –لوحده– لن يعبر عن المعرفة الضمنية في البلدين على نحو كفؤ.

- الانتشار (Ubiquity): يقوم على فكرة أن المنتجات المعقدة (أي التي تتطلب كميات كبيرة نسبيا من المعرفة المنسقة لإنتاجها) تتواجد بشكل أقل في كل مكان، بمعنى أن المنتج كلما كان معقدا أكثر، كان عدد الدول التي تنتجه أقل، فمثلا يمكن لأعداد كبيرة من دول العالم أن تنتج منتجات متدنية في سلم التقانة، مثل المنتجات الزراعية أو بعض الصناعات قليلة القيمة المضافة، لكن عدد محدود فقط من دول العالم الذي ينتج سلعا متطورة تقنيا كالطائرات الكبيرة وآلات التصنيع. مع ذلك قد لا يعبر الانتشار عن المعرفة المتضمنة في المنتجات بشكل كفوء، على سبيل المثال، اعتمادا على الموارد الطبيعة النادرة، فإن عدد محدود من الدول ينتج سلعا مثل اليورانيوم والألماس، بهذه الحالة يكون الانتشار القليل لهذه السلع ليس بسبب تعقيد المعرفة المتضمنة لإنتاجها، إنما بسبب عامل الندرة.
- لقياس المعرفة الضمنية في البلدان، وأيضا في المنتجات، يتم الدمج بين التنوع والانتشار، وينظر إلى كل واحد منهما بضوء الآخر، فيمكن استخدام التنوع لتصحيح المعلومات التي يحملها الانتشار في كل مكان، ويمكن استخدام الانتشار في كل مكان لتصحيح المعلومات التي يحملها التنوع، وذلك بالنظر إلى تنوع الإنتاج في كل دولة والنظر إلى انتشار منتجات هذه الدولة، أي عدد الدول التي تنتج هذه المنتجات، ثم مرة أخرى بالنظر لتنوع إنتاج هذه الدول، ثم انتشار هذه المنتجات، وهكذا. بهذا السياق، يمكن منطقيا أن تخلق عمليات التصحيح عددا لا حصر له من الأرقام (أي دورات تصحيح غير متناهية)، إلا أنه باستخدام بعض الطرق الرياضية من قبل فريق الباحثين (Hausmann, et al., 2013)، تقاربت هذه العملية بعد عدد قليل من التكرارات وتم تمثيل المقاييس الكمية التي تعبر عن التعقيد الاقتصادي في كل من البلدان والمنتجات[32]. بالنسبة للبلدان مؤشر التعقيد الاقتصادي لقياس المعرفة المدمجة في الدولة (Economic Complexity Index (ECI، وبالنسبة للمنتجات مؤشر تعقيد المنتج لقياس تعقيد المعرفة المتضمنة في إنتاج المنتج نفسه (Product Complexity Index (PIC.

تم إيجاد علاقة إيجابية قوية بين قيمة مؤشر ECI ودخل الأفراد (الشكل43)، حيث فسر المؤشر 75% من الاختلاف في دخول الأفراد في الدول التي لا تعتمد بنسبة كبيرة على الموارد الطبيعية في ناتجها المحلي الإجمالي، كما أن العلاقة بقيت قوية أيضا حتى في تلك الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية بشكل كبير. كما توصل الباحثون إلى أن الدول التي تحتل قيمة مؤشر ECI أعلى من المتوقع (بالنسبة لمدخول أفرادها) تميل إلى النمو بشكل أسرع من تلك الدول (الغنية جدا) نظرا لمستواهم الحالي في التعقيد الاقتصادي. بالتالي فإن التعقيد الاقتصادي " ليس مجرد أعراض أو تعبير عن الرخاء: إنه سائق " (Hausmann, et al., 2013, P. 27)

الشكل 43: العلاقة بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ECI لعام 2008، ودخل الأفراد في 128 دولة لعام 2009.

[32] تعتمد مؤشرات التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية، فبدلا من النظر إلى المنتجات التي تنتجها كل دولة، ينظر إلى المنتجات التي تصدرها كل دولة، ويدخل في ذلك فقط تلك الصادرات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية حيث *RCA* أكبر أو يساوي الواحد الصحيح 1. كما أن قطاع الخدمات لا يدخل في حساب مؤشر التعقيد الاقتصادي *ECI*، إذ يتضمن البضائع السلعية فقط.



المصدر: (Hausmann, et al., 2013, P. 28)

النقاط باللون الأحمر تمثل تلك الدول التي تكون فيها صادرات الموارد الطبيعية أكبر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

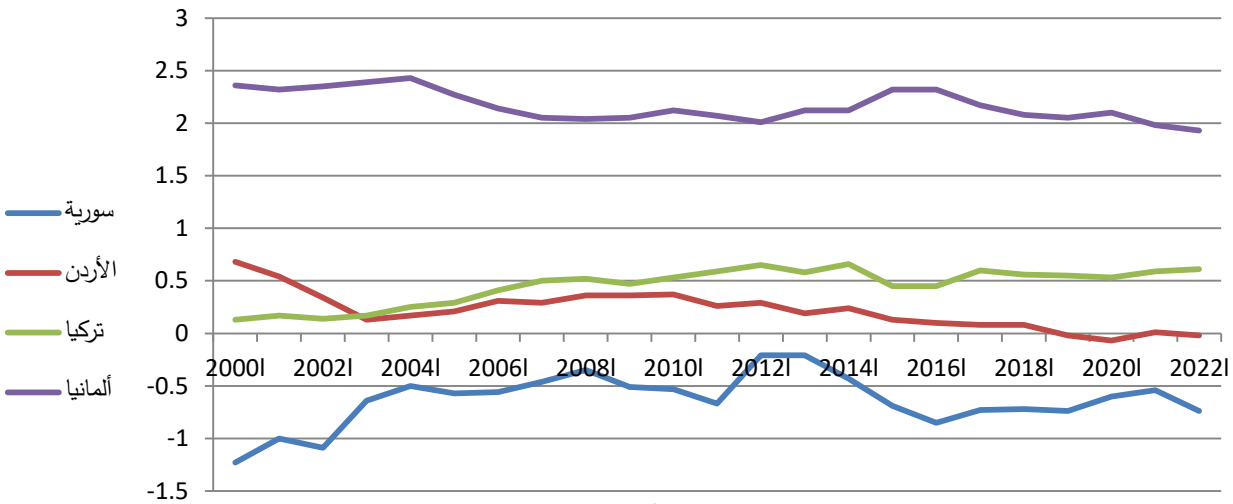
بالنظر إلى تطور قيمة ECI في كل من سورية، الأردن، تركيا، ألمانيا[33] خلال الفترة 2000–2022 (الشكل44)، يلاحظ أن قيمة المؤشر في سورية اتجهت للارتفاع في فترة ما قبل الثورة السورية، وهذه النتيجة قد لا تعود بالضرورة إلى تحسن هيكل الإنتاج في الاقتصاد، إنما لكون هذه الفترة شهدت انفتاحا اقتصاديا على الخارج في ظل تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤثر في قيمة المؤشر لكونه يحتسب أصلا بناء على بيانات صادرات الدول، والمستفاد من قيمة المؤشر في هذا السياق هو تحسن هيكل صادرات القطر ذات الميزة النسبية الظاهرة بالنسبة لبقية دول العالم. لم تنخفض قيمة المؤشر إلا بعد مرور السنوات الأولى من الحرب (بعد عام 2013 الذي وصل فيه ECI لأعلى قيمة)، وبشكل غير حاد رغم ظروف الأزمة التي أثرت سلبا في الجهاز الإنتاجي بشكل حاد، ما يعطي انطباعا حول الميزة النسبية في القطر، بحيث تأثرت حصة صادرات السلع الأكثر تطورا وتعقيدا في فضاء المنتجات السوري بظروف الأزمة بدرجة أقل من تأثر حصة تصدير بقية السلع التي يتضمنها الفضاء (نسبيا)[34]، وذلك حتى عام 2013، هذه النتيجة لا تعارض حقيقة أن قيمة صادرات الصناعات السورية انخفضت بشكل حاد خلال سنوات الأزمة، إنما تبين

[33] بغرض شرح مؤشر ECI وبيان كيفية تأثيره على الاقتصادات، تم اختيار دول المقارنة بحيث تنتمي لمستويات متفاوتة من حيث هيكل الإنتاج والتنمية الاقتصادية. سيتم اختيار نفس البلدان عند تحليل فضاء المنتجات.

[34] كما تم بيانه، يتم حساب ECI بالأخذ بعين الاعتبار فقط تلك السلع التي يمتلك فيها القطر ميزة نسبية حسب قانون بالاسا، حيث ينص القانون على أن البلد تمتلك ميزة نسبية في تصدير منتج معين إذا كانت حصة تصدير هذا المنتج في إجمالي صادرات البلد أكبر من حصة صادرات العالم لنفس المنتج في إجمالي الصادرات العالمية.

التغير النسبي في حصة تصدير هذه الصناعات. تأثرت حصة تصدير هذا النوع من السلع (الأكثر تعقيدا) بشكل بسيط أيضا في السنوات التالية. هذه النتائج غير متوقعة نظرا لكون المنتجات الأكثر تعقيدا هي الأكثر تشابكا وارتباطا ببقية المنتجات في الفضاء، بحيث يتوقع أن تتأثر بظروف الحرب أكثر من بقية السلع، ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف الجهاز الإنتاجي عموما في القطر، وضعف التشبيك الصناعي حتى في تلك المنتجات الأكثر تطورا وتقنية، والتي يتم إنتاجها من قبل رؤوس الأموال الكبيرة (العامة والخاصة) بوسائل تقنية لا تتطلب تعقيد التشبيك الصناعي مع بقية الاقتصاد، ورؤوس الأموال الكبيرة في هذه الحالة استطاعت أن تكون أقل عرضة للتأثر بالظروف الطارئة من بقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الاقتصاد، هذه الحالة تشبه إلى حد ما ظاهرة " الوسط المفقود" (Missing middle) وهي حالة تشير إلى المشكلة الهيكلية في العديد من اقتصادات افريقيا، حيث تتكون هذه الهياكل من عدد لا يحصى من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع عدد قليل من الشركات الكبيرة وعدد أقل بكثير من الشركات المتوسطة، الشركات الكبيرة عموما قد تكون حكومية أو تابعة لشركات أجنبية وهي تعتمد على التجميع أو الاستيراد وكثيفة رأس المال في الغالب(انظر:UNCTAD, 2016, BOX 12, P95) وعليه يكون محل الشبه بين القطر السوري وهذه الاقتصادات هو ضعف أو انعدام التشبيك الصناعي بين الشركات الكبيرة والصغيرة. يمكن أيضا ملاحظة تدني تعقيد الجهاز الإنتاجي والتشبيك المعرفي في القطر بالنظر لقيمة المؤشر حيث بقيت تحت الصفر (في الجهة السالبة) طيلة الفترة. في بقية دول المقارنة يلاحظ قلة تذبذب قيمة المؤشر (بالنسبة لحالته في سورية) كونه يعكس تغيرات هيكلية في الاقتصاد تكون عموما قليلة التذبذب في الأجل القصير خاصة في الاقتصادات المستقرة، ويتبين انخفاض قيمة المؤشر في الأردن طيلة الفترة على أن الأردن يعتمد بشكل كبير على صادرات الخدمات التي لا يتضمنها مؤشر ECI ما يجعل قيمة المؤشر غير دقيقة بشكل كامل في التعبير عن تطور المعرفة وتعقيد الإنتاج في الاقتصاد، ولو أنه يعبر عن جهاز إنتاج البضائع السلعية الذي يمثل أهم مقومات التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية ومتوسطة التنمية. أما في تركيا فقد اتجهت قيمة المؤشر للارتفاع طلية الفترة كدلالة على الإنجازات التي تحققت في مجال التصنيع وتطوير هيكل الإنتاج والصادرات. وفي ألمانيا يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر بدرجة كبيرة بالنسبة لبقية دول المقارنة، إذ تعتبر واحدة من أكثر الاقتصادات تشبيكا وتعقيدا للمعرفة المنتجة على مستوى العالم استنادا لقيمة ECI.

الشكل44 : تطور قيمة ECI في عدد من الدول المختارة، خلال 2000-2022



المصدر: إعداد الباحث، استنادا لقاعدة البيانات الرئيسية في أطلس التعقيد الاقتصادي، لوحة بيانات تفاعلية https://atlas.hks.harvard.edu/

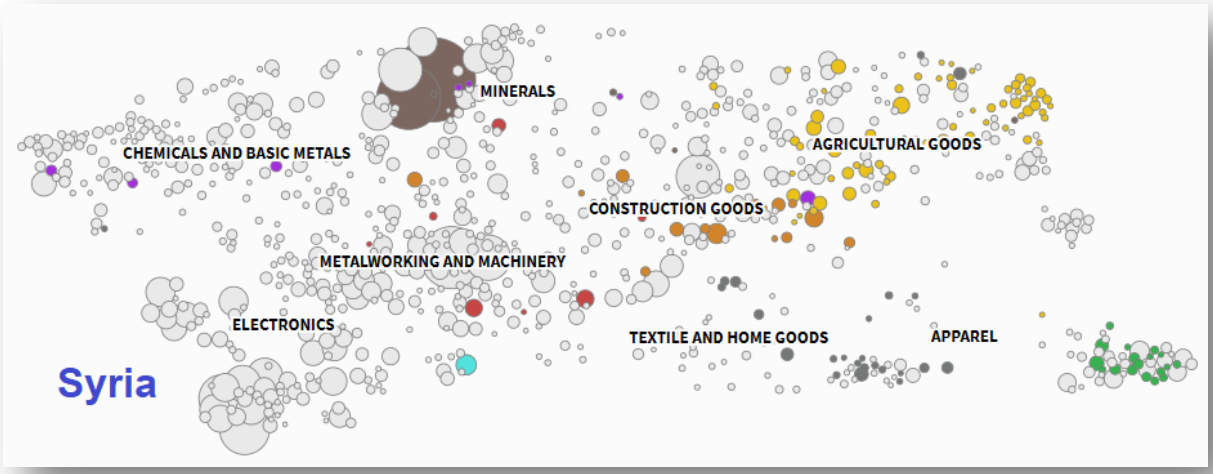
ينعكس مؤشر التعقيد الاقتصادي في فضاء المنتجات[35]، وكلما ارتفعت قيمة ECI فهذا يعني أن الدولة تحتل مكانة أرقى وأكثر تطورا وتعقيدا في فضاء المنتجات. يبين (الشكل45) فضاء المنتجات في سورية ودول المقارنة لعام 2010، تم اختيار هذا العام لأن قيم ECI في سورية تكون أكثر كفاءة ومصداقية في سنوات ما قبل الثورة السورية، بسبب تضرر الجهاز الإنتاجي والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الميزان التجاري وتغير حصص تصدير السلع أثناء الصراع. وبالرغم من طول الفترة الزمنية بين ذاك الوقت إلى اليوم (14 عام تقريبا) إلا أنه يمكن الاستفادة من فضاء المنتجات لتلك السنوات، لأن المراد من تحليل فضاء المنتجات – بالمقام الأول – هو " إلهام" السياسة الصناعية الانتقائية في تحديد المنتجات ذات الأولوية للدعم والتطوير، بالتالي حتى وإن انخفضت قيمة ECI في السنوات التالية وانعكس ذلك في فضاء المنتجات (أي فقد الاقتصاد السوري ميزة نسبية في تصدير بعض الصناعات) إلا أن هذه الصناعات ستكون ملهمة وذات أولوية لدعمها وتطويرها وإعادة اكتساب ميزة نسبية فيها باحتمالات نجاح عالية. لأن المعرفة المتضمنة لإنتاج هذه الصناعات متواجدة بالفعل في هيكل الاقتصاد ومترابطة معه، ما لم تحدث تغييرات هيكلية حادة في الجهاز الإنتاجي

يظهر أن الاقتصاد السوري يحتل مكانة تتركز في الدرجة الأولى في مجتمعات البضائع قليلة التعقيد التي تتموضع في أطراف فضاء المنتجات، مثل مجتمع البضائع الزراعية (اللون الأصفر)، وبضائع الملابس والمنسوجات والسلع المنزلية (اللونين الأخضر والرمادي)، صحيح أن هذه المجتمعات قليلة التعقيد وهي أقل اتصالا وانفتاحا على بقية فضاء المنتجات، إلا أنها ترتبط فيما بينها بروابط قوية وشديدة الكثافة، ما يعني أن التنويع الإنتاجي وتطوير صناعة سلع قريبة داخل نفس المجتمع هو أمر متاح باحتمالية عالية، في حين أن استهداف السلع المتطورة والمعقدة في مجتمعات البضائع الأكثر تعقيدا – دفعة واحدة وبشكل غير تدريجي– قد لا يكون مجديا نظرا لعدم توفر كثير من أجزاء المعرفة الإنتاجية والإمكانيات المتطلبة لإنتاج هذه السلع.

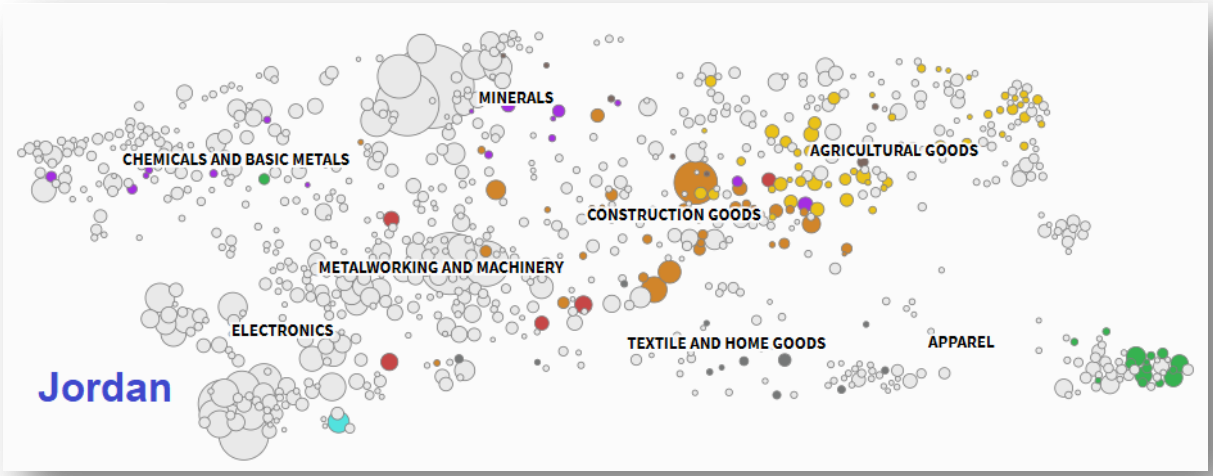
[35] للنظر في مفاهيم فضاء المنتجات، وطرق قياسه، وأهم الأفكار حوله، يراجع في: (الفصل الأول، كفاءة الاستهداف، نهج فضاء المنتجات).

الشكل 45: فضاء المنتجات في الاقتصاد السوري ودول المقارنة، لعام 2010.

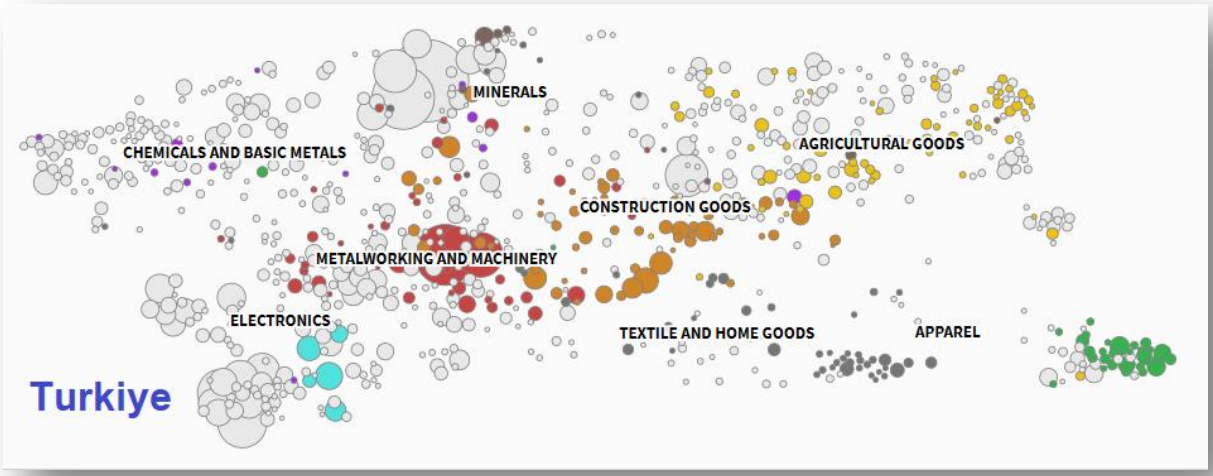
في سورية:



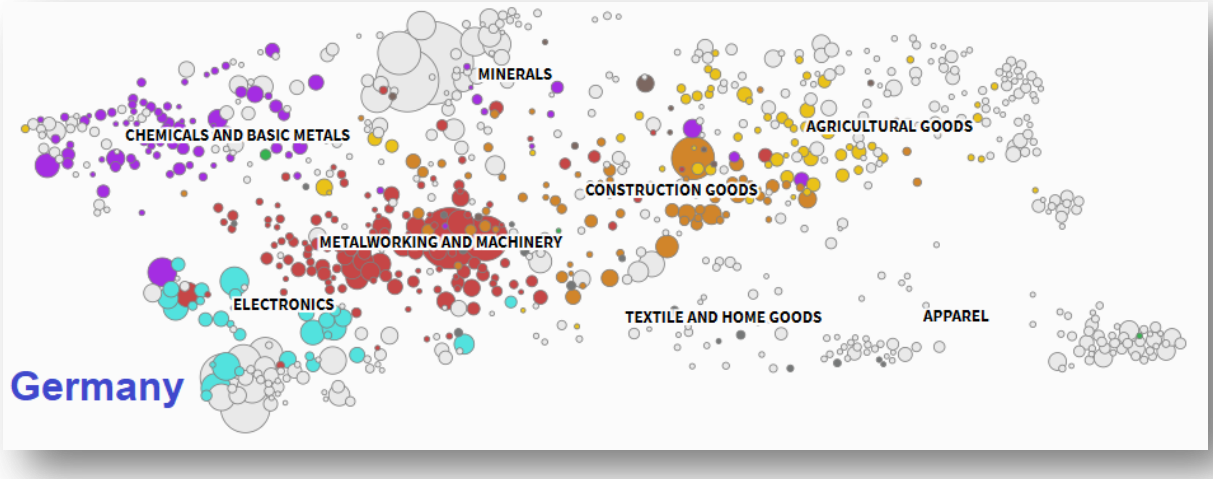
في الأردن:

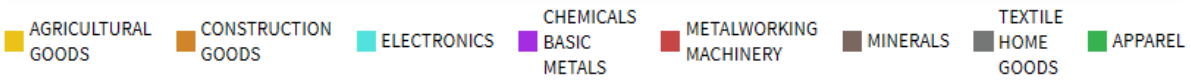


في تركيا:



في ألمانيا:





المصدر : **أطلس التعقيد الاقتصادي، لوحة بيانات تفاعلية**

https://atlas.hks.harvard.edu/

ملاحظة: يعتمد هذا الإصدار من فضاء المنتجات على التصنيف الدولي لبيانات التجارة الدولية (HS 1992).

يظهر أيضا أن الاقتصاد السوري يمتلك ميزة نسبية في تصدير بعض البضائع المتعلقة بأعمال البناء والتشييد (اللون البرتقالي) مثل أعمال حجر البناء، الأنابيب والتجهيزات البلاستيكية وأغطية التعبئة، أنابيب وقضبان الحديد، صفائح الألمنيوم، وغيرها. هذه البضائع قد تشكل قنوات فعالة لتطوير الجهاز الإنتاجي وتوجيهه نحو الأنشطة الأكثر اتصالا. أما فيما يخص النفط و المواد البترولية، فقد صدر القطر بميزة نسبية زيوت البترول الخام والمكررة كما تشير العقدتين (باللون البني) ويلاحظ أن لهذه البتروليات حصة كبيرة جدا في المتاجرة العالمية إذا ما قورنت بحصة بقية السلع بشكل

منفرد[36] بالرغم من كونها الأقل تعقيدا وارتباطا في فضاء المنتجات. وقد توقف تصدير هذه المواد في سنوات الثورة السورية.

أيضا يمتلك القطر ميزة نسبية في تصدير بعض السلع الكيمائية والمواد الأولية (اللون النهدي)، بالرغم من أن المجتمع الذي تنتمي إليه هذه البضائع يعتبر معقدا ومتطورا[37]، إلا أن هذه الصادرات في حالة الاقتصاد السوري مقتصرة على عدد قليل جدا من أنواع البضائع وهي مبعثرة وغير مترابطة بكثافة عالية أو متوسطة مع بقية بضائع المجتمع، مثل: (الغراء والمواد اللاصقة HS 3506، راتنجات أمينية HS 3909، الأدوية غير المعبأة HS 3003) وبضائع منتجات التنظيف، وغيرها. كذلك الحال بالنسبة لبضائع الآلات والأعمال المعدنية (اللون الأحمر) التي تنتمي للمجتمع الأكثر تعقيدا واتصالا ببقية فضاء المنتجات، إذ يمتلك الاقتصاد السوري ميزة نسبية في تصدير عدد قليل جدا من أنواع هذه البضائع، بشكل مبعثر وغير مترابط مع بقية بضائع المجتمع، مثل بضائع الثلاجات والمجمدات، وبعض المصنوعات الحديدية.

فيما يخص دول المقارنة، يلاحظ أن الأردن يحتل مكانة في فضاء المنتجات تشبه إلى حد ما ذاك الذي في الاقتصاد السوري، على أن الأردن أقرب لوسط الفضاء، ذلك لأنه يمتلك ميزة نسبية في بعض البضائع الأرقى والأكثر تعقيدا، خاصة في بضائع البناء والتشييد والبضائع الزراعية. أما في تركيا فقد امتلكت ميزة نسبية في تصدير بعض البضائع التي تنتمي للمجتمعات الأكثر تطورا وتشبيكا للقدرات الصناعية، كبضائع الآلات والأعمال المعدنية، مثل المركبات الآلية والسيارات، وبعض الآليات، وغيرها، وأيضا في تصدير بعض بضائع مجتمع الإلكترونيات (اللون الأزرق) مثل اللوحات الكهربائية(Electrical boards)، المحولات الكهربائية، الشاشات وأجهزة العرض، وغيرها. كما يظهر أن للاقتصاد التركي ميزة نسبية عالية في تصدير سلع الملابس والنسيج والأعمال المنزلية، يستدل على ذلك بالنظر لكثافة وشدة ترابط الصادرات التركية التي تنتمي لهذه المجتمعات، وتركيا بذلك تكون من أقوى منافسي الاقتصاد السوري في هذا النوع من البضائع، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود سياسة محلية (صناعية وتجارية) حذرة لإدارة هذا الملف، إذ أن تحرير منتجات قطاع النسيج والأعمال المنزلية والملابس قد يشكل خطورة كبيرة على هذه الصناعات في سورية، خاصة مع تدهور القدرات التصنيعية نتيجة الصراع. في ألمانيا يتبين تطور الجهاز الإنتاجي والقدرات المعرفية وترقي تعقيد وتشبيك العملية الإنتاجية، إذ تتركز الميزة النسبية في صادرات القطر بالدرجة الأولى في المجتمعات الأكثر تطورا وتعقيدا، وهي كثيفة ومترابطة فيما بينها بشدة عالية، كالآلات والمواد الكيميائية والإلكترونيات.

يظهر (الشكل 46) فضاء المنتجات السوري لعامي 2015 و 2022، إذ لا يلاحظ وجود تغيرات جذرية في فضاء المنتجات السوري بالرغم من ظروف الصراع خلال الفترة، الأمر الذي يعود للتوازن النسبي في تغير حصة تصدير البضائع خلال هذه الأعوام، كما أنه يؤشر لضعف تشبيك عملية الإنتاج في القطر كما سبق بيانه.

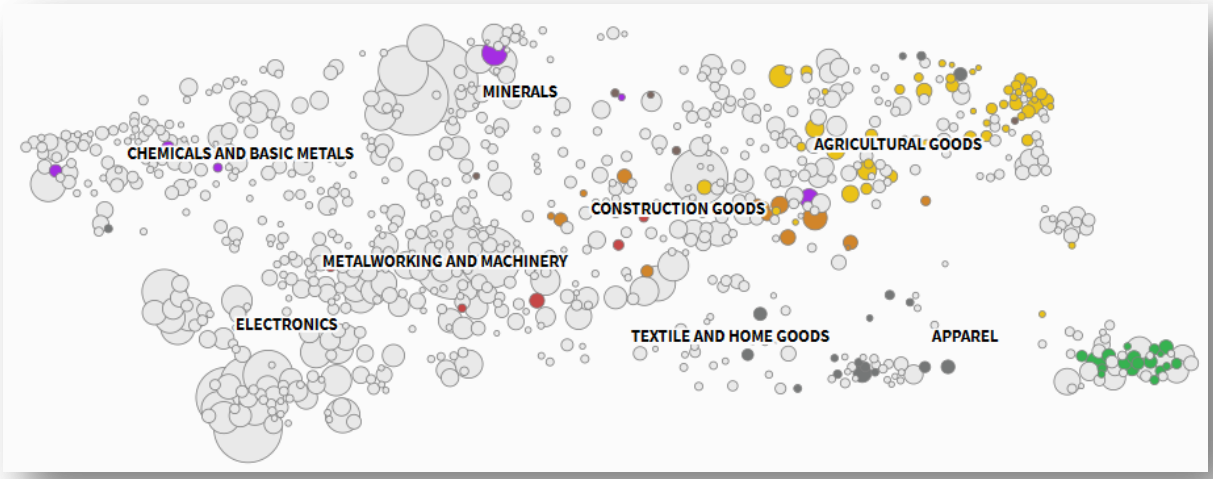
---

[36] يستدل على ذلك بالنظر لحجم العقد لكل نوع من أنواع البضائع، والذي يعبر عن حصة هذه البضائع في إجمالي الصادرات العالمية.

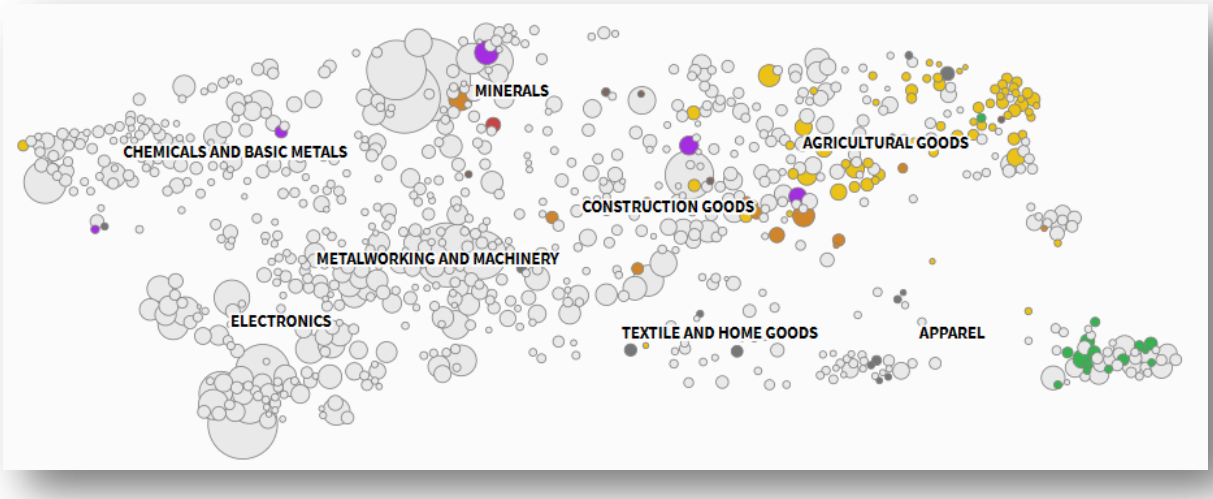
[37] يتطلب إنتاج بعض المواد الكيمائية التي تدخل في عملية التصنيع كمواد أولية معرفة تقنية عالية وآلات ومعدات ضخمة وأساليب بحثية متطورة، لذلك قد تتركز الميزة النسبية لهذه الصناعات في الاقتصادات المتقدمة، مثل صناعة المواد التي تدخل في إنتاج السلع التجميلية " المكياج " أو الأدوية والمواد المستخدمة في القطاع الطبي.

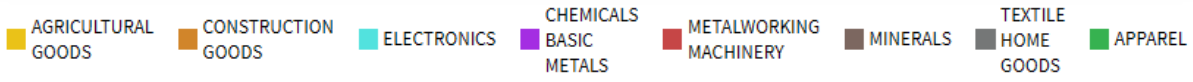
الشكل 46: فضاء المنتجات في الاقتصاد السوري، في العامين 2015 و 2022.

عام 2015:



عام 2022:





المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي، لوحة بيانات تفاعلية

https://atlas.hks.harvard.edu/

ثانيا: تحديد فرص التنويع (نهج فضاء المنتجات)

يفيد موقف الدولة في فضاء المنتجات في تحديد الصناعات المحتملة التي تتطلب قدرات ومهارات مرتبطة بالقدرات الموجودة في الدولة. يهدف هذا القسم لتحديد أهم الصناعات ذات الميزة النسبية والميزة الكامنة في الاقتصاد السوري

المرتبطة فعلا بموقع الاقتصاد السوري في فضاء المنتجات لعام 2022، ويمكن ذلك – استنادا لمنهجية تقوم على الصرامة والحياد العلمي – من خلال تصفية الصناعات المحتملة بناء على مبادئ التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات.

تقوم المنهجية بتطبيق قواعد منفصلة لتحديد مجموعتين من الصناعات الواعدة، المجموعة الأولى هي: تلك الصناعات التي لها بالفعل وجود قوي داخل الاقتصاد، وتسمى صناعات **الهامش المكثف** ويمكن تحديدها منهجيا بتحديد مجموعة الصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية حسب قانون بالاسا حيث يكون $RCA \geq 1$. أما المجموعة الثانية فهي: تلك الصناعات الغير موجودة في الاقتصاد، أو الموجودة لكن بكثافة منخفضة بحيث تعتمد على بعض المعارف والقدرات الإنتاجية الموجودة بالفعل داخل الاقتصاد، وتسمى هذه المجموعة صناعات **الهامش الموسع** ويمكن تحديدها منهجيا بتحديد مجموعة الصناعات التي لا تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية حيث يكون $RCA < 1$. بعد تحديد المجموعتين المذكورتين، يتم تصفية الصناعات الواعدة في كل مجموعة بناء على مبادئ التعقيد الاقتصادي، كما سيأتي بيانه. في هذا القسم ستستفيد الطريقة المنهجية في تحديد الصناعات الواعدة في الاقتصاد السوري من بعض الدراسات العلمية التي قدمها مركز التنمية الدولية بجامعة هارفرد (معمل النمو)، التي أجريت لتحديد الفرص الواعدة في اقتصادات أخرى، وهي: الأردن (Hausmann, et all, 2020)، اثيوبيا (Goldstein, 2020)، ناميبيا (Hausmann, et all, 2022).

- **الهامش المكثف:**

يتضمن الهامش المكثف تلك الصناعات التي تتطلب قدرات ومعارف وبيئة صناعية تشابكية موجودة بالفعل في داخل الاقتصاد بكثافة عالية. يتم تحديدها منهجيا بتحديد الصناعات التي يمتلك فيها الاقتصاد ميزة نسبية حيث $RCA \geq 1$. لتحديد أهم صناعات الهامش المكثف في الاقتصاد السوري لعام 2022 يمكن تصفية 50 صناعة[38] بناء على مؤشر تعقيد المنتج PCI الذي يقيس تطور وتعقيد المعارف والقدرات المتطلبة لإنتاج الصناعات المختلفة كما سبق بيانه، بمعنى أن يتم اختيار أكثر الصناعات تشبيكا للمعرفة وتعقيدا من ضمن جميع تلك الصناعات التي يمتلك فيها الاقتصاد ميزة نسبية. إن الغرض من تحديد الصناعات الأكثر تعقيدا للمعرفة بناء على PCI هو إلهام السياسة الصناعية الانتقائية وتوجيهها نحو الصناعات الأكثر تشبيكا للقدرات الصناعية والأكثر اتصالا – من حيث المعرفة والقدرات والتشبيك الصناعي – بأنواع أخرى من الصناعات المحتملة، التي قد تشكل قاطرة لبناء عملية التحول الهيكلي وتطوير الجهاز الإنتاجي.

يظهر الجدول(ب) في الملحق نتائج عملية تصفية صناعات الهامش المكثف في سورية لعام 2022 (متضمنا اسم هذه الصناعات، وترميزها حسب HS 1922، والقطاع الذي تنتمي إليه، ودرجة تعقيدها الاقتصادي، والميزة النسبية للاقتصاد السوري في هذه الصناعات). ويمكن تلخيص هذه النتائج بغرض تحليلها كما في الجدول (18)، حيث يتبين ما يلي:

الجدول18 : نسبة مشاركة صناعات الهامش المكثف الأكثر تعقيدا في القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد السوري لعام 2022 (50صناعة).

	Textiles	Agriculture	Stone	Minerals	Metals	Chemicals	Machinery	total

[38] يمكن تصفية عدد أقل أو أكثر من 50 صناعة، لكن تم اختيار هذا العدد تحديدا استرشادا ببعض بالدراسات التي أجريت لتحديد أهم صناعات الهامش المكثف في بعض الدول.

العدد	9	20	5	1	4	7	4	50
النسبة المئوية	%18	%40	%10	%2	%8	%14	%8	%100
المصدر: تلخيص نتائج عملية التصفية المدرجة في الجدول(ب) في الملحق.								

- يستحوذ القطاع الزراعي على 20 صناعة (من أصل 50) أي ما نسبته 40% من مجموع الصناعات المصنفة، الأمر الذي يبين الأهمية الجوهرية لهذا القطاع في الاقتصاد من جهة، وتدني تعقيد الاقتصاد والتشبيك المعرفي ومستوى التنويع الاقتصادي في سورية من جهة أخرى. وتشمل هذه الصناعات منتوجات زراعية خام (الحمضيات، وبعض الحبوب والفواكه، الزيوت، وغيرها) وأيضا بعض الصناعات التحويلية (كالورق، الأعمال الخشبية، الأغذية المعلبة، منتجات الألبان، وغيرها) وبشكل عام يبلغ وسطي تعقيد هذه المنتجات ال 20 حسب PCI نحو 0.17- وهي قيمة متدنية بالنسبة لوسطي تعقيد جميع منتجات الفضاء لعام2022 والذي يقدر بنحو 0.04، الأمر الذي يبين ضرورة تطوير القطاع الزراعي والعمل على تصنيع المواد الخام المتأتية منه بدلا من تصديرها بشكلها الخام أو شبه الخام.
- كما استحوذ قطاع النسيج ما نسبته 18% من مجموع الصناعات المصنفة، وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية منتوجات القطاع في الاقتصاد السوري، خاصة لكون هذه الصناعات أكثر تعقيدا وتشبيكا للقدرات الصناعية من صناعات القطاع الزراعي. تشمل هذه الصناعات منتوجات مثل: الأقمشة النسيجية، أغطية الأرض (السجاد)، الخيوط والحبال والأشرطة، وغيرها.
- أما في قطاع المواد الكيميائية، فيشارك فيه ما نسبته 14% من مجموع الصناعات المصنفة، وهي أيضا نسبة كبيرة، على أن هذه المنتوجات في حالة الاقتصاد السوري مبعثرة وغير مترابطة مع بقية صناعات قطاع المواد الكيميائية التي تحتل مرتبة عالية في سلم التقانة والتعقيد المعرفي، بالتالي فإن توجيه السياسة الصناعية نحو منتجات هذا القطاع قد لا يكون مجديا ومثمرا لعملية التحول الهيكلي، بدلا من ذلك يمكن الحفاظ على المكتسبات الحالية أو تطوير بعض صناعات القطاع على أن لا يتم القفز نحو الصناعات الأكثر تطورا وتطلبا للمعارف المتقدمة. تشكل هذه الصناعات المصنفة على منتوجات مثل: كريمات الشعر، ملمعات للأحذية والأثاث والأرضيات وغيره، الدهانات والأصباغ، المنظفات، وغيرها.
- يشارك قطاع أعمال الحجر والبناء ما نسبته 10% من مجموع الصناعات المصنفة، تتركز في أعمال الزجاج بشكل غالب، على أن وسطي تعقيد هذه الصناعات يبلغ نحو 0.128- ، وهي قيمة متدنية تعكس اعتماد الاقتصاد السوري على المنتوجات قليلة التعقيد التي تنتمي لهذا القطاع
- كما يشارك قطاع صناعة الآلات والمعدات ما نسبته 8% من مجموع الصناعات المصنفة، مثل صناعة آلات تحضير الطعام والشراب، بعض معدات النقل غير شديدة التعقيد كالزوارق، المكانس والفرش بما في ذلك الفرش التي تشكل أجزاء من الآلات والأجهزة، الآلات الموسيقية كالقيثارات والكمان. بالرغم من كون هذه الصناعات غير شديدة التعقيد، إلا أنها تنتمي للقطاع الأكثر تعقيدا واتصالا ببقية فضاء المنتجات، وقد لا يكون توجيه السياسة الصناعية نحو صناعات القطاع مجديا في المرحلة الحالية، بدلا من ذلك يمكن المحافظة على المكتسبات الحالية أو تطوير بعض الصناعات، على أن لا تتوجه الإمكانيات نحو الصناعات التي تتطلب قدرات غير متوفرة في الاقتصاد السوري

- استحوذ قطاع الحديد والصلب على نسبة 8% من مجموع الصناعات المصنفة، مثل صناعات الشبكات الحديدية وألواح التدفئة غير الكهربائية المصنوعة من الحديد والصلب، المواقد وحلقات الغاز، الطاولات والأواني أو الأغراض المنزلية من النحاس أو الحديد، أسلاك النحاس، وغيرها. كما شارك قطاع المعادن(**Minerals**) ما نسبته 2% من مجموع الصناعات المصنفة، وذلك من خلال صناعة واحدة فقط هي صناعة الطباشير.

يلاحظ إذن أن أكثر الصناعات تعقيدا من بين تلك الصناعات التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري ميزة نسبية، هي صناعات قليلة التعقيد ومتدنية التقنية ولا تتطلب مهارات عالية أو تشبيكا صناعيا متطورا لإنتاجها، الأمر الذي يعكس موقف الاقتصاد السوري، ويبين أهمية التحوط وخطورة المجازفة حال توجه السياسة الانتقائية نحو الأنشطة أو القطاعات المتطورة والتقنية (دفعة واحدة من غير تدرج). هذه النتيجة تطرح تساؤلات حول تلك الصناعات ذات الأولوية التي يمكن أن توجه سياسة الانتقاء نحوها بغرض تنويع الاقتصاد وتطوير المعارف وبناء عملية التحول الهيكلي، وهو الأمر الذي يمكن أن يتوضح أكثر وبشكل موضعي من خلال تحليل الهامش الموسع.

- **الهامش الموسع:**

يتضمن الهامش الموسع تلك الصناعات التي تتطلب مجموعة مهارات وقدرات وبيئة تشبيكية صناعية غير موجودة بكثافة عالية/أو معدومة في الاقتصاد محل الدراسة، أي سواء كان الاقتصاد ينتج هذه المنتجات محليا، أو كانت غير موجودة بشكل كامل داخل الجهاز الإنتاجي. منهجيا يمكن تحديد صناعات الهامش الموسع بتحديد مجموعة الصناعات التي لا يمتلك فيها الاقتصاد ميزة نسبية حسب قانون بالاسا حيث RCA < 1. تشير النظرية، وكذلك التجارب الواقعية للاقتصادات، إلى أن صناعات الهامش الموسع ذات الأولوية (أي التي يمكن استهدافها بشكل مجدي من خلال السياسة الصناعية الانتقائية) هي تلك الصناعات التي تتطلب مجموعة مهارات وإمكانيات إنتاج قريبة ومترابطة مع المهارات والإمكانيات الموجودة بالفعل داخل الاقتصاد، بحيث يمكن تطوير واستهداف بعض الإمكانيات المفقودة في الاقتصاد، بدلا من التنسيق لاستهداف مجموعة كبيرة من القدرات المفقودة حال التوجه/القفز نحو الأنشطة شديدة التعقيد والأكثر تطورا، كما سبق بيانه.

لتحديد تلك الصناعات القريبة معرفيا والمترابطة صناعيا مع الإمكانيات الموجودة في الاقتصاد يمكن الاستفادة من مؤشر **المسافة** " Distance " الذي يقيس مدى قرب صناعة معينة في فضاء المنتجات من مجموعة الصناعات الموجودة بالفعل في الاقتصاد. منهجيا يمكن التعبير عن المسافة بين منتج p واقتصاد دولة c من خلال قانون مؤشر المسافة d:

$$dcp = \frac{\sum p\prime(1-Mcp\prime)\Phi p,p\prime}{\sum p\prime\Phi p,p\prime}$$

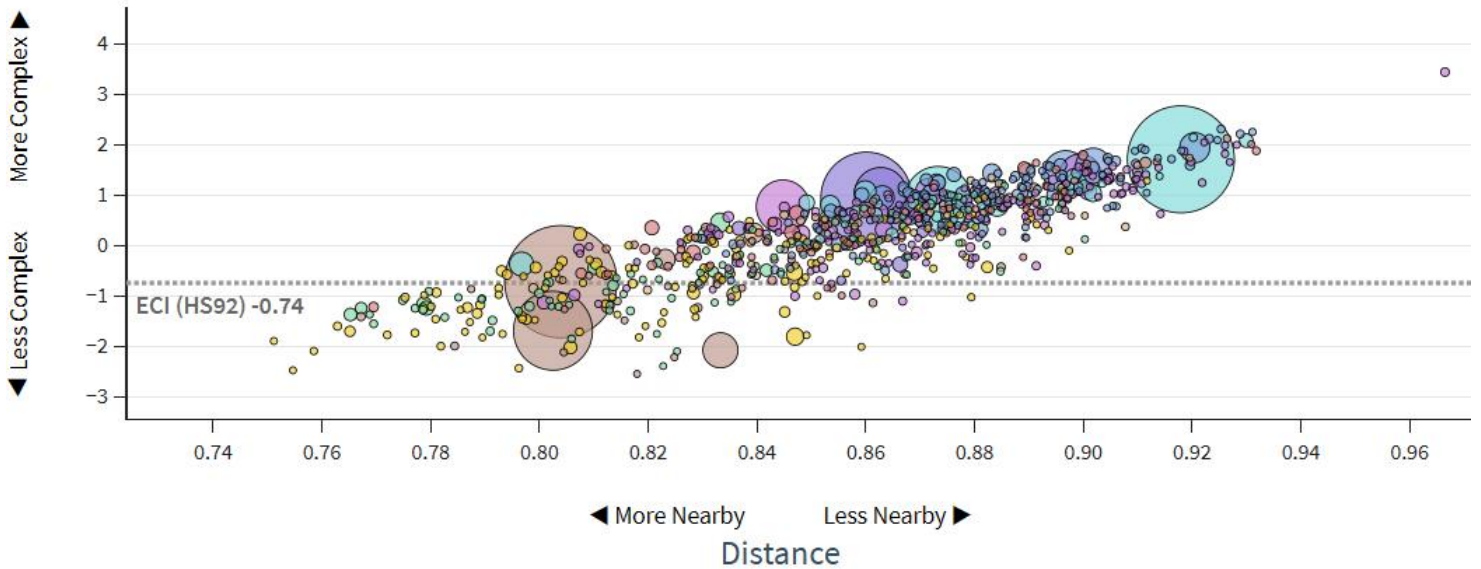
حيث:$\Phi p,p'$ هو مقدار القرب بين الصناعيتين p و p' ، يتم قياسه من خلال احتمال التصدير المشترك بين منتجين[39]. وMcp' هي مصفوفة تأخذ قيمة 1 في حال كانت الدولة c تمتلك ميزة نسبية في المنتج p' (أي RCA $\geq$ 1)، وتأخذ قيمة 0 في حال كانت الدولة لا تمتلك ميزة نسبية في المنتج p' (أي RCA < 1)، بالتالي فإن الشرط $(1 - Mcp')$ يعني أن يتم حساب القرب بين منتج p وجميع المنتجات ما عدا تلك المنتجات التي يمتلك فيها الاقتصاد ميزة نسبية. إذن كلما كان المنتج p مرتبطا بعلاقات قرب قوية مع المنتجات التي يمتلك فيها الاقتصاد ميزة نسبية ستقل قيمة البسط في المعادلة، وتقل قيمة المسافة d وهذا يعني أن المنتجp يتطلب قدرات وأساليب تصنيع قريبة من تلك القدرات الموجودة داخل اقتصاد الدولة c، والعكس صحيح.

لتحديد أهم صناعات الهامش الموسع (الصناعات ذات الأولوية التي يمكن أن تلهم السياسة الانتقائية في عملية تنويع الاقتصاد والتحول الهيكلي)، يمكن تصفية هذه الصناعات بناء على مؤشر المسافة بحيث يتم اختيار الصناعات الأقرب إلى الاقتصاد، ومع ذلك سيتم إضافة شرطا آخر في عملية التصنيف، وهو أن تكون قيمة تعقيد كل منتج من هذه المنتجات حسب PCI أكبر من قيمة تعقيد الاقتصاد ككل حسب ECI. لتوضيح هذا الشرط يمكن النظر للشكل(47) الذي يبين العلاقة بين قيمة مؤشر المسافة في صناعات الهامش الموسع وقيمة تعقيد هذه المنتجات في الاقتصاد السوري لعام 2022، إذ يتبين وجود علاقة طردية تعني أن المنتج كلما كان أبعد في المسافة عن الاقتصاد السوري كلما كان أكثر تعقيدا وتطورا، كما يبين الشكل أن بعض هذه الصناعات أقل تعقيدا من وسطي التعقيد في الاقتصاد السوري (ECI= −0.74)، في حين أن الجزء الآخر من هذه الصناعات أكثر تعقيدا وتطورا من مستوى التعقيد الكلي في الاقتصاد، وهذه الصناعات الأخيرة هي التي ستدخل في عملية تصفية صناعات الهامش الموسع، في حين سيتم استبعاد الصناعات قليلة التعقيد بالنسبة لمستوى التعقيد في الاقتصاد السوري. إن هذا الشرط يسمح بانتقاء الصناعات الأكثر اتصالا ببقية فضاء المنتجات والتي يمكن أن تشكل فرصة واعدة لتطوير هيكل الجهاز الإنتاجي في المدى الطويل، واستبعاد الصناعات الأقل تشبيكا للقدرات والأساليب التصنيعية.

الشكل 47: العلاقة بين قيمة مؤشر المسافة لصناعات الهامش الموسع ودرجة تعقيد تلك الصناعات، في الاقتصاد السوري لعام2022

[39] تم التفصيل حول طريقة حساب القرب بين منتجين في الفصل الأول، وقد وردت العبارة التالية:

" بافتراض أن سلعتين تشتركان في معظم القدرات المطلوبة، فإن البلدان التي تصدر سلعة منهما ستصدر السلعة الأخرى أيضا. على نفس المنوال ، فإن البضائع التي لا تشترك في العديد من القدرات فإن احتمال تصديرهما بشكل مشترك سيكون أقل. إحصائيا بفرض وجود 30 دولة تصدر القمح و15 دولة تصدر أجهزة الكمبيوتر ، و7 دول تصدر السلعتين معا ، فإن احتمال تصدير أجهزة الكمبيوتر إذا كانت الدولة تصدر القمح (أي تقارب السلعتين) هو$0.23 = \frac{7}{30}$ (يتم التقسيم على 30 بدلا من 15 لتقليل الاحتمالات الكاذبة. تم ربط كل دولة بالصادرات التي تمتلك فيها ميزة نسبية حسب قانون بالاسا فقط)".



المصدر : **أطلس التعقيد الاقتصادي، لوحة بيانات تفاعلية**

https://atlas.hks.harvard.edu/

إذن، سيتم تصفية صناعات الهامش الموسع بناء على شرطين، الأول أن تكون هذه الصناعات أقرب ما يمكن من الاقتصاد السوري بناء على مؤشر المسافة (حيث d أصغر ما يمكن)، الثاني أن تكون قيمة تعقيد هذه الصناعات أكبر من مستوى التعقيد في الاقتصاد السوري (حيث $PCI > -0.74$).

يظهر الجدول(ج) في الملحق نتائج عملية تصفية صناعات الهامش الموسع في سورية لعام 2022 حسب الشروط السابقة(متضمنا اسم هذه الصناعات، وترميزها حسب HS 1922، والقطاع الذي تنتمي إليه، ودرجة تعقيدها الاقتصادي، والمسافة Distance، والميزة النسبية للاقتصاد السوري في هذه الصناعات). ويمكن تلخيص هذه النتائج بغرض تحليلها كما في الجدول (19)، حيث يتبين ما يلي:

الجدول19 : نسبة مشاركة صناعات الهامش الموسع في القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد السوري لعام 2022، حيث مسافة الصناعات d أقل ما يمكن، و $PCI > -0.74$، (100 صناعة).

	Textiles	Agriculture	Stone	Minerals	Metals	Chemicals	Vehicles	Machinery	Electronics	total
العدد	19	32	2	3	22	15	3	3	1	100
النسبة المئوية	%19	%32	%2	%3	%22	%15	%3	%3	%1	100

المصدر: تلخيص نتائج عملية التصفية المدرجة في الجدول(ج) في الملحق.

- يوفر القطاع الزراعي فرصة واعدة باحتمالات عالية لاستهداف بعض الصناعات التي تنتمي للقطاع في سورية، في سياق التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد، فقد حاز نسبة 32% من مجموع صناعات الهامش الموسع التي تمت تصفيتها حسب الشروط السابقة. هذه النتائج تؤكد أهمية الاستفادة من الصناعات المرتبطة بالمواد الأولية والموارد الطبيعية عن طريق خلق القيمة المضافة في تلك الموارد وتحويلها من شكلها الخام إلى منتجات أكثر تطورا، إذ توفر هذه العملية فرصة واعدة وممكنة باحتمالات عالية كونها لا تتطلب الكثير من المعارف المفقودة داخل

الاقتصاد، إنما بعض القدرات وأساليب التصنيع المتوافقة والمنسجمة مع هيكل الإنتاج في الاقتصاد السوري، وهي بذلك يمكن أن تخلق القيمة المضافة وتوفر المزيد من الترابطات الصناعية في سياق التحول الهيكلي. هذه النتائج أيضا تؤكد أهمية التحوط وعدم المجازفة في استهداف الأنشطة الأكثر تعقيدا، ذلك لأن القطاع الزراعي حاز نسبة 40% في صناعات الهامش المكثف و32% في الهامش الموسع حسب الشروط سابقة الذكر، الأمر الذي يدل على ضعف ترابط القدرات اللازمة لإنتاج الصناعات الزراعية، إذ لا تزال الفرصة واعدة لتطوير صناعات القطاع نفسه، بدلا من التوجه نحو الأنشطة المعقدة في القطاعات الأكثر تطورا

- كما يوفر قطاع أعمال الحديد والصلب فرصة كبيرة في الاقتصاد السوري، إذ حاز نسبة 22% في صناعات الهامش الموسع، تتضمن أنشطة مثل: (أنابيب وقضبان الحديد والفولاذ، الخزانات والبراميل والحاويات من الحديد والفولاذ، المسامير والدبابيس، الأسلاك، شفرات الحلاقة، الطاولة وأغراض المنزل من أواني وما شابه ذلك من الحديد والفولاذ، وغيرها). إن تطوير هذه الصناعات يتطلب قدرات منسجمة مع هيكل الإنتاج في سورية، وهي بذلك قد تؤمن احتياجات السوق الداخلي فضلا عن دعم الميزان التجاري من خلال تقليل استيراد وزيادة تصدير هذه الأنواع من المنتجات، وتهيئ الجهاز الإنتاجي للدخول في أنشطة أكثر تطورا.
- حاز قطاع النسيج ما نسبته 19% من مجموع الصناعات، وهو بذلك يشكل فرصة كبيرة للتطوير والاستفادة من إمكانية دعم وتعزيز قدرات القطاع وتشبيكه الصناعي. بالرغم من كون أعمال النسيج متأصلة في الجهاز الإنتاجي السوري كما دلت صناعات الهامش المكثف إذ استحوذ على نسبة 18% منها، إلا أن الكثير من القدرات وأساليب التصنيع لا تزال متاحة لرفد ودعم قدرات القطاع في سورية، إن استهداف هذه القدرات تعزز القدرة التنافسية لمنتجات القطاع في السوق الداخلية وفي الأسواق الخارجية، خاصة في ضوء المنافسة الكبيرة على منتج النسيج السوري (مثل بضائع النسيج التركية، أو البضائع الآسيوية، وغيرها).
- يلاحظ أن هذه القطاعات الثلاثة (الزراعة، أعمال الحديد والصلب، النسيج) حازت ما نسبته 73% من مجموع الصناعات المنتقاة في الهامش الموسع، ما يبين الأهمية الجوهرية لهذه القطاعات في سياق سياسة الاستهداف وآليات الانتقاء
- حاز قطاع المواد الكيميائية نسبة 15% من مجموع الصناعات، تشمل صناعات مثل (الأنابيب والخراطيم البلاستيكية، الدهانات القائمة على البوليمرات الاصطناعية أو الطبيعية المعدلة، الأفلام البلاستيكية، معاجين ومساحيق الأسنان، العطور ومزيلات العرق، الأدوات التي تستعمل في البناء من البلاستيك، وغيرها). لا تعني هذه النتيجة أن تتوجه السياسة الصناعية لاستهداف منتجات قطاع المواد الكيميائية الأكثر تطورا، ذلك لكون هذه المنتجات تتطلب قدرات معرفية وأساليب متطورة غالبا ما تنحصر في الدول المتقدمة، بدلا من ذلك قد تشكل بعض صناعات المواد الكيميائية القريبة والمنسجمة مع الجهاز الإنتاجي في سورية فرصة واعدة لتنويع الاقتصاد وتطوير القدرات الانتاجية.
- توزعت النسبة المتبقية وهي 12% على بقية القطاعات (الإلكترونيات، الآلات والمعدات، المركبات، المعادن، الحجر والبناء)، وهي نسب قليلة قد لا تشكل فرص واعدة باحتمالات عالية في ضوء السياسة الصناعية الانتقائية، ومع ذلك لا تعني هذه النتيجة أن لا تتوجه السياسة الصناعية للمحافظة على المكتسبات الموجودة داخل الاقتصاد،

او حتى تطوير ودعم بعض الصناعات المنسجمة مع هيكل الإنتاج والتي قد تساهم في خلق مسار للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

بالمحصلة، يلاحظ أن الصناعات الأقرب والأكثر انسجاما مع هيكل الاقتصاد السوري حسب منهجية فضاء المنتجات والتعقيد الاقتصادي هي صناعات غير شديدة التعقيد والتطوير، إنما تتركز في الأعمال التي تستفيد من التشبيك الزراعي– الصناعي وأعمال النسيج ومنتجات الحديد والصلب وبعض المنتجات الكيميائية. هذه النتائج لا تعني أن تقتصر السياسة الصناعية على دعم واستهداف هذا النوع من الصناعات فقط، إنما تؤكد حقيقة المخاطرة والحاجة لمزيد من التنسيق حال استهداف الصناعات الأكثر تطورا، كما تبين أهمية التدرج في تطوير الجهاز الإنتاجي والتقدم بخطوات مدروسة تنطلق من فهم واقع الجهاز الإنتاجي وقدراته وتوافق بين الجرأة والتحوط في عملية انتقاء الأنشطة.

من المهم ذكره أن هذه الصناعات تم انتقاءها حسب الشروط الموضوعة، مع أن بعض الأنشطة والفرص الغير مشمولة بالصناعات آنفة الذكر (في الهامش الموسع) قد تكون ذات أهمية كبيرة للاقتصاد حال استهدافها ودعمها، على سبيل المثال تشكل أعمال الحجر والبناء فرصة كبيرة في الاقتصاد السوري لجهة توفر الموارد (أحجار ومواد بناء) ولكونها توظف أعدادا كبيرة من اليد العاملة، وأيضا لحاجة القطر لهذا النوع من الأعمال في المرحلة الحالية إثر النزاع الذي استمر خلال فترة الثورة السورية، هذه الأعمال قد لا تكون متطورة أو تقنية لحد كبير، وقد لا تشكل سياقات عالية الكفاءة لخلق مسار التحول الهيكلي نحو الصناعات الأكثر تعقيدا، إلا أنها في نفس الوقت ترتبط مع كثير من الصناعات داخل القطر بروابط خلفية وأمامية، فيمكن أن تتجه الحكومة السورية لتأمين مستلزمات صناعة أعمال الحجر والبناء وإصدار القوانين الناظمة لهذه الأعمال، وتحديث أساليب العمل في هذه الأنشطة حسب الطرق والآليات الحديثة

كما أن هذه الصناعات (في الهامش المكثف والموسع) تبرز أهميتها لكونها تتطلب قدرات إنتاجية منسجمة ومتوافقة مع هيكل الاقتصاد السوري، لكن يوجد متطلبات وعناوين أخرى قد تلهم السياسة الانتقائية، على سبيل قد يكون للأنشطة كثيفة العمالة أولوية في ضوء سياسة الانتقاء، خاصة في المرحلة الراهنة التي يشهدها القطر لمعالجة مشكلة البطالة وإعادة تدوير عجلة التوظيف على نحو كفوء. في نفس السياق يمكن أن يكون لصناعات بدائل المستوردات أهمية كبيرة في هذه المرحلة، لجهة تخفيف الضغوط على القطع الأجنبي وخلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد من خلال توسعة الإنتاج، في ضوء هذه المفاهيم يمكن للحكومة السورية أن توافق بين تلك المتطلبات والأولويات، فمثلا يمكن أن يكون للصناعات التي تتطلب قدرات منسجمة مع هيكل الإنتاج في سورية والتي هي كثيفة العمالة وتؤمن منتجات بديلة عن الاستيراد أولوية قصوى في برنامج الانتقاء الحكومي

أخيرا، ينبغي أن تولي الحكومة اهتماما كبيرا بالمنتجات الخدمية، حيث لا يتضمنها فضاء المنتجات، وهي تشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد السوري وتستوعب النسبة الأكبر من حيث مشاركتها في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد. تتزايد أهمية الصناعات الخدمية على مستوى عالمي، إذ قد تشكل بعض الصناعات الخدمية الحديثة مسارا للتحول الهيكلي وترقية القدرات. على سبيل المثال يمتلك جهاز الإنتاج السوري قدرات جيدة في صناعة البرمجيات وإدارة وتطوير الخدمات المرتبطة بالحواسيب والهواتف والأجهزة الالكترونية المشابهة، إن تطوير ودعم هذا النوع من الصناعات

الخدمية قد يشكل مسارا نحو الصناعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي تحتل أهمية كبيرة عالميا ويتوقع أن يتوسع الطلب عليها عالميا في المراحل المستقبلية.

النتائج، واختبار الفرضيات:

– الفرضية الأولى: **تعاني السياسة الصناعية في سورية من عدم توفر الشروط الأساسية اللازمة لتفعيل دورها في عملية التنمية**

ناقش الفصل الأول في هذه الأطروحة أهم الشروط والمتطلبات الأساسية اللازمة للسياسة الصناعية الناجحة، ومن خلال مباحث الفصل الثاني والثالث تبين ما يلي:

- لم تتضمن السياسات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية في سورية منظومة انتقائية لدعم الأنشطة الواعدة وخلق مسار التحول الهيكلي، أو دمج الإجراءات الحمائية مع الإجراءات التحريرية ضمن فلسفة عمل متكاملة ومنسجمة ومتدرجة في التطبيق بحث يتم الاستفادة من المزايا الكامنة للاقتصاد مع تطوير الميزة النسبية، وعليه لم تطبق آلية الدعم والتحفيز بناء على الأداء(الجزر والعصي)، ولم تحدد معايير الأداء أصلا. بدلا من ذلك تمت إتاحة المزيد من الفرص أمام القوى الخاصة خلال فترات متعاقبة للمشاركة بعمليات الإنتاج والتوزيع، من دون وجود رؤية حول مسار التحول الهيكلي، وبغض النظر عن طبيعة هيكل الاقتصاد.
- لم تفرق تلك الإجراءات بين تحرير الاقتصاد في الداخل وتحرير المتاجرة الخارجية، بل كثيرا ما تم تحفيز رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار والمشاركة في العملية الإنتاجية في الداخل السوري من خلال محفزات التجارة الخارجية، من دون وجود رؤية حول طبيعة الأنشطة التي تتطلب دعم وحماية أو تلك الأنشطة القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. في نفس السياق، لم يتم التفريق بين تحرير الصادرات وتحرير الواردات، أنما جاءت جملة واحدة معا، عكس ما تبعته الكثير من الدول الناجحة في الخلط بين استراتيجيتي احلال الواردات والتصنيع الموجه بالصادرات، حيث يتم فتح التصدير أمام بعض البضائع التي يمكن أن تنافس في الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يتم حماية بضائع أخرى، يمكن أن تشكل فرصا للمنافسة في الأسواق الخارجية في المستقبل.
- كما أن تحرير الاقتصاد تم بصرف النظر عن الحالة السلبية في سلوك التحول الهيكلي التي مر بها القطر خلال الفترة 1970–2022 كما تم مناقشته في المبحث الثاني من الفصل الثاني والمبحث الأول من الفصل الثالث، الأمر الذي أثر سلبا على الميزة النسبية للاقتصاد، وانعكس ذلك على نشاط القوى الخاصة التي كانت تتجه عقب عمليات التحرير التي شهدها القطر نحو الأنشطة التي تلبي لرجال الأعمال أعلى عوائد متوقعة وأقل مخاطر محتملة، وهي أنشطة قليلة القيمة المضافة ولا تساهم في تشبيك القدرات الإنتاجية وتطوير هيكل الإنتاج، وإن كانت تظهر فقاعة نمو سريعة، لكن سريعا ما تغيب وتطفو المشاكل البنيوية على السطح
- تذبذبت النسبة المئوية لمشاركة القطاعين العام والخاص في رأس المال الثابت وفي الميزان التجاري تصديرا واستيرادا، بحيث تأثرت هذه النسب بردة فعل سريعة وطفرات إثر الاجراءات المتبعة طوال الفترة 1970–2010، على إثر عدم وجود فلسفة عمل واضحة حول الأدوار التي يمكن أن يلعبها كل قطاع وما هي الأنشطة أو المساحات تحت تصرف كل قطاع بحيث يتم تعزيز كفاءة هيكل الإنتاج في القطر

- تدني جودة الإدارة وتصميم السياسات وتنفيذها إلى مستويات سحيقة (في فترة حكم عائلة الأسد) كما تدل جودة مؤشرات الحوكمة العالمية، القيم الخاصة بالقطر السوري، حيث تبين ما يلي:

- مؤشر **الصوت والمسائلة Voice and Accountability**، يلتقط تصورات حول حقوق المسائلة وقيم الديمقراطية والمشاركة السياسة الاجتماعية: الميل للانخفاض عند مستويات متدنية جدا في الأصل خلال الفترة 1996-2010، حقق رتبة أدنى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، ومن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- مؤشر **سيادة القانون Rule of Law**، يلتقط تصورات حول مدى ثقة الفاعلين بقواعد المجتمع والتزامهم بها: سلوك متذبذب عند مستويات دون الوسط خلال الفترة 1996-2010، حقق رتبة أعلى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، وأدنى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- مؤشر **السيطرة على الفساد Control of Corruption**، يلتقط تصورات حول مفهوم " السيطرة على السلطة " ومدى ممارسة الجهات العامة ما يحقق مكاسبها الخاصة على حساب المجتمع: الميل للانخفاض في مستويات متدنية خلال الفترة 1996-2010 (مع حدوث طفرة سريعة خلال 2000-2002)، حقق رتبة أدنى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، ومن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- مؤشر **فعالية الحكومة Government Effectiveness**، يلتقط تصورات حول تصميم وإدارة وإنتاج الخدمات الحكومية على نطاق واسع: متذبذب في مستويات متدنية منذ عام 1996 حتى عام 2005 (فترة إطلاق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي)، ثم تصاعد بوتيرة عالية ليصل إلى مستويات دون الوسط في عام 2010، حقق رتبة أعلى من مجموعة الدول منخفضة الدخل، وأدنى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- تدني قيم تلك المؤشرات إلى مستويات سحيقة مع انطلاق الثورة السورية

وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: **لم تحقق الإجراءات التي يمكن أن تندرج تحت إطار السياسة الصناعية السورية تحولا هيكليا إيجابيا في الاقتصاد**

في الفصل الثاني تمت دراسة سلوك عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري استنادا إلى حركة القيمة المضافة خلال 1970-2022 ، وقد تبين ما يلي:

1. انخفاض نسبة مشاركة القطاعات الأكثر تطورا وتشبيكا للقدرات الإنتاجية في الاقتصاد، إذ ارتبطت نسبة مشاركة كل من الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة بعلاقة عكسية مع إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال فترة 1970-2011، بالرغم من اتجاه إجمالي القيمة المضافة للنمو طيلة الفترة، وبلغت قيمة معامل التحديد R square لهذه الارتباطات 48% للصناعة التحويلية، 56% لقطاع الخدمات، وهي قوة تفسيرية قوية أو معتدلة بأقل تقدير، الأمر الذي يخالف النمط الإيجابي لعملية التحول الهيكلي كما تشير النظرية وحسب تجارب الدول السابقة.

2. ازدياد نسبة مشاركة القطاعات الريعية والقطاعات الأقل تعقيدا وتشبيكا للقدرات في الاقتصاد، حيث ارتبطت نسبة مشاركة الصناعة الاستخراجية والمرافق والتعدين في إجمالي القيمة المضافة بعلاقة طردية مع إجمالي القيمة المضافة

للاقتصاد السوري خلال فترة 1970–2011، وبلغت قيمة معامل التحديد R square 72% وهي قوة تفسيرية قوية. أما نسبة مشاركة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة فقد ارتبطت بعلاقة محايدة (تميل لأن تكون طردية) مع إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال نفس الفترة. هذه النتيجة تعكس اعتماد الاقتصاد السوري بشكل متزايد على الأنشطة الريعية والأنشطة قليلة القيمة المضافة (الأقل تعقيدا وتشبيكا للقدرات) لتحقيق النمو.

3. تدهور بنية الاقتصاد بشكل حاد مع انطلاق الثورة السورية عام 2011 بسبب مفرزات الصراع العسكري

بالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية

– الفرضية الثالثة: **يوجد مجالات وأنشطة اقتصادية واعدة تشكل احتمالات ذات أولوية كقاطرة لعملية التحول الهيكلي في ضوء سياسة الانتقاء**

يمكن الحكم على أهمية وجود سياسة صناعية لانتقاء الأنشطة الواعدة في سوريا نظريا وعمليا:

– نظريا: كما تم بيانه في الفصل الأول، تشير المراجع والأدبيات الحديثة إلى ضرورة وجود سياسة انتقاء لخلق مسار التحول الهيكلي، ذلك أن القوى الخاصة تتجه نحو الميزة النسبية والأنشطة التقليدية في الاقتصاد لتقليل المخاطر وزيادة الأرباح، في حين أن عملية التنويع الاقتصادي تعني الانتقال نحو أنشطة يشوبها الكثير من الغموض " في أحسن الأحوال " حول التكاليف والعوائد المتوقعة، فضلا عن حقيقة أن هذه الاستثمارات قد تدر عوائدا فردية بالنسبة للمستثمر أقل من عوائد الأنشطة التقليدية التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية (في الآجال القريبة على أقل تقدير) بالرغم من كونها تدر عوائدا اجتماعية كبيرة وتخلق مسار للتحول الهيكلي وترتقي ببيئة التشبيك الصناعي في الاقتصاد. كما تشير المراجع إلى أن السياسة الانتقائية وجدت في أيا من تجارب الاقتصادات الناجحة، سواء في الاقتصادات المتقدمة (بدءا من الثورة الصناعية إلى اليوم)، أو في الاقتصادات الصناعية حديثا

– عمليا: أدت التحريرات الجزئية المتعاقبة في الاقتصاد السوري في ضوء غياب سياسة صناعية مثالية إلى إعاقة مسيرة التحول الهيكلي الصحية، حيث اتجهت الاستثمارات نحو الأنشطة التي لا تخدم عملية التشبيك الصناعي، كما تم بيانه في المبحث الأول من الفصل الثالث:

- ارتبطت قيمة رأس المال الثابت العام بعلاقة عكسية مع نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال الفترة 1970–2011، وبلغت قيمة معامل التحديد R square 33.6% (قوة تفسيرية متوسطة)،هذه النتيجة تعني أن نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العامة توجهت نحو الأنشطة اللاتصنيعية، أو نحو تلك الأنشطة التي لم تساهم في التشبيك الصناعي أو تطوير الجهاز الإنتاجي، وإن كانت توافق الميزة النسبية " الحالية " للاقتصاد، أو تدر أرباحا آنية
- كما ارتبطت قيمة رأس المال الثابت الخاص بعلاقة عكسية مع نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال الفترة 1970–2011، وبلغت قيمة معامل التحديد R square 21% (قوة تفسيرية متوسطة بالحدود الدنيا)، هذه النتيجة تشير لخطورة فقدان أو قلة وجود " رأس المال المغامر" في المبادرات الخاصة، إذ تسلك هذه القوى الطرق الاقتصادية (المريحة والمضمونة) وتلاحق الميزة النسبية

الحالية والأنشطة التقليدية المعروفة، على حساب الدخول في أنشطة التصنيع المعقدة، وهي نتيجة متوقعة في ظل عدم وجود سياسة صناعية متكاملة تشارك في اكتشاف وتطوير الميزة النسبية الكامنة للاقتصاد

- ارتبطت قيمة مؤشر تحرير الجهاز الإنتاجي بعلاقة عكسية مع نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد خلال الفترة 1970–2011، وبلغت قيمة معامل التحديد R square 18% (قوة تفسيرية ضعيفة)، بالتالي يمكن القول بأن الاستثمارات العامة، وإن كانت لا تخدم زيادة مشاركة الصناعة التحويلية في الاقتصاد، إلا أنها أقل عرضة لملاحقة الأنشطة ذات الميزة النسبية، في حين أن حساسية القوى الخاصة للاستثمار في هذه الأنشطة عالية جدا، لأن بوصلة الاستثمارات الخاصة في الدرجة الأولى هي الأرباح والعوائد المتأتية، وهذا بدوره يؤكد أن الميزة النسبية في الاقتصاد لم تمكن من دعم التصنيع، إذ ينبغي تغيير وتطوير هذه الميزة واكتشاف الفرص الكامنة عن طريق سياسة صناعية متكاملة
- ارتبطت قيمة كل من مؤشر تحرير الصادرات ومؤشر تحرير الواردات بعلاقة عكسية مع نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للاقتصاد السوري خلال الفترة 1983–2011، وبلغت قيمة معامل التحديد R square لكلا الارتباطين على التوالي 11.5% (قوة تفسيرية ضعيفة) و25% (قوة تفسيرية متوسطة)، الأمر الذي يفسر بحساسية القطاع الخاص لتصدير البضائع ذات الميزة النسبية، والتي تتركز بالدرجة الأولى حول تلك البضائع قليلة القيمة المضافة أو الوسيطة أو التي تتجمع بأجزاء مستوردة من الخارج أصلا، كما أن تحرير التجارة الخارجية (تصديرا واستيرادا معا) يشكل ضغوطا تنافسية كبيرة على الجهاز الإنتاجي الداخلي في ظل ضعف التقانة والتشبيك الصناعي، فيؤثر في ربحية وجدوى المشاريع، وينقل الميزة النسبية لدرجات أكثر تدنيا في هذه الحالة، حيث ستكون استجابة القطاع الخاص للربحية عالية.

أما فيما يخص طبيعة الأنشطة أو القطاعات التي يمكن أن تلهم السياسة الصناعية الانتقائية في سورية، فيمكن الحكم عليها أيضا نظريا وعمليا:

– نظريا: تشير الأبحاث العلمية الحديثة والمناهج الأكثر تقدما في اختيار الأنشطة ذات الأولوية التي يمكن أن تشكل مسار التحول الهيكلي إلى ضرورة الموائمة بين الميزة النسبية للاقتصاد ودرجة تقنية أو تطور الأنشطة المستهدفة، أو الموائمة بين القدرات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد والقدرات المتطلبة لإنتاج تلك الأنشطة المستهدفة، ذلك أن الأنشطة التي تتطلب قدرات مشابهة للقدرات الإنتاجية الموجودة فعلا في الاقتصاد تكون فرصة نجاحها كبيرة في حال تم تنويع الاقتصاد باتجاهها، والعكس صحيح حيث تقل فرصة نجاح هذه الأنشطة كلما كانت القدرات المتطلبة لإنتاجها غير متوفرة داخل الجهاز الإنتاجي

عمليا: في المبحث الثاني من الفصل الثالث، تم الكشف عن موقع الاقتصاد السوري في فضاء المنتجات لعام 2010، ظهر أن الاقتصاد يحتل مكانة تتركز في الدرجة الأولى في مجتمعات البضائع قليلة التعقيد التي تتموضع في أطراف فضاء المنتجات، مثل مجتمع البضائع الزراعية، وبضائع الملابس والمنسوجات والسلع المنزلية، صحيح أن هذه المجتمعات قليلة التعقيد وهي أقل اتصالا وانفتاحا على بقية فضاء المنتجات، إلا أنها ترتبط فيما بينها بروابط قوية وشديدة الكثافة، ما يعني أن التنويع الإنتاجي وتطوير صناعة سلع قريبة داخل نفس المجتمع هو أمر متاح باحتمالية عالية، في حين أن استهداف السلع المتطورة والمعقدة في مجتمعات البضائع الأكثر تعقيدا – دفعة واحدة وبشكل غير

تدريجي– قد لا يكون مجديا نظرا لعدم توفر كثير من أجزاء المعرفة الإنتاجية والإمكانيات المتطلبة لإنتاج هذه السلع. يلاحظ أيضا أن مكانة الاقتصاد في فضاء المنتجات خلال الأعوام 2015 و 2022 لم تتغير بشكل حاد بالرغم من مفرزات الصراع خلال سنوات الثورة السورية. وفيما يخص مؤشر التعقيد الاقتصادي ECI للاقتصاد السوري، لم يطرأ عليه تغيرات حادة في فترة الثورة، بل وصل لأعلى قيمة في العامين 2012 و 2013، الأمر الذي تم تفسيره بضعف التشبيك الصناعي حتى في تلك المنتجات الأكثر تطورا وتقنية، والتي يتم إنتاجها من قبل رؤوس الأموال الكبيرة (العامة والخاصة) بوسائل تقنية لا تتطلب تعقيد التشبيك الصناعي مع بقية الاقتصاد، ورؤوس الأموال الكبيرة في هذه الحالة استطاعت أن تكون أقل عرضة للتأثر بالظروف الطارئة من بقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في الاقتصاد

كما تم تحديد أهم المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية والميزة الكامنة في الاقتصاد السوري المرتبطة فعلا بموقع الاقتصاد السوري في فضاء المنتجات لعام 2022، التي يمكن أن تلهم السياسة الصناعية الانتقائية في سورية، وذلك استنادا لمنهجية تقوم على الصرامة والحياد العلمي، من خلال تصفية الصناعات المحتملة بناء على مبادئ التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات (150 نشاط إنتاجي في الهامشين المكثف والموسع) كما يلي:

- في الهامش المكثف: وهي الصناعات التي تتطلب قدرات ومعارف وبيئة صناعية تشابكية موجودة بالفعل داخل الاقتصاد بكثافة عالية(حيث $RCA \geq 1$)، تم تحديد 50 صناعة هي الأكثر تطورا بناء على مؤشر تعقيد المنتجات PCI، تبين أن هذه الصناعات تنتمي للقطاعات الاقتصادية كما يلي: 40% زراعة، 18% نسيج، 14% صناعات كيميائية (قليلة القيمة المضافة)، 10% أعمال الحجر والبناء، 8% آلات ومعدات، 8% أعمال الحديد والصلب، 2% معادن. وهي صناعات قليلة التعقيد ومتدنية التقنية ولا تتطلب مهارات عالية أو تشبيكا صناعيا متطورا لإنتاجها، الأمر الذي يعكس موقف الاقتصاد السوري، ويبين أهمية التحوط وخطورة المجازفة حال توجه السياسة الانتقائية نحو الأنشطة أو القطاعات المتطورة والتقنية (دفعة واحدة من غير تدرج).
- في الهامش الموسع: وهي الصناعات التي تتطلب مجموعة مهارات وقدرات وبيئة تشبيكية صناعية غير موجودة بكثافة عالية/أو معدومة في الاقتصاد محل الدراسة (حيث $RCA < 1$)، تم تحديد 100 صناعة الأقرب للاقتصاد السوري بناء على مؤشر المسافة Distance، وبشرط أن تكون قيمة تعقيد كل منتج من هذه المنتجات حسب PCI أكبر من قيمة تعقيد الاقتصاد السوري ككل حسبECI، وقد تبين أن هذه الصناعات تنتمي للقطاعات الاقتصادية كما يلي: 32% زراعة، 22% أعمال الحديد والصلب، 19% نسيج، 15% صناعات كيميائية، 12% تتوزع على بقية القطاعات (الالكترونيات، آلات ومعدات، المركبات، المعادن، الحجر والبناء). وهي صناعات غير شديدة التقنية والتعقيد، تتركز في الأعمال التي تستفيد من التشبيك الزراعي– الصناعي وأعمال النسيج ومنتجات الحديد والصلب وبعض المنتجات الكيميائية.

وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة.

التوصيات والمقترحات :

تمت كتابة معظم فقرات هذه الأطروحة خلال فترة حكم عائلة الأسد لسورية، وفي تاريخ 12 ديسمبر لعام 2024 سقط نظام الأسد، وتم إعلان انتصار الثورة السورية في 29 يناير 2025 في القصر الرئاسي في دمشق، على أعقاب ذلك، يمر القطر السوري بمرحلة انتقالية تتطلب تعبئة القدرات لإعادة بناء النظام في أصعدة متعددة منها الصعيد الاقتصادي. من خلال مباحث هذه الأطروحة، يمكن تقديم بعض التوصيات المستفادة للأصحاب القرار والعاملين في الشأن الاقتصادي السوري، وهذه التوصيات تنقسم **لمرحلية** تخدم المرحلة الراهنة، و**لعامة** تشمل مقترحات أوسع :

توصيات مرحلية:

– في المرحلة الراهنة تعاني المؤسسات العامة في القطر من تدنى كبير في الكفاءة التكنوقراطية عند المدراء والبيروقراطيين، الأمر الذي يجعل استهداف وانتقاء الأنشطة على نطاق واسع مغامرة عالية المخاطر. يمكن في هذا السياق أن تشمل عملية الانتقاء فقط تلك الأنشطة واضحة الجدوى، بمعنى أن تكون الأولوية للسياسة الصناعية هي تأمين احتياجات الشعب والمتطلبات الأكثر أهمية وحماية مؤسسات وشركات القطر في القطاعين. تساعد اللقاءات والمجالس التي تجمع بين مندوبي القطاع العام ومندوبي القطاع الخاص في التعرف على هذه الأنشطة.

– تضمين احتياجات الطبقة الشعبية الفقيرة والمتوسطة كأهداف ذات أولوية للسياسة الصناعية في هذه المرحلة، يشمل ذلك تأمين سلة غذائية مناسبة لاحتياجات وأذواق الشعب بجودة عالية وأسعار مقبولة بالنسبة لمدخول الأفراد، وخدمات عامة أساسية (كهرباء، مياه، مسكن، وقود ...الخ)، مع تأهيل وتخديم أماكن التنزه والترفيه بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، متضمنا ذلك تأمين وسائل نقل الأفراد والعائلات لهذه الأماكن.

– تفضيل أدوات السياسة الصناعية التي يمتلك فيها القطاع العام خبرة مسبقة، على سبيل المثال إذا كان القطاع العام يمتلك خبرة عملية في إدارة ملف الضرائب، وليس لديه الخبرة الكافية في توجيه القروض الرأسمالية من خلال بنوك التنمية، فيمكن تحفيز بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المحفزات الضريبية بدلا من الائتمانات المدعومة.

– الاهتمام الكبير في التجمعات والمدن الصناعية، إذ يمكن تأمين البنية التحتية والخدمات العامة داخل هذه التجمعات بكفاءة عالية لتشغيل القدرة الانتاجية وتطويرها. في حين أن تأمين نفس الخدمات لكافة أجزاء القطر قد لا يكون ممكنا في المرحلة الحالية، بالنظر لقدرة القطاع العام ماليا وتقنيا.

– الحذر من تحرير الاقتصاد (خاصة التجارة الخارجية)، بشكل غير محسوب التبعات، لتجنب المزيد من التدهور في معدلات البطالة وقدرة الجهاز الإنتاجي. بنفس الوقت احترام آليات السوق والمنافسة الحرة والملكية الخاصة.

– تعبئة شاملة للطاقات العلمية والأكاديمية، للاستفادة من هذه الخبرات في إدارة المؤسسات العامة، مع تأمين برامج التوظيف والإدماج الفعالة وبرامج التأهيل السريع.

– طلب الاستشارات والمعونات العلمية من المنظمات والمراكز البحثية المعنية بالشأن الاقتصادي، مثل المعهد العربي للتخطيط وصندوق النقد العربي (وهي منظمات معنية بالشأن الاقتصادي العربي)، أو منظمات ومراكز دولية وعالمية

مثل مركز التنمية العالمية في جامعة هارفرد (معمل النمو). كما يمكن التواصل مع عدد من العلماء والباحثين الذين لمع نجمهم على مستوى عالمي في تخصص السياسة الصناعية. مع مراعات الظروف الخاصة للاقتصاد السوري، وتجنب استيراد خطوات العمل الغير متوافقة مع حالة القطر.

– العمل على وئد نشوء ظاهرة الاستيلاء على السلطة وسلوك البحث عن الريع في مرحلة بناء المؤسسات، من خلال قيم الإفصاح والشفافية العالية، خاصة في اللقاءات والمجالس التي تجمع مندوبي القطاعين.

– أن لا تنحصر السياسة الصناعية في الرؤية قصيرة المدى أو التي تحاول جذب الأصوات الانتخابية، وأن لا تعيق الخطوات المتبعة في أي مرحلة عمل المراحل المستقبلية والآفاق التوسعية المحتملة.

– الحذر من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطرق لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، أو تضعف فرص توسع الاقتصاد المحلي في الآجال الطويلة. لهذا الغرض تظهر ضرورة معرفة الشروط الصحيحة التي يمكن بناء عليها انتقاء الاستثمار الأجنبي حسب رؤية السياسة الصناعية.

توصيات عامة:

– تجنب حصر النشاط الإنتاجي في القطر وفقا للقدرات الإنتاجية السائدة، أو وفقا للمجالات التي تتيحها الميزة النسبية في حالتها الضعيفة واللاتقنية. وخلق مسار التحول الهيكلي ضمن رؤية تنويعية متدرجة، وتطوير الميزة النسبية خلال المراحل المتعاقبة، وتطوير الجهاز الإنتاجي، من خلال رؤية متكاملة للسياسة الصناعية الأفقية والانتقائية.

– أن يأخذ صانعوا القرار والمخططون بعين الحسبان أهداف القطر السياسية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية عند التخطيط للسياسة الصناعية، الأمر الذي سيتطلب موازنة في تحقيق هذه الأهداف منعا للتعارض أو الاستبعاد.

– زيادة القيمة المضافة للاقتصاد بشكل مستدام، عن طريق النمو القائم على الإنتاجية. وتجنب الرؤى وفلسفات العمل طويلة الأمد التي تحقق عوائد بطرق غير قائمة على تطوير إنتاجية الاقتصاد وتشبيك الجهاز الإنتاجي وتطويره.

– فصل برامج تحرير الاقتصاد في الداخل عن برامج التحرير الخارجية، بمعنى تجنب ضرورة الالتزام بتحريرهما معا، مع إدارة برامج فعالة للتجارة الخارجية تصديرا واستيرادا تدعم قدرة الجهاز الإنتاجي في الداخل السوري. في نفس السياق تجنب تحرير الصادرات والواردات معا بطرق غير محسوبة التبعات، وفصل برامج تحرير الواردات عن برامج تحرير الصادرات، وتحديد المكونات والأنشطة التي يمكن أن تتضمن تحت مظلتي الحماية أو التحرير بشكل فعال يدعم تطوير الجهاز الإنتاجي.

– تهيئة السبل ليكون القطاع الخاص رائدا للتنمية في المراحل المتوسطة والمتقدمة.

– تطوير القدرات التكنوقراطية اللازمة لإدارة وقيادة السياسة الصناعية، وإرسال البعثات العلمية للخارج لاستيعاب تجارب الدول الناجحة في إدارة ملف السياسة الصناعية، خاصة التجارب الناجحة في الإقليم الآسيوي.

– رفع كفاءة الحوكمة بمختلف مجالاتها، وتحقيق قيم أخلاقية عالية في مؤسسات الدولة.

– بناء الثقة بين القطاعين العام والخاص، من خلال التغذية الراجعة المستمرة، وتطبيق نتائج الندوات والمجالس بين القطاعين على أرض الواقع، مع تصحيح الأخطاء والتعلم من الممارسة.

– دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها لتكون قادرة على استيعاب التكنلوجيا الخارجية، وتجنب الوقوع في ظاهرة " الوسط المفقود ".

– إنشاء برامج تواصل فعالة بين الشركات والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات التعليم الأكاديمي، لتضمين المهارات الفنية والإنتاجية التي يتطلبها الجهاز الإنتاجي في التعليم الأكاديمي، وإيصال نتائج البحث العلمي للجهاز الإنتاجي. وإنشاء معاهد التدريب المهني وتطوير المهارات بالتنسيق مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية في القطر.

– إنشاء مراكز عامة بحثية وتقنية لتطوير القدرات الإنتاجية في القطر، ولاحقا تحفيز القطاع الخاص وتأمين السبل لإنشاء مراكز بحثية خاصة.

– التعامل مع الضغوطات الدولية وقوانين التجارة العالمية من خلال فلسفة عمل توازن بين مصلحة الاقتصاد السوري والضغوطات والمتطلبات الدولية. يتضمن ذلك معرفة الممارسات والإجراءات الحمائية التي تتيحها الأعراف الدولية وقوانين التجارة العالمية للاستفادة منها أصولا.

مقترحات للبحث العلمي:

ينتج عن الأبحاث العلمية مشكلات بحثية جديدة تتطلب أبحاثا أخرى توسع آفاق البحث والنتاج العلمي البشري. فيما يلي عنوانين بحثيين يتكاملان ويرتبطان مع نتائج هذه الأطروحة:

– يمكن ترشيح دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كمتطلب أساسي لتطوير هيكل الاقتصاد السوري وتنويع الاقتصاد، نظرا لخصائص هذه الشركات من حيث استيعابها لليد العاملة ورأس المال البشري، ومساهمتها في توزيع الاستثمارات والدخول بشكل متكافئ، والتكلفة الرأسمالية المنخفضة لهذه المشاريع بالنسبة للشركات الكبيرة، وأيضا سهولة توفير المتطلبات الفنية والتقنية والإدارية لهذه الشركات بالنسبة للشركات الكبيرة، ومرونتها في التعامل مع المستجدات الاقتصادية، وطموحها العالي في التوسع وزيادة نسبة الأرباح. وعليه يمكن اقتراح العنوان البحثي: **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التحول الهيكلي الإيجابي وتنويع الاقتصاد في سورية.**

– تعتبر الكثير من أدوات السياسة الصناعية، خاصة الانتقائية، إجراءات حمائية غير مسموحة وفقا لقوانين منظمة التجارة العالمية وأعراف التجارة الدولية المهيمنة، بالرغم من استعمال الدول المتقدمة لهذه الأدوات على نطاق واسع قبل أن يتم حظرها على الدول النامية، بل بقيت الدول المتقدمة تستعمل الأدوات الحمائية وبأشكال مختلفة لتعزيز مصالحها الوطنية حتى اليوم. تتضمن قوانين التجارة الدولية بعض الإعفاءات التي يسمح من خلالها لبعض الدول النامية حماية المنتجات الزراعية. هذه المفاهيم تظهر أهمية البحث في الطرق التي يمكن من خلالها الاستفادة أصولا من قوانين وأعراف التجارة الدولية لدعم هيكل الاقتصاد السوري، وأيضا تظهر أهمية التوسع للبحث في الطرق والأساليب التي يمكن

من خلالها تطبيق السياسة الصناعية السورية بما يعزز مصلحة الاقتصاد. وعليه يمكن اقتراح العنوان البحثي: **إدارة أدوات السياسة الصناعية بالنظر لقوانين وأعراف التجارة الدولية.**

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم زهير عثمان. (2016). *تقييم دور الدولة التنموي في سورية (آليات وحجم التدخل الاقتصادي)*. أطروحة ماجستير .جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

2. إبراهيم زهير عثمان. (2021). *أثار سياسات الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال (1990-2017)*. أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

3. أحمد الأشقر، و منال فيصل ديوب. (2013). *الخطة الخمسية العاشرة في سورية: أداة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي*. مجلة تنمية الرافدين. جامعة الموصل.المجلد(35). العدد(112). ص153-180.

4. أحمد صالح. (2017). *السياسة الصناعية والتحول الهيكلي: مدخل للاستدامة* . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد33. العدد الثاني. ص181-203.

5. بلقاسم العباس. (2012). السياسات الصناعية في ظل العولمة . سلسلة جسر التنمية .العدد 111 .المعهد العربي للتخطيط .الكويت.

6. تاتيانا شحود. (2011). *السياسة الصناعية السورية*. معهد التنمية الألماني (DIE). منشور مترجم للعربية.

7. تقرير التنمية العربية. (2013). *نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي*. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

8. تقرير التنمية العربية. (2018). *التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية* . المعهد العربي للتخطيط .الكويت.

9. طارق حيدر. (2016). *أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2000-2015)*. أطروحة ماجستير. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

10. كنان سليمان حسن. (2016). *انعكاس سياسات تحرير التجارة الخارجية على صادرات الصناعات التحويلية في سورية*. أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

11. مجموعة البنك الدولي. (2017). *خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية*. ملخص تنفيذي مترجم للعربية.

12. محمد توفيق سماق. (1996). *سياسات التصنيع في سورية: تجارب الماضي وضرورات المستقبل*. مؤسسة علا للصحافة والطباعة والتوزيع. دمشق.

13. منير الحمش. (1997). *الاقتصاد السوري على مشارن القرن الحادي والعشرين*. دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر. دمشق.

14.نواف أبو شملة. (2018). *الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصادات الدول العربية.* سلسلة دراسات تنموية. العدد58. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

15.نور الدين هرمز، محمد خلف، و محمد محرز اسماعيل. (2002). *حركة الإنفاق الاستثماري في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته وتقييم نتائج تطبيقه منذ صدوره حتى منتصف عام 2001.* مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد(24) العدد(11).

16.هيئة الاستثمار السورية. (2007). *تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية.* الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء.

17.يمامة عارف اسماعيل. (2016). *تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.* أطروحة ماجستير. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

18.يوسف أنور إبراهيم. (2016). *التجربة الصينية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق (دراسة مقارنة بين التجربتين السورية والصينية في التحول الاقتصادي).* أطروحة ماجستير. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

ثانيا: المراجع باللغة الانكليزية

1. Atiyas, I., Galal, A., & Selim, H. (2015). *Structural Transformation and Industrial Policy: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey.* FEMISE.European Investment Bank.

2. Bora, B., Lloyd, P., & Pangestu, M. (2000). industrial policies and the wto. UNCTAD Study series no. 6 .Policy issues in international trade and commodities . United Nations Conference on Trade and Development .Geneva.

3. Devlin, R., & Moguillansky, G. (2011). *Breeding Latin American Tigers: Operational Principles for Rehabilitating Industrial Policies.* United Nations Economic Commission For Latin America. Caribbean. World Bank.

4. Felipe, J., & Rhee, C. (2015). Issues in modern industrial policy : sector selection, who, how, and sector promotion. In J. Felipe, *Development and Modern Industrial Policy in Practice :Issues and Country Experiences.* Asian Development Bank. Edward Elgar Publishing.

5. Goldstein, P. (2020). *Pathways for Productive Diversification in Ethiopia.* Center for International Development at Harvard University.

6. Grossman, G. (1990). Promoting new industrial activities: a survey of recent arguments and evidence. OECD Economic Studies No. 14. Organization for Economic Cooperation and Development. Paris.

7. Guadagno, F. (2015). *Why have so few countries industrialised?.* Doctoral Thesis. Maastricht University.

8. Hausmann, R., & Rodrik, D. (2003). Economic development as self-discovery. Journal of Development Economics 72 (2): 603-33.

9. Hausmann, R., Angel Santos, M., Barrios, D., Taniparti, N., Tudela Pye, J., & Lu, J. (2022). The Economic Complexity of Namibia: A Roadmap for Productive Diversification . Working Paper No. 410. Center for International Development at Harvard University.

10. Hausmann, R., Goldstein, P., Grisanti, A., O'Brien, T., Tapia, J., & Angel Santos, M. (2020). A Roadmap for Investment Promotion and Export Diversification:The Case of Jordan. Working Paper No. 374. Center for International Development at Harvard University.

11. Hausmann, R., Hidalgo, C., Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., Jimenez, J., et al. (2013). The Atlas of economic complexity, Mapping paths to prosperity. Center For International Development At Harvard University ; Harvard Kennedy School ; Macro Connections, Mit Media Lab.

12. Herrendorf, B., Rogerson, R., & Valentinyi, Á. (2013). Growth and structural transformation. NBER Working Paper No. 18996. National Bureau Of Economic Research.Cambridge.

13. IMF. (2022). Industrial Policy for Growth and Diversification : A Conceptual Framework. IMF-Departmental Paper /017. African department and institute for capacity development. International Monetary Fund.

14. Kosacoff, B., & Ramos, A. (1999). The industrial policy debate. CEPAL Review 68(8): 35–60.

15. Lin, J. Y., & Monga, C. (2012). Growth Identification and Facilitation:The Role of the State in the Dynamics of Structural Change. In J. Y. Lin, *New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development and Policy.* World Bank: Washington DC.

16. Lin, J., & Chang, H.-J. (2009). Should industrial policy in developing countries conform to comparative advantage or defy it? A debate between Justin Lin and Ha-Joon Chang. Development Policy Review 27(5): 483–502.

17. List, F. (1841). The National System of Political. trans. Sampson S. Lloyd, with an Introduction by J. Shield Nicholson (London: Longmans, Green and Co., 1909), "The Politics", Chapter 33.

18. Naudé, W. (2010). Industrial Policy :Old and New Issues. UNU-WIDER Working Paper 2010/106 . United Nations University/World Institute . Helsinki.

19. Pack, H., & Saggi, K. (2006). The case for industrial policy: a critical survey. World Bank Policy Research Working Paper 3839.

20. Peres, W., & Primi, A. (2009). Theory and Practice of Industrial Policy: Evidence from the Latin American Experience. CEPAL - Serie Desarrollo productivo No.187. United Nations. Santiago.

21. Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the Twenty-First Century. CEPR Discussion Paper 4767. Centre for Economic Policy Research .London.

22. Rodrik, D. (2008). Normalizing industrial policy. Commission on Growth and Development Working Paper No. 3. World Bank. Washington, DC.

23. Salazar-Xirinachs, J. M., Nübler, I., & Kozul-Wright, R. (2014). *Transforming Economies: Making Industrial Policy Work for Growth, Jobs and Development.* International Labour Organization .Geneva.

24. UNCTAD. (2016). Virtual Institute Teaching Material on Structural Transformation and Industrial Policy. United Nations Conference on Trade and Development .New York and Geneva.

25. UNIDO. (2013). *Industrial Development Report 2013: Sustaining Employment Growth: The Role of Manufacturing and Structural Change.* United Nations Industrial Development Organization.

26. UNSD. (2002). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC). Revision 3.1.

27. Warwick, K. (2013). Beyond Industrial Policy:Emerging Issues and New Trends. OECD Science. Technology and Industry Policy Papers. No. 2. OECD Publishing . Paris.

28. Weiss, J. (2015). Taxonomy of industrial policy. UNIDO- Inclusive and Sustainable Industrial Development Working Paper Series WP 08 / 2015 .Research, Statistics And Industrial Policy Branch .United Nations Industrial Development Organization . Vienna.

ثالثا: المنشورات الالكترونية ومواقع الانترنت

1. الصناعي. تحديث الصناعة السورية. الموقع الرسمي (تم الاطلاع عام 2024):
https://alsenaee.com/2015/10/31/modernization-syrian-industry/

2. مجلس الشعب السوري. القانون 10 لعام 1991 قانون استثمار الأموال في الجمهورية العربية السورية. الموقع الرسمي (تم الاطلاع عام 2024):
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5554&cat=16371

رابعا: قواعد بيانات الكترونية

1. أطلس التعقيد الاقتصادي. قاعدة بيانات. الموقع الرسمي: https://atlas.hks.harvard.edu/
2. المكتب المركزي للإحصاء في سورية. قاعدة بيانات. الموقع الرسمي: http://cbssyr.sy/
3. قاعدة بيانات الحسابات القومية، الأمم المتحدة، الموقع الرسمي (تم الاطلاع عام 2024):
https://unstats.un.org/unsd/snaama/index
4. قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي: الموقع الرسمي (تم الاطلاع عليه عام 2024): https://data.albankaldawli.org/
5. قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث 2024، البنك الدولي: (www.govindicators.org)

الملحق :

الجدول أ: **القيمة المضافة حسب النشاط في الاقتصاد السوري، بالأسعار الثابتة لعام 2015 – (مليار ل.س)**

السنة	الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A–B)	صناعة التعدين والمرافق (ISIC C–E)	الصناعة التحويلية (ISIC D)	البناء (ISIC F)	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (ISIC G–H)	النقل والتخزين والاتصالات (ISIC I)	أنشطة أخرى (ISIC J–P)	إجمالي القيمة المضافة
1970	668	409	190	34	345	76	97	1226
1971	734	421	189	44	368	77	109	1323
1972	1220	436	193	53	452	76	120	1660
1973	733	507	232	45	391	93	149	1505
1974	1120	562	255	66	472	98	174	1873
1975	1176	608	257	65	637	125	203	2155
1976	1406	662	282	102	696	121	219	2426
1977	1225	640	277	104	736	127	231	2392
1978	1504	696	308	107	773	131	248	2634
1979	1286	625	269	140	805	145	295	2662
1980	1810	744	337	147	886	153	291	3072
1981	1865	668	287	152	1077	179	316	3284
1982	1811	781	350	163	1063	178	343	3396
1983	1805	874	396	161	1026	189	354	3467
1984	1649	605	250	179	952	198	363	3192
1985	1750	1019	473	198	1002	211	346	3596
1986	1862	690	289	187	847	214	337	3257
1987	1603	843	342	104	1189	228	277	3302
1988	2117	1287	559	93	1254	234	269	3900
1989	1495	1244	462	77	923	238	272	3304
1990	1811	1081	299	78	861	244	282	3316
1991	1933	1184	345	86	941	248	316	3593

1992	2280	1358	418	88	1148	255	327	4081
1993	2276	1521	481	99	1179	291	353	4337
1994	2415	1671	528	105	1311	357	351	4714
1995	2514	1897	596	122	1343	400	356	5045
1996	2882	2316	734	134	1285	429	358	5541
1997	2798	2681	849	141	1219	474	372	5819
1998	3422	2785	862	141	1230	472	381	6214
1999	2905	2690	875	134	1247	513	397	5993
2000	3175	2471	67	137	1149	540	454	6034
2001	3404	2495	164	84	1273	577	470	6263
2002	3703	2403	177	149	1440	629	534	6755
2003	3605	2257	168	185	1400	700	572	6795
2004	3532	2704	345	193	1682	549	652	7264
2005	3766	2544	343	220	2012	596	704	7715
2006	4168	2581	368	246	1916	653	772	8105
2007	3604	2682	448	248	2152	728	958	8565
2008	3361	2753	457	227	2504	799	1010	8948
2009	3779	2840	493	236	2539	834	1103	9477
2010	3410	3220	544	248	2559	908	1232	9969
2011	3997	2789	473	282	2968	861	1245	10253
2012	2969	1472	251	159	1852	847	1149	7553
2013	2710	456	77	152	814	663	1129	5566
2014	1471	560	95	137	780	636	1138	4992
2015	1585	662	113	79	869	575	1014	4784
2016	1554	559	95	70	803	585	928	4477
2017	1621	695	118	81	870	592	802	4445
2018	1383	798	136	88	956	614	798	4507
2019	1465	761	129	82	983	614	813	4562
2020	1506	700	119	78	942	652	815	4553
2021	1352	597	101	70	972	765	833	4613
2022	1320	611	104	70	1011	808	827	4640

التوزيع النسبي (بالأسعار الجارية):

السنة	الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A–B)	صناعة التعدين والمرافق (ISIC C–E)	الصناعة التحويلية (ISIC D)	البناء (ISIC F)	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (ISIC G–H)	النقل والتخزين والاتصالات (ISIC I)	أنشطة أخرى (ISIC J–P)	إجمالي القيمة المضافة
1970	20.2	22.8	19.2	2.9	20.4	10.7	23.0	100.0
1971	20.0	22.1	17.7	3.4	20.4	11.8	22.2	100.0
1972	25.0	19.5	15.2	3.8	21.9	8.8	20.9	100.0
1973	16.9	20.4	15.2	3.7	19.7	12.8	26.6	100.0
1974	20.2	21.9	10.2	4.3	21.7	10.7	21.2	100.0
1975	17.9	20.1	7.4	4.6	22.2	11.6	23.5	100.0
1976	19.3	19.9	8.5	6.1	23.9	7.7	23.2	100.0
1977	18.3	19.5	8.5	5.9	26.7	6.4	23.3	100.0
1978	21.0	20.6	11.0	5.4	24.1	5.9	22.9	100.0
1979	17.4	21.0	8.5	6.9	24.1	7.1	23.5	100.0
1980	20.2	16.3	3.6	7.0	24.8	6.9	24.8	100.0
1981	19.4	19.8	8.4	5.7	24.7	7.3	23.0	100.0
1982	20.1	16.9	7.5	6.3	24.5	8.0	24.2	100.0
1983	21.3	16.4	7.9	6.1	24.3	8.1	23.8	100.0
1984	19.7	16.0	8.0	6.6	23.5	8.3	25.9	100.0
1985	21.0	15.0	7.7	6.8	22.2	9.8	25.0	100.0
1986	23.8	15.6	12.3	6.7	20.1	9.9	24.0	100.0
1987	25.4	14.2	6.5	5.2	24.8	9.2	21.1	100.0
1988	30.6	16.1	7.0	3.9	24.6	9.0	15.9	100.0
1989	23.6	19.9	8.0	3.9	25.3	10.5	16.7	100.0
1990	28.3	20.4	5.5	3.8	22.7	9.5	15.4	100.0
1991	30.7	17.9	5.9	3.9	21.5	9.9	16.2	100.0
1992	31.7	13.7	3.8	3.7	25.7	9.3	16.0	100.0
1993	29.0	13.8	5.2	4.3	26.3	10.3	16.2	100.0
1994	27.8	13.6	6.2	4.3	26.9	11.1	16.2	100.0
1995	28.2	13.8	6.2	4.3	26.0	11.6	16.0	100.0
1996	27.7	21.6	7.6	4.0	22.0	10.5	14.2	100.0

1997	25.8	24.8	7.1	3.8	20.0	11.6	14.1	100.0
1998	29.4	22.7	7.7	3.7	19.2	11.2	13.7	100.0
1999	24.3	26.6	5.6	3.4	18.7	12.7	14.3	100.0
2000	24.7	30.1	1.5	3.2	14.9	12.6	14.5	100.0
2001	25.5	27.4	6.1	2.0	17.7	12.7	14.7	100.0
2002	24.9	25.9	6.0	3.2	17.5	13.2	15.3	100.0
2003	24.7	24.2	4.0	4.1	16.5	14.1	16.5	100.0
2004	22.4	26.4	3.9	3.6	17.7	11.3	18.6	100.0
2005	20.3	27.3	2.5	3.8	20.2	10.7	17.6	100.0
2006	21.5	31.2	5.0	3.8	16.7	10.6	16.2	100.0
2007	19.5	30.6	5.0	3.5	18.5	10.0	18.0	100.0
2008	18.8	31.1	4.1	3.1	21.1	9.2	16.7	100.0
2009	22.8	24.3	4.7	3.0	23.3	9.5	17.1	100.0
2010	19.4	26.8	4.4	3.7	22.5	9.4	18.2	100.0
2011	20.6	29.6	4.8	4.2	19.1	8.6	18.0	100.0
2012	23.4	22.5	3.9	2.6	19.7	10.8	21.0	100.0
2013	25.1	20.4	3.4	2.7	14.1	13.1	24.5	100.0
2014	26.9	17.4	2.9	2.1	16.0	13.1	24.5	100.0
2015	33.1	13.8	2.4	1.7	18.2	12.0	21.2	100.0
2016	34.2	15.0	2.5	1.2	20.0	9.7	19.9	100.0
2017	40.6	16.1	2.7	1.1	17.3	7.5	17.4	100.0
2018	39.0	17.3	2.9	1.2	17.0	9.3	16.3	100.0
2019	40.7	15.0	2.5	0.9	19.3	9.1	14.9	100.0
2020	36.6	21.2	3.6	1.0	19.6	7.5	13.9	100.0
2021	27.8	27.9	4.7	1.0	18.9	7.4	17.0	100.0
2022	35.1	21.4	3.6	1.0	19.3	8.0	15.3	100.0

المصدر: الأمم المتحدة، قاعدة بيانات، الموقع الرسمي:

https://unstats.un.org/unsd/snaama/CountryProfile

الجدول ب: تصنيف الصناعات الأكثر تعقيدا في صناعات الهامش المكثف في الاقتصاد السوري لعام 2022، بناء على مؤشر PCI، (50صناعة)				
Sector	**Name**	**Code(HS-1992)**	**Revealed Comparative Advantage (RCA)**	**Product Complexity Index (PCI)**
Textiles	Textile fabrics impregnated, coated, covered or laminated with plastics, other than those of heading 5902	5903	2.5855129	0.82036936
	Linoleum, whether or not cut to shape; floor coverings consisting of a coating or covering applied on a textile backing, whether or not cut to shape	5904	8.041242	0.37501153
	Walking-sticks, seat-sticks, whips, riding-crops and the like	6602	6.6759872	0.32659963
	Original sculptures and statuary, in any material	9703	1.2959524	0.19695172
	Rubber thread and cord, textile covered; textile yarn, and strip and the like of heading 5404 or 5405, impregnated, coated, covered or sheathed with rubber or plastics	5604	2.0425153	0.15310985
	Needlecraft sets of woven fabric & yarn, retail pack	6308	24.53896	0.033019688
	Pile fabrics, including long pile fabrics and terry fabrics, knitted or crocheted	6001	1.7027477	-0.1668859
	Collections and collectors pieces	9705	17.475365	-0.29968253
	Braids in the piece; ornamental trimmings in the piece, without embroidery, other than knitted or crocheted; tassels, pompons and similar articles	5808	3.823336	-0.5447898
Agriculture	Printed books, brochures, leaflets and similar printed matter, whether or not in single sheets	4901	3.013913	0.46959874
	Wooden frames for paintings, photographs, mirrors or similar objects	4414	1.2354926	0.23742354
	Food preparations not elsewhere specified or included	2106	1.1578323	0.20594783
	Chocolate and other food preparations containing cocoa	1806	1.4708723	0.18550542
	Vinegar and substitutes for vinegar obtained from acetic acid	2209	5.641855	0.02773864
	Other uncoated paper and paperboard, in rolls or sheets, not further worked or processed than as specified in note 3 to this chapter	4805	8.233068	0.014341206
	Envelopes, letter cards, plain postcards and correspondence cards, of paper or paperboard; boxes, pouches, wallets and writing compendiums, of paper or paperboard, containing an assortment of paper stationery	4817	1.6349964	-0.04167422
	Cheese and curd	406	4.8181	-0.05260353
	Other paper, paperboard, cellulose wadding and webs of cellulose fibers, cut to size or shape; other articles of paper pulp, paper, paperboard, cellulose wadding or webs of cellulose fibers	4823	4.4936175	-0.08477983
	Buttermilk, curdled milk and cream, yogurt, kephir and other fermented or acidified milk and cream, whether or not concentrated or containing added sugar or other sweetening matter or flavored or containing added fruit, nuts or cocoa	403	54.48896	-0.24637897
	Cereal straw and husks, unprepared, whether or not chopped, ground, pressed or in the form of pellets	1213	10.627677	-0.3055804

	Ice cream and other edible ice, whether or not containing cocoa	2105	1.298052	-0.30844116
	Tableware and kitchenware, of wood	4419	1.6637148	-0.31216082
	Bread, pastry, cakes, biscuits and other bakers' wares, whether or not containing cocoa; communion wafers, empty capsules of a kind suitable for pharmaceutical use, sealing wafers, rice paper and similar products	1905	3.0113354	-0.33682653
	Extracts, essences and concentrates, of coffee, tea or mate and preparations with a basis of these products or with a basis of coffee, tea or mate; roasted chicory and other roasted coffee substitutes, and extracts, essences and concentrates	2101	1.8118042	-0.36352265
	Wheat and meslin	1001	6.0920897	-0.3965584
	Fruit and nuts, uncooked or cooked by steaming or boiling in water, frozen, whether or not containing added sugar or other sweetening matter	811	1.5154365	-0.4788428
	Wood marquetry and inlaid wood; caskets and cases for jewelry or cutlery and similar articles, of wood; statuettes and other ornaments, of wood; wooden articles of furniture not falling within chapter 94	4420	2.579472	-0.51093924
	Other oils and their fractions, obtained solely from olives, whether or not refined, but not chemically modified, including blends of these oils and fractions with oils or fractions of heading 1509:	1510	5.2854867	-0.5286049
	Sugar confectionery (including white chocolate), not containing cocoa	1704	7.447215	-0.5573035
Stone	Glass beads, imitation pearls, imitation precious or semiprecious stones and similar glass smallwares and articles thereof other than imitation jewelry; glass eyes other than prosthetic articles; statuettes and other ornaments of lamp-worked glass, other	7018	1.2017013	0.7248132
	Glass envelopes (including bulbs and tubes), open, and glass parts thereof, without fittings, for electric lamps, cathode-ray tubes or the like	7011	1.9884595	-0.1819557
	Float glass and surface ground or polished glass, in sheets, whether or not having an absorbent, reflecting or non-reflecting layer, but not otherwise worked	7005	1.9894181	-0.28449062
	Worked slate and articles of slate or of agglomerated slate:	6803	2.9039605	-0.33429143
	Carboys, bottles, flasks, jars, pots, vials, ampoules and other containers, of glass, of a kind used for the conveyance or packing of goods; preserving jars of glass; stoppers, lids and other closures, of glass	7010	31.435814	-0.5624471
Minerals	Chalk	2509	181.8756	-0.5463539
Metals	Other articles of tin:	8007	1.593485	0.39499956
	Stoves, ranges, grates, cookers (including those with subsidiary boilers for central heating), barbecues, braziers, gas rings, plate warmers and similar nonelectric domestic appliances, and parts thereof, of iron or steel	7321	3.3266518	-0.08184683
	Table, kitchen or other household articles and parts thereof, of copper; pot scourers and scouring or polishing pads, gloves and the like, of copper; sanitary ware and parts thereof, of copper	7418	5.268246	-0.13651639

	Copper wire	7408	2.2980378	-0.45223165
Machinery	Machinery, not specified or included elsewhere in this chapter, for the industrial preparation or manufacture of food or drink, other than machinery for the extraction or preparation of animal or fixed vegetable fats or oils; parts thereof	8438	1.1036289	0.6939986
	Merry-go-rounds, boat-swings, shooting galleries and other fairground amusements; traveling circuses and traveling menageries; traveling theaters;parts and accessories thereof	9508	3.1028445	0.46665674
	Brooms, brushes (including brushes constituting parts of machines,appliances or vehicles), hand-operated mechanical floor sweepers, not motorized, mops and feather dusters; prepared knots and tufts for broom or brush making; paint pads and rollers;squeege	9603	2.3103662	-0.01899012
	Other string musical instruments (for example, guitars, violins, harps)	9202	1.3175608	-0.17926526
Chemicals	Preparations for use on the hair	3305	1.5573691	0.38147625
	Polishes and creams, for footwear, furniture, floors, coachwork, glass or metal, scouring pastes and powders and similar preparations (whether or not in the form of paper, wadding, felt, nonwovens, cellular plastics or cellular rubber, impregnated, coated	3405	3.2921827	0.2936715
	Other paints and varnishes (including enamels, lacquers and distempers); prepared water pigments of a kind used for finishing leather	3210	1.3303	0.12686473
	Hydrogen, rare gases and other nonmetals	2804	2.7480347	0.11568828
	Organic surface-active agents (other than soap); surface-active preparations, washing preparations (including auxiliary washing preparations) and cleaning preparations, whether or not containing soap, other than those of heading 3401	3402	7.308179	-0.045921855
	Articles for the conveyance or packing of goods, of plastics; stoppers, lids, caps and other closures, of plastics	3923	2.304182	-0.15267022
	Hypochlorites; commercial calcium hypochlorite; chlorites; hypobromites	2828	15.458731	-0.478515

المصدر: إعداد الباحث، استنادا لقاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي:

https://atlas.hks.harvard.edu/

الجدول ج: تصنيف صناعات الهامش الموسع في الاقتصاد السوري لعام 2022، حيث مسافة الصناعات d أقل ما يمكن، و PCI > −0.74 ، (100 صناعة)

Sector	Name	Code (HS-1992)	Revealed Comparative Advantage (RCA)	Distance	Product Complexity Index (PCI)
Textiles	Mattress supports; articles of bedding and similar furnishing (for example,mattresses, quilts, eiderdowns, cushions, pouffes and pillows) fitted with springs or stuffed orinternally fitted with any material or of cellular rubber or plastics, whether or no	9404	0.1473421	0.8171983	-0.7153452
	Footwear with outer soles of rubber, plastics, leather or composition leather and uppers of leather	6403	0.08796615	0.8228587	-0.4209704
	Knotted netting of twine, cordage or rope; made up fishing nets and other made up nets, of textile materials	5608	0.025812073	0.82503	-0.63436127
	Prefabricated buildings:	9406	0.0577696	0.8325044	0.067173384
	Labels, badges and similar articles of textile materials, in the piece, in strips or cut to shape or size, not embroidered	5807	0	0.833994	-0.6871548
	Yarn (other than sewing thread) of synthetic staple fibers, not put up for retail sale	5509	0	0.83445066	-0.43394303
	Sewing thread of man-made staple fibers, whether or not put up for retail sale	5508	0	0.8347491	-0.6702117
	Women's or girls' overcoats,carcoats, capes, cloaks, anoraks (including ski-jackets), windbreakers and similar articles(including padded, sleeveless jackets), other than those of heading 6204	6202	0.06495527	0.83886695	-0.38441822
	Tarpaulins, awnings and sunblinds; tents; sails for boats, sailboards or landcraft; camping goods	6306	0.12010839	0.8397541	-0.51625097
	Articles of yarn, strip or the like of heading 5404 or 5405, twine, cordage, rope or cables, not elsewhere specified or included:	5609	0.04820901	0.8398239	-0.42914146
	Seats (other than those of heading 9402), whether or not convertible into beds, and parts thereof	9401	0.09505892	0.84106183	0.2879819
	Cotton yarn (other than sewing thread) put up for retail sale	5207	0.34542865	0.8411697	-0.443778
	Hats and other headgear, plaited or made by assembling strips of any material, whether or not lined or trimmed:	6504	0	0.8411771	-0.7290615
	Quilted textile products in the piece, composed of one or more layers of textile materials assembled with padding by stitching or otherwise, other than embroidery of heading 5810:	5811	0	0.8434202	-0.054121364
	Other furniture and parts thereof	9403	0.33946657	0.8438958	0.377618
	Woven fabrics of synthetic filament yarn, including woven fabrics obtained from materials of heading 5404	5407	0.21891324	0.84442645	-0.50932074
	Wadding of textile materials and articles thereof; textile fibers, not exceeding 5 mm in length (flock), textile dust and mill neps	5601	0.3706514	0.84559876	0.2900465
	Woven fabrics of synthetic staple fibers, containing less than 85 percent by weight of such fibers, mixed mainly or solely with cotton, of a weight exceeding 170 g/m2	5514	0.156417	0.84597343	-0.6197832
	Woven fabrics of synthetic staple fibers, containing 85 percent or more by weight of synthetic staple fibers	5512	0.021194598	0.8484758	-0.55536735
Agriculture	Waters, including mineral waters and aerated waters, containing added sugar or other sweetening matter or flavored, and other nonalcoholic beverages, not including fruit or vegetable juices of heading 2009	2202	0.57093734	0.8037479	-0.5144365

	Undenatured ethyl alcohol of an alcoholic strength by volume of less than 80 percent vol.; spirits, liqueurs and other spirituous beverages	2208	0.120283455	0.8078829	-0.425029
	Toilet paper and similar paper, cellulose wadding or webs of cellulose fibers, of a kind used for household or sanitary purposes, in rolls of a width not exceeding 36 cm, or cut to size or shape; handkerchiefs, cleansing tissues, towels, tablecloths	4818	0.6784058	0.8099355	-0.38183507
	Waters, including natural or artificial mineral waters and aerated waters, not containing added sugar or other sweetening matter nor flavored; ice and snow	2201	0	0.81011564	-0.56958055
	In containers each holding over 4 liters	2203	0.014506535	0.81140876	-0.4549323
	Yeasts (active or inactive); other single-cell microorganisms, dead (but not including vaccines of heading 3002); prepared baking powders	2102	0.47625983	0.81362337	-0.52378297
	Articles of apparel and clothing accessories, of leather or of composition leather	4203	0.13029999	0.8178612	-0.44567716
	Preparations of a kind used in animal feeding	2309	0.040492963	0.81949604	-0.28228572
	Paper and paperboard labels of all kinds, whether or not printed	4821	0.041202854	0.823833	0.013670752
	Toilet or facial tissue stock, towel or napkin stock and similar paper of a kind used for household or sanitary purposes, cellulose wadding and webs of cellulose fibers, whether or not creped, crinkled, embossed, perforated, surface-colored, surface decor	4803	0.62607384	0.8240701	-0.71662843
	Other manufactured tobacco and manufactured tobacco substitutes; homogenized or reconstituted tobacco; tobacco extracts and essences	2403	0	0.825436	-0.5771707
	Wine of fresh grapes, including fortified wines; grape must other than that of heading 2009	2204	0.12163311	0.82583195	-0.494387
	Live poultry of the following kinds Chickens, ducks, geese, turkeys and guineas	105	0	0.83070624	-0.41409242
	Birds eggs, in shell, fresh, preserved or cooked	407	0	0.8334941	-0.35506028
	Fiberboard of wood or other ligneous materials, whether or not bonded with resins or other organic substances	4411	0.07659708	0.8347423	-0.3154085
	Malt extract; food preparations of flour, groats, meal, starch or malt extract, not containing cocoa or containing less than 40 percent by weight of cocoa calculated on a totally defatted basis, not elsewhere specified or included; food preparations of go	1901	0.07189095	0.8366369	-0.0862401
	Sausages and similar products, of meat, meat offal or blood; food preparations based on these products	1601	0	0.837256	0.17564555
	Fuel wood, in logs, in billets, in twigs, in faggots or in similar forms; wood in chips or particles; sawdust and wood waste and scrap, whether or not agglomerated in logs, briquettes, pellets or similar forms	4401	0	0.8373921	-0.3449888
	Packing cases, boxes, crates, drums and similar packings, of wood; cable-drums, of wood; pallets, box-pallets and other load boards, of wood; pallet collars of wood	4415	0.12808119	0.83759016	0.20808165
	Tools, tool bodies, tool handles, broom or brush bodies and handles, of wood; boot or shoe lasts and trees, of wood	4417	0.6501387	0.83851826	-0.36183968
	Other prepared or preserved meat, meat offal or blood	1602	0.011853099	0.8391261	0.019191777
	Paper and paperboard, corrugated (with or without glued flat surface sheets), creped, crinkled, embossed or perforated, in rolls or sheets, other than paper of the kind described in heading 4803	4808	0.0179034	0.8397051	0.00658547
	Milk and cream, not concentrated nor containing added	401	0.09834684	0.8414964	0.029070485

	sugar or other sweetening matter				
	Milk and cream, concentrated or containing added sugar or other sweetening matter	402	0.1203856	0.84219176	-0.5465442
	Lettuce (Lactuca sativa) and chicory (Cichorium spp.), fresh or chilled	705	0.7808584	0.8447349	-0.65244925
	Bobbins, spools, cops and similar supports of paper pulp, paper or paperboard (whether or not perforated or hardened)	4822	0	0.84482	0.276918
	Other articles of wood	4421	0.28996322	0.8470824	-0.45582986
	Agglomerated cork (with or without a binding substance) and articles of agglomerated cork	4504	0.03522283	0.8472039	-0.6696314
	Starches; inulin	1108	0.08796515	0.8472381	-0.5448812
	Other printed matter, including printed pictures and photographs	4911	0.025152454	0.8474876	0.5793249
	Builders' joinery and carpentry of wood, including cellular wood panels and assembled flooring panels; shingles and shakes	4418	0.13707902	0.8479189	0.043852247
	Particle board, oriented strand board (OSB) and similar board (for example, waferboard) of wood or other ligneous materials, whether or not agglomerated with resins or other organic binding substances	4410	0.004007214	0.8485597	0.05607076
Stone	Cullet and other waste and scrap of glass; glass in the mass:	7001	0	0.81175405	-0.66446394
	Articles of asphalt or of similar material (for example, petroleum bitumen or coal tar pitch)	6807	0.49310926	0.8380946	-0.29279503
Minerals	Petroleum oils and oils obtained from bituminous minerals, other than crude; preparations not elsewhere specified or included, containing by weight 70 percent or more of petroleum oils or of oils obtained from bituminous minerals, these oils being the basic constituents of the preparations; waste oils:	2710	0.00843857	0.81334686	-0.6602201
	Quicklime, slaked lime and hydraulic lime, other than calcium oxide and hydroxide of heading 2825	2522	0	0.8169453	-0.6156512
	Electrical energy	2716	0	0.8317425	-0.21287215
Metals	Other tubes, pipes and hollow profiles (for example, open seamed or welded, riveted or similarly closed), of iron or steel	7306	0.040540144	0.8208349	-0.49379537
	Tanks, casks, drums, cans, boxes and similar containers, for any material (other than compressed or liquefied gas), of iron or steel, of a capacity not exceeding 300 liters, whether or not lined or heat insulated, but not fitted with mechanical or thermal	7310	0.60593206	0.8217988	-0.06694451
	Bars and rods, hot-rolled, in irregularly wound coils, of iron or nonalloy steel	7213	0	0.82387155	-0.60142124
	Nails, tacks, drawing pins, corrugated nails, staples (other than those of heading 8305) and similar articles, of iron or steel, whether or not with heads of other material, but excluding such articles with heads of copper:	7317	0.07070311	0.8258939	-0.58176285
	Aluminum casks, drums, cans, boxes and similar containers (including rigid or collapsible tubular containers), for any material (other than compressed or liquefied gas), of a capacity not exceeding300 liters, whether or not lined or heat insulated, but no	7612	0	0.8273832	0.032261804
	Angles, shapes and sections of iron or nonalloy steel	7216	0.006659581	0.82834226	-0.4040209
	Aluminum bars, rods and profiles	7604	0.4220514	0.8308999	-0.11764243
	Structures (excluding prefabricated buildings of heading 9406) and parts of structures (for example, bridges and bridge sections, lock gates, towers, lattice masts, roofs,	7308	0.18431017	0.8327211	0.40419438

	roofing frameworks, doors and windows and their frames and thresholds for doors, sh				
	Wire of iron or nonalloy steel	7217	0.006277628	0.83566844	-0.43160465
	Cloth (including endless bands), grill, netting and fencing, of iron or steel wire; expanded metal of iron or steel	7314	0.050669994	0.83598447	-0.027394665
	Containers for compressed or liquified gas	7311	0.021669883	0.83711123	-0.043758407
	Stoppers, caps and lids (including crown corks, screw caps and pouring stoppers),capsules for bottles, threaded bungs, bung covers, seals and other packing accessories, and parts thereof, of base metal	8309	0.05743478	0.83842546	0.013348088
	Aluminum structures (excluding prefabricated buildings of heading 9406) and parts of structures (for example, bridges and bridge-sections, towers, lattice masts, roofs, roofing frameworks, doors and windows and their frames and thresholds for doors, balus	7610	0.005268096	0.838974	0.33459622
	Razors and razor blades (including razor blade blanks in strips), and base metal parts thereof	8212	0.07730385	0.8398378	-0.4681043
	Tanks etc, over 300 liter capacity, iron or steel	7309	0.1751438	0.8410594	0.11796885
	Table, kitchen or other household articles and parts thereof, of iron or steel; iron or steel wool; pot scourers and scouring or polishing pads, gloves and the like, of iron or steel	7323	0.7828601	0.8421085	-0.32945636
	Flat-rolled products of iron or nonalloy steel, of a width of 600 mm or more, clad, plated or coated	7210	0	0.84217024	-0.073592365
	Semifinished products of iron or nonalloy steel	7207	0	0.8444896	-0.5731858
	Other articles of lead	7806	0	0.8453856	0.048814498
	Table, kitchen or other household articles and parts thereof, of aluminum; pot scourers and scouring or polishing pads, gloves and the like, of aluminum; sanitary ware and parts thereof, of aluminum	7615	0.9227685	0.8463614	-0.6783695
	Aluminum wire	7605	0	0.8475722	-0.5790712
	Other bars and rods of iron or nonalloy steel	7215	0.04159187	0.84802306	-0.2170737
Chemicals	Organic composite solvents and thinners, not elsewhere specified or included; prepared paint or varnish removers	3814	0.036043707	0.81707436	-0.17303947
	Tubes, pipes and hoses and fittings therefor (for example, joints, elbows, flanges), of plastics	3917	0.35869303	0.8181824	0.013155596
	Paints and varnishes (including enamels and lacquers) based on synthetic polymers or chemically modified natural polymers, dispersed or dissolved in an aqueous medium	3209	0	0.8207892	0.00688485
	Paints and varnishes (including enamels and lacquers) based on synthetic polymers or chemically modified natural polymers, dispersed or dissolved in a nonaqueous medium; solutions as defined in note 4 to this chapter	3208	0.04626498	0.8354763	0.30418423
	Other plates, sheets, film, foil and strip, of plastics, noncellular and not reinforced, laminated, supported or similarly combined with other materials	3920	0.82314605	0.83787906	0.2223757
	Glaziers' putty, grafting putty, resin cements, caulking compounds and other mastics; painters' fillings; nonrefractory surfacing preparations for facades, indoor walls, floors, ceilings or the like	3214	0.11071117	0.8398159	0.3790805
	Preparations for oral or dental hygiene, including denture fixative pastes and powders; yarn used to clean between the teeth (dental floss), in individual retail packages	3306	0.18197641	0.8413701	0.059956186
	Other plates, sheets, film, foil and strip, of plastics	3921	0.057488367	0.84192216	0.550328
	Pre-shave, shaving or after-shave preparations, personal deodorants, bath preparations, depilatories and other	3307	0.3616828	0.84226435	0.2850981

	perfumery, cosmetic or toilet preparations, not elsewhere specified or included; prepared room deodorizers, whether or not perfumed				
	Diphosphorus pentaoxide; phosphoric acid; polyphosphoric acids, whether or not chemically defined	2809	0	0.8425352	-0.3436329
	Prepared driers	3211	0	0.8427193	-0.17184244
	Perfumes and toilet waters	3303	0.05538906	0.8431598	0.31881735
	Builders' ware of plastics, not elsewhere specified or included	3925	0.024839573	0.84359753	0.27445182
	Sulfates; alums; peroxosulfates (persulfates)	2833	0	0.84621155	-0.40617254
	Silicates; commercial alkali metal silicates	2839	0	0.84792125	-0.45983
Vehicles	Other floating structures (for example, rafts, tanks, cofferdams, landing-stages,buoys and beacons)	8907	0	0.8263788	-0.34959748
	Yachts and other vessels for pleasure or sports; row boats and canoes	8903	0	0.8366922	0.13067059
	Parts of goods of heading 8801or 8802	8803	0	0.84402066	0.29325393
Machinery	Machinery for preparing or making up tobacco, not specified or included elsewhere in this chapter; parts thereof	8478	0	0.8411699	-0.26756057
	Fishing rods, fish hooks and other line fishing tackle; fish landing nets,butterfly nets and similar nets; decoy birds (other than those of heading 9208 or 9705) and similar hunting or shooting equipment; parts and accessories thereof	9507	0	0.8433507	-0.6892647
	Travel sets for personal toilet, sewing or shoeor clothes cleaning (other than manicure and pedicure sets of heading 8214)	9605	0.64919287	0.8438794	-0.6971042
Electronics	Insulated(including enameled or anodized) wire, cable (including coaxial cable) and other insulated electric conductors, whether or not fitted with connectors; optical fiber cables, made up of individually sheathed fibers, whether or not assembled with el	8544	0.03716775	0.8058486	-0.3381272

المصدر: إعداد الباحث، استنادا لقاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي:

https://atlas.hks.harvard.edu/